عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السياسة الأميركية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000

فاتن محمد بدر الزماعرة

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1432هـ/ 2011م

السياسة الأميركية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين
2000-1948

إعداد

فاتن محمد بدر الزماعرة

بكالوريوس إعلام / جامعة النجاح / فلسطين

المشرف:أ.د. محمد سليمان الدجاني

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الأمريكية، برنامج الدراسات الأقليمية / جامعة القدس

1432هـ/ 2011م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية/ الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000

اسم الطالبة: فاتن محمد بدر الزماعرة
الرقم الجامعي: 20511693

المشرف:أ.د.محمد سليمان الدجاني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت / / . من قبل لجنة المناقشة المدرجة أسـماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: أ.د.محمد الدجاني التوقيع:.....
2- ممتحنا داخليا: د. احمد فارس عودة التوقيع:.....
3- ممتحنا خارجيا: د. صالح عبد الجواد التوقيع:.....

القدس- فلسطين

1432هـ/ 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين أمنو منكم و الذين أوتوا العلم درجات"

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة،أية 11)

إهـــداء

أهـــدي عملي هـــذا إلى والـــدي ووالدتي وإخوتي الذين هيئوا لي الجـــو المناسب في البيت لإتمام رسالتي هـــذه، كما أتقـــــدم بجزيـــل شـــكري وعرفـــاني إلى أستاذي الكبير د. محمـــد سليمان الدجاني الـــذي أشـــرف على رسالتي وقام بتوجيهي وبذل جهـــوده لإخراج هذه الرسالـــــة إلى حيـــز النـــور.

كما أهـــدي عملي هذا إلى جميـــع طلـــبة الجامعات والمعاهد والكليـــات للإفادة منه ما أمكـــن في أعمالهم المشابهة، وإلى كل من ساهم بمســـاعدتي في إتمام عملي هذا.

فاتن الزماعرة

إقرار

أقر أنا مقدمة هذه الرسالة إنني قدمتها إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع.....

الاسم: فاتن محمد بدر الزماعرة

التاريخ: .....

شكر وتقدير

أول ما اشكر وإنا له من الساجدين العابدين رب العزة جل شأنه، على توفيقه ومنه علي بأن وفقني لانجاز هذا العمل الذي أسأله وحده أن يكــون خالصــا لوجهه الكريم ونافعا لأهل العلم والخير من بعدي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور محمد الدجاني، و و د. احمد فارس عودة ود. صالح عبد الجواد الذين قدمَوا كل جهد مستطاع لإنجاح هذا العمل ولن تكفي الكلمات لتمجيد علمهم وخبرتهم التي لم يبخلوا بها علي. والــى جميــع أعضاء هيئة التدريس في برنامج الدراسات الأمريكية في جامعــة القــدس.و الى رياض عواد.

بالصدق والوفاء أقدم خالص شكري إلى والدي وأمي وإخوتي وأخواتي الذين تحملوا تقصيري تجاههم خلال فترة دراستي وكتابه رسالة الماجستير.

فاتن محمد بدر الزماعرة

تعريف المصطلحات:

اتفاقيات رودس: اتفاقيات موقعة عام 1949 بين إسرائيل والدول العربية للبدء في محادثات لوقف إطلاق النار، وجاءت هذه الاتفاقيات بشكل ثنائي، وبناء عليه تم توقيع اتفاقيات هدنه مع مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وقد أولتها إسرائيل أهمية لأنها ضمنت حدودا فعلية لإسرائيل واعتبرتها إسرائيل[اعترافا عربيا ضمنيا بدولة إسرائيل].(مالك،1974) وفي 20 أيار لعام 1950 صدر عن الولايات المتحدة،و بريطانيا، و فرنسا بيان ثلاثي بهدف تثبيت اتفاقات الهدنة، و يدعو دول المنطقة إلى عدم اللجوء إلى استخدام القوة، ويعلن أن الدول الموقعة على البيان ستتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع أي دولة من انتهاك خطوط الهدنة.(الشريف،2010)

اتفاقية دايتون: اتفاقيه للسلام موقعه في العام 1995 لحل الصراع في البوسنة والهرسك وقد نصت بشكل واضح على حق جميع اللاجئين بالعودة إلى الديار التي هجروا منها دون أي تدخل عشوائي بهذا الحق. وتشير، على الآتي: "يحق للأفراد،والعائلات اختيار أماكن إقامتهم بشكل حر... وتتعهد جميع الأطراف بعدم التدخل في اختيار اللاجئين لاماكن إقامتهم، كما أن الأطراف المعنية تتعهد بعدم إجبار السكان على ترك أماكن سكناهم أو الانتقال إلى أماكن قد تشكل خطرا على حياتهم، وسلامتهم أو إجبارهم على الانتقال للإقامة في أماكن تفتقر لمقومات البنية التحتية اللازمة من اجل حياة كريمة، وطبيعية للسكان". (صاحب، 2002)

إيباك(AIPAC): American Israeli Committee for Public Affairs لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، والتي تتخذ من واشنطن مقرا رئيسا لها، وتنتشر في كافة الولايات المتحدة الأميركية، ومدنها، تمثل احد أهم و اكبر وأكثر المنظمات نفوذا في السياسة الأميركية ومؤسسات القرار فيها وأهم جماعة ضغط(لوبي صهيوني) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي المخطط لنشاطات الحركة الصهيونية، و منظماتها المختلفة في الحياة السياسية الأمريكية على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وغيرها.(باحث للدراسات،2004)

الانروا: وكالة متخصصة في غوث، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في مختلف جوانب الحياة بغية تلافي أحوال المجاعة، والبؤس وقد انبعثت من خلال القرار الاممي 302 الصادر في8 كانون الاول عام 1949 حسب المادة السابعة.(تاكنبرغ،2003)

الترانسفير:عملية طرد السكان الفلسطينيين الأصلين من بيوتهم و أراضيهم وإحلال اليهود مكانهم لإقامة دولة الكيان الصهيوني عليها. (مصالحة،1992) **والترانسفير في الفكر الصهيوني:** هدف إلى نقل اليهود إلى أراضي فلسطين وهي فكرة قديمة نادى بها ثيودور هرتزل تحت شعار" أرض إسرائيل لليهود و العرب لهم الدول العربية"وتم صياغة سياسة مقابله لطرد الفلسطينيين من المنطقة التي حددت لقيام دولة يهودية وفق تقرير لجنة "بيل" في العام 1937 وجرت عمليات الترانسفير في نهاية عام 1947 ومطلع 1948 عندما نشبت الحرب بين الشعب الفلسطيني والعصابات اليهودية التي اعتمدت على المذابح لتنفيذ الترانسفير. (مصالحة،1992)

التهجير: فعل تعسفي قسري تستخدم فيه وسائل غير مشروعة لنقل جماعات من البشر من بلادهم إلى بلاد أخرى، وتقوم القوات الاستعمارية بإحلال شعب أخر محل شعب البلد الأصلي.(مبيض،2000)

حزب ماباي: جاءت التسمية من العبارة العربية حزب عمال ارض إسرائيل (بالعبرية מפלגת פועל' ארצ 'שראל) وهو حزب اشتراكي ديمقراطي تأسس في العام 1929وضم أقطاب الصهيونية أمثال بن غوريون و غولدا مائير، وقد حكم إسرائيل من دون انقطاع منذ ولادته في العام 1948 حتى اندماجه في حزب العمل عام1968.(لومارشال و راضي،1998)

حق اللجوء: المأوى والحماية التي تمنحها دولة ما لشخص هارب من دولة أخرى وفقا للقانون الدولي و حق اللجوء تحكمه قوانين وطنية واتفاقيات دولية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة فإن اللاجئين يمكن أن يطلبوا حق اللجوء إذ كانوا يخشون الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو وطنية أو معتقدات سياسية أو اجتماعية وليس لأي شخص لا يواجه هذه المخاطر حق في طلب اللجوء فالاضطهاد السياسي هو السبب الرئيسي في أن تمنح الدول حق اللجوء.(الموسوعة العربية العالمية،1996)

حق العودة: مفهوم يشمل كل لاجئ في العالم اضطر للنزوح عن وطنه ألام لأسباب قاهرة... وكل لاجئ تجبره الظروف،والأوضاع على البقاء في المنفى إنما يحرم حقا إنسانيا أساسيا " فالمنفى سلخ بالقوة عن علاقة حميمة بأفراد عائلته جيلا عن جيل،مما يخلق عذابا روحيا لا يمكن أبـــدا الشـــفاء منه. (تاكنبرغ،2003).

قانون حق العودة: قانون إسرائيلي يقوم على منح كل يهودي في أي مكان في العالم الحق في القدوم إلى إسرائيل، كمهاجر ليصبح مواطنا إسرائيليا وتشجعهم الحكومة بالقدوم إلى البلاد من خلال إعطائهم امتيازات مادية.(الدجاني،2001)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 : صدر في 11/ كانون الأول/ديسمبر 1948و نص على تأليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق وتكونت هذه اللجنة من ممثلي فرنسا، وتركيا والولايات المتحدة.وتنص الفقرة 11 من القرار على" وجوب السماح بالعودة، في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي و الإنصاف، إن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة."(الكيالي،1994)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973/338: صدر بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 ونص على ضرورة بدء المفاوضات بين كافة الأطراف المتنازعة في إطار مناسب لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 الصادر في 22 تشرين الثاني عام 1967 الذي نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967، وانهاء حالة الحرب والاعتراف ضمناً باسرائيل دون ربط ذلك بحل القضية الفلسطينية التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين، ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي (الدجاني،2001)

اللجنة الرباعية: اللجنة الرباعية الدولية، أحيانا تسمى اللجنة الدبلوماسية الرباعية أو رباعية مدريد أو فقط الرباعية، هي لجنة دولية فوقية في عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي. الرباعي هم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة .أنشئت في مدريد عام 2002 من قبل الرئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أثنار نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط .الموفد الحالي للجنة هو توني بلير .

اللاجئون الفلسطينيون لعام 1948: الأفراد الذين نزلوا في مخيمات موزعة في دول عربية،وتشير إحصائيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين إن اللاجئين توزعوا كالتالي: 39% في الضفة الغربية، 26%في غزة، 14%في لبنان، 10%في سوريا، 10%في شرقي الأردن و1% في مصر. وفي التسعينات يقدر عدد لاجئي العام 1948 وأحفادهم، بنسبة 70% من مجموع الشعب الفلسطيني في

العالم.و لم يدرج وضع هؤلاء اللاجئين،وأحفادهم في برنامج المباحثات الفلسطينية –الإسرائيلية المحدد في اتفاق أوسلو، حيث تعتبر إسرائيل انه يقع على عاتق الدول التي استضافتهم مسؤولية استيعابهم فيها.وفي الواقع، كان الأردن الدولة الوحيدة التي وافقت على تجنيس اللاجئين لعام 1948. أما مصر، التي رعت شؤون قطاع غزة من العام 1948 حتى 1967، فلم تمنح لاجئي المخيمات أية حقوق وظلوا خاضعين لنظام"اللاجئين بلا جنسية".(تاكنبرغ،2003)

المفاوضات المتعددة الأطراف: بدأت مع بداية مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 لتكملة المفاوضات الثنائية بين الجانب الإسرائيلي،والجانب الفلسطيني من جهه، والفلسطينية –الإسرائيلية–العربية (الأردن، سوريا، لبنان)من جهة أخرى،و قاطعتها الأخيرتان منذ البداية،وتم إقرار أعماله في لجنة توجيهية عقدها الراعيان في موسكو عام 1992، وتضم خمسة مجموعات عمل وهي:نزع السلاح، المياه، البيئة، التنمية الاقتصادية، اللاجئين.(تماري،1996)

مجموعة العمل الخاصة باللاجئين: تقوم بالبحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومستقبلهم في إطار عملية السلام أوسلو، وتضم هذه المجموعة ستة أطراف إقليميين برئاسة كندا تم إدراج القرار 194 كأساس للبحث في قضية اللاجئين، انتهت مهماتها بانتهاء الفترة الانتقالية،وبداية مرحلة المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي أيار 1999. (تماري،1996)

النازح : كل شخص كان مسجلا لغاية ساعة الصفر في حرب حزيران كمواطن كان مكان إقامته الدائم والعادي في الضفة الغربية،وقطاع غزة والقدس.(شبلاق،(1996) و**نازحو العام1967**: يطلق في اتفاق أوسلو، على الفلسطينيين الذين تركوا قطاع غزة، والضفة الغربية اللذين احتلتهما إسرائيل في العام 1967، وتنطبق على حوالي000 ,450 شخص غادروا الأراضي المحتلة. ويقدر عدد نازحي العام 1967 بنسبة 20% من مجموع الفلسطينيين في العالم. وثمة ما يقارب نصف عدد الأشخاص الذين غادروا الضفة الغربية أو غزة في العام 1967، كانوا لاجئين قدموا إليها في العام 1948. وبات معظمهم يقيمون اليوم في الأردن، حيث، خلافا للاجئي العام 1948، لم يحصلوا تلقائيا على الجنسية. وهم بذلك يخضعون لأنظمه مختلفة باختلاف الأشخاص: بعضهم لديه الجنسية الأردنية، فيما البعض الآخر ليس لدية سوى جواز خاص، قابل للتجديد كل سنتين، ويمنحهم ذات الحقوق الاجتماعية كالأردنيين، باستثناء الحقوق المدنية..(تاكنبرغ،2003)

الرؤساء الأمريكيون

هربرت هوفر(1928 –1932): الرئيس الأمريكي الثلاثون كان متعاطفا مع الصهيونية،وفي 19– تشرين الثاني 1945 أطلقت حملة الترحيل الصهيونية الأميركية علنا الهادفة إلى ترحيل الفلسطينيين إلى العراق هذه الخطة عرفت فيما بعد "خطة هوفر".(مصالحة،1992)

هاري ترومان (1945– 1952): شخصية ضعيفة كان حساس للضغوط الصهيونية، اختاره الرئيس الأمريكي آن ذاك روزفلت نائبا له في انتخابات عام 1944 بعد أن لفت الأنظار برئاسته الصارمة للجنة تفتيش ألفها الكونغرس، خلال الحرب، للنظر في التبذير، وسوء الإدارة في الصناعات المدنية، والعسكرية، وتولى رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الديمقراطي في 12 نيسان/ ابريل 1945 اثر وفاة روزفلت، وكان أول من اعترف بدولة إسرائيل كما عمل على إنشاء الانروا.(الخالدي،1998)

دوايت ايزنهاور (1953– 1961): تولى الرئاسة الأميركية خلفا لهاري ترومان، وكان قد لمع نجمه عسكريا في الحرب العالمية الثاني يوم تولى منصب القائد العام لقوات الحلفاء قام في 16– تشرين الأول1953بإرسال بعثة بقيادة اريك جونستون لإقناع العرب والإسرائيليين بمشروع تنمية إقليمي لنهر الأردن،وذلك كشكل من أشكال حل مشكلة اللاجئين بأسلوب اقتصادي.(د.زهير الدين،2004)

ليندون جونسون (-1968 1964): كان نائب للرئيس جون كيندي،فاز في الانتخابات الرئاسية للحزب الديمقراطي في 1964، في 19–حزيران 1967 أعلن خمسة مبادئ أهمها تأكيده على وجوب حل مشكلة اللاجئين، حلاً عادلاً.(زهير الدين،2004)

جيمي كارتر(1977 –1981): الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة اعتمد في رؤيته لحل النزاع العربي –الإسرائيلي على قرارات الأمم المتحدة، وحقق نجاحه الكبير بتوقيع اتفاقية السلام في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، وكان كارتر هو الشريك الوسيط،و تسلم في 10/كانون الأول ديسمبر 2002 جائزة للسلام لعام 2002 تقديرا لجهوده المستجدة منذ عشرات السنين من اجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في مختلف أجزاء لعالم من الشرق الأوسط إلى هايتي .(كارتر،2007)

الملخص بالعربيـــة

تبحث هذه الدراسة في السياسة الأميركية تجاه ملف اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الممتدة من العام 1948 -2000م، وقد شهدت هذه الفترة بروز قضية اللاجئين الفلسطينيين على الساحة الدولية في ظل متغيرات إقليمية ألقت بظلالها على بلورة السياسة الخارجية الأميركية، كما أن قيام دولة إسرائيل في العام 1948م ساهم في تعقيد مجريات الأحداث، وقد اتسمت الدبلوماسية الإسرائيلية بالمراوغة لطمس حقوق الفلسطينيين.

ومن اهم مبررات الدراسة هو موقف امريكا بعد اوسلو اذ تبنت الموقف الاسرائيلي تماما تجاه اللاجئين الداعي إلى إنهاء القضية وتصفيتها.

وتقوم هذه الدراسة باستعراض الخلفية التاريخية للسياسة الأميركية في قضية اللاجئين الفلسطينيين حيث لعبت دورا كبيرا في دعم المشروع الصهيوني منذ إعلان وعد بلفور عام 1917م، وكذلك إعلان الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون حق الشعوب في تقرير المصير عام1918 م، واستعراض السياسة الأمريكية تجاه فلسطين قبل ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك استعراض توجهات الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945–1952) قبل حدوث النكبة عام 1948 وبعدها، ودراسة سياسة الرئيس دوايت ايزنهاور(1952-1961) تجاه قضية اللاجئين، وكذلك التطرق إلى سياسة الرئيس جون كيندي، و الرئيس ليندون جونسون التي نظرت إلى حل قضية اللاجئين من خلال التوطين أو التعويض، وبأنها قضية إنسانية وليست سياسية، والوقوف أمام سياسة الرئيس جيمي كارتر لعام 1976 هذه السياسة التي شكلت منعطفا تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، إذ إنها ولأول مرة تنظر إلى اللاجئين كأمة وشعب يحتاج إلى وطن ومن ثم دراسة مبادرة ريغان عام1982 إثر الغزو الإسرائيلي للبنان لضرب الوجود العسكري والسياسي للمقاومة الفلسطينية اذ قامت مبادرته على فكرة إقامة حكم ذاتي مع الأردن، والبحث في موقف إدارة الرئيس جورج بوش الأب، وإدارة بيل كلينتون تجاه اللاجئين الفلسطينيين، إذ إن التغيرات الدولية والإقليمية ساهمت على اعتماد مبدأ التفاوض منذ عام 1991م بين الأطراف (الدول العربية، وإسرائيل) برعاية الولايات المتحدة الأمريكية هذه الصيغة أضافت وجوب اقامة دولة فلسطينية في المناطق التي ستنسحب إسرائيل منها إلا أنه تم تأجيل قضية اللاجئين إلى قضايا الحل النهائي.

وقامت الدراسة على فرضية أن تمسك اللاجئين الفلسطينيين بمبدأ حق العودة سيساهم في إجراء تغيير جذري على الموقف الامريكي تجاه قضية اللاجئين وكذلك تمسك السلطة الوطنية بمبدأ حق العودة سياسة عملية و منطقية سوف تعطي ثمارها في المستقبل وكذلك تمسك السلطة الوطنية بمبدأ حق العودة لا يتعارض و اتفاقيات السلام الموقعة مع دولة إسرائيل، كما أن عدم تبني الإدارات

الأميركية سياسة تقرير المصير ودعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة اللاجئين جعل فرص السلام بعيدة المنال.

وسعت الدراسة كذلك إلى بحث مشكلة توجهات السياسة الأميركية تجاه قضية اللاجئين، والعقبات التي تواجهها في اتخاذ موقف غير منحاز للسياسة الإسرائيلية.

ويركز البحث في اطاره النظري على النظرية الواقعية التي تم تناولها في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948-2000م.

و اعتمدت الدراسة في عرض المعلومات وتحليلها على منهجين من المناهج العلمية بشكل يخدم سير البحث،كالمنهج التاريخي والتحليلي، حيث قامت الباحثة بدراسة ومراجعة الدراسات السابقة المنشورة و مراجعتها.

وقد نتج عن هذه الدراسة نتائج محددة، أهمها: تجاهل الولايات المتحدة لـِ قرارات الشرعية الدولية وإخضاعها لمصالحها، فقد استخدمت حق النقض "الفيتو" ضد عدد من القرارات الدولية التي كانت تطرح تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين كما وأنها لم تمارس الضغط على إسرائيل لتنفيذ القرارين 194و242 اللذين أقرتهما هيئة الأمم المتحدة واللذان يضمنان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مما أفقد الإدارات الأميركية المتعاقبة مصداقيتها تجاه تعاملها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وخلصت الدراسة إلى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتعامل مع القضية الفلسطينية بشكل عام ومع قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص بمعيارين : فهي تنقض القرارات الدولية التي تضمن حق العودة وتعمل جاهدة على توطين اللاجئين في الدول العربية المضيفة ودمجهم فيها لطمس هويتهم الفلسطينية وإن فشلت في ذلك فهي تؤجل هذه القضية لما يسمى بالمرحلة النهائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالولايات المتحدة تغض الطرف عن إسرائيل وممارساتها على ارض الواقع، بل وتدعمها لإنجاز برامجها المختلفة.

Abstract

This study examines U.S policy towards the issue of the Palestinian refugees in the period extending from 1948 to 2000; This period has witnessed many developments in the issue of the Palestinian refugees on the international scene in the light of regional changes that have largely affected the development of the U.S. foreign policy. Recent developments such as the 1993 Oslo Accords has contributed in complicating the course of events, Israeli diplomacy has been characterized as aiming to blur the issue Palestinian rights.

The study investigates the American policy, particularly after Oslo Accords since it has been adopting the Israeli position towards refugees that calls for ignoring their right of return.

This study reviews the historical background for the American policy towards the issue of the Palestinian refugees where it has played a big role in supporting as a homeland for the Jews. The thesis Reviews U.S policy towards. Palestinian refugees, showing the orientations of the President Harry Truman (1945-1952) before and after the occurrence of the Nakba in 1948, It studies the policy of President Dwight Eisenhower (1952-1961) towards the cause of the refugees, as well as addressing the policy of President John Kennedy, and the policy of President Lyndon Johnson that considered the resolution of the issue of the Palestinian refugees can be achieved through resettlement and compensation and to be treated as humanitarian issue and not as a political issue. It examines the policy of U.S. President Jimmy Carter in 1976 who chonstituted resarding the Palestinian refugees as this policy and for the first time considered the issue of the refugees as a nation and people who need a homeland. Then it studies Reagan's Initiative in 1982 following the Israeli invasion of Lebanon which aimed at striking the military and

political presence of the Palestinian resistance, This initiative was based on the idea of creating an entity of self-governance with Jordan. The research further examine the position of President George HW Bush, and the administration of President Bill Clinton. The international and regional changes contributed to the adoption of the negotiation principle since 1991 between the conflicting parties (Arab states and Israel) under the auspices of the United States. This formula adopted the need for the establishment of apalestinian state in the areas that Israel will withdraw from and postponing the issue of refugees to the final status negotiations.

The study is based on the assumption that the adherence of the Palestinian refugees to the principle of their right of return will contribute to form a radical change in the American position towards the issue of the Palestinian refugees also that the adherence of the Palestinian Authority to the principle of right of return in a practical and logical political manner will bear it's fruit/results in the near future, also the adherence of the Palestinian Authority to the principle of right of return do not contradict or make any conflict with Peace Agreements that are signed with Israel, also that the failure of U.S Administration to adopt and to support United Nations resolutions regarding the issue of the refugees make the peace opportunities far and elusive.

The research focus in its theoretical framework on the Realist Theory that have been used in analyzing the U.S. foreign policy towards the issue of the Palestinian refugees in the period extending from 1948 to 2000.

The study has depended on the presentation and analysis of information on a set of scientific methods that serve the conduct and flow of the research like historical and analytical approach where the researcher will study and review the previous published studies.

The research resulted in concrete results, the most important are: United States ignoring U.N resolutions of the internal legitimacy according to its interests. It used power against a number of U.N resolutions that have been

proposed regarding the rights of the Palestinian refugees. It avoids exerting pressure on Israel to implement UN resolutions 194 and 242 that calls for the right of return to Palestinian refugees to their homeland. This resulted in loss of credibility of the successive U.S. administrations in dealing with the issue of the Palestinian refugees.

The study concludes that successive U.S. administrations are dealing with the Palestinian cause in general and the issue of the Palestinian refugees in specific with two criterions: U.S. repeals the international resolutions that calls for the right of return and is working hard for the resettlement of refugees in host Arab countries and integrating them in other countries in order to resolve the Palestinian refugee problem.

المحتويـات

الإهداء.....أ

إقرار.....ب

شكر وتقدير ..... ج

تعريف المصطلحات .....د

الملخص بالعربية ..... ي

Abstract ..... ل

المحتويــات **1**

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1

1.1 مقدمة **1**

2.1 مبررات الدراسة : **2**

3.1 أهمية الدراسة: **2**

4.1أهداف الدراسة: **3**

5.1 مشكلة الدراسة: **3**

6.1أسئلة الدراسة: **3**

7.1 فرضية الدراسة: **4**

8.1منهجية الدراسة : **4**

9.1 حدود البحث **5**

10.1 أدوات الدراسة:..... **5**

الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والدراسات السابقة 7

1.2 مقدمة **7**

2.2الإطار النظري..... **7**

3.2الدراسات السابقة التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسة الامريكية : **15**

4.2الدراسات التي تناولت المبادرات والتسويات التي قدمت لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين **17**

5.2 الخلاصة..... **25**

الفصل الثالث:السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (1945-1952) 26

1.3 مدخل تاريخي..... **26**

2.3 التأييد الأمريكي للمشروع الصهيوني **29**

3.3 السياسة الأمريكية للرئيس ترومان تجاه اللاجئين(1945-1952) **33**

خارطة رقم (1.1)مشروع الدولة الاتحادية الذي أوصت به لجنة الخبراء الأمريكية –البريطانية .. **38**
5.3 مشروع الكونت برنادوت..... **40**
خارطة رقم(1.2)تظهر وضع فلسطين بعد حرب 1948 (Kedar) **47**
2.5.3 اللاجئون و الاعتراف الأمريكي بالدولة الإسرائيلية..... **48**
6.3اتفاقيات رودس **49**
الفصل الرابع: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " الانروا " **55**
1.4 مقدمة **55**
2.4تأسيس وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والأعمال " الانروا " **55**
3.4عمليات الطرد في الخمسينات **58**
4.4خطة وزير الخارجية الأمريكي "مكفي " **61**
5.4 الرئيس ايزنهاور (1953–1961)..... **63**
الفصل الخامس: السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (1961–1988) **69**
1.5 مقدمة **69**
2.5الرئيس كيندي(1961– 1963) رفع أماني اللاجئين **69**
3.5 الرئيس جونسون (1964-1968) **71**
4.5 قرار 242 الصادر في 22 تشرين الثاني 1967..... **72**
الخارطة رقم (1.5) تظهر وضع فلسطين بعد حرب عام 1967 (Kedar,1999) **75**
5.5مبادرة ريغان(1980–1988) حكم ذاتي للفلسطينيين..... **81**
الفصل السادس السياسة الأميركية تجاه اللاجئين (1988 -2000)..... **88**
1.6 مقدمة..... **88**
2.6 سياسة الرئيس الأمريكي بوش (1988– 1992) **88**
3.6مؤتمر مدريد..... **91**
4.6 سياسة الرئيس كلينتون تجاه اللاجئين (1992– 2000)..... **93**
خارطة رقم (1.6) تظهر وضع فلسطين منتصف العام 1998 ..... **101**
5.6 اتفاقية كامب ديفيد الثانية عام 2000 ..... **107**
1.5.6الدور الأمريكي في انهيار المفاوضات وفشلها..... **108**
6.6 السيناريوهات الممكنة لحل مشكلة اللاجئين **110**
الفصل السابع: مناقشة النتائج والتوصيات..... **115**
1.7مقـــدمـــة..... **115**
2.7النتائج التي توصلت إليها الدراسة: **117**

3.7 توصيات الدراسة:..... **119**
مراجع الدراسة باللغة العربية: **121**
مراجع الدراسة باللغة الانجليزية..... **126**
الملاحق **128**
ملحق(1) وثيقة القرار 194 في 11-12- 1948 ..... **128**
ملحق (2) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد على صحة القرار رقم194 ..... **131**
ملحق (3) وثيقة قرار مجلس الأمن 242..... **133**
ملحق (4) مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا..... **134**
ملحق (5) مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة والأردن..... **135**
ملحق (6) ملحق توزيع اللاجئين في الدول العربية **136**
ملحق(7) الفترات الرئاسية للرؤساء الأمريكيين1991-1789 ..... **137**

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
ملحق (1) وثيقة قرار الامم المتحدة رقم 194	123
ملحق (2) قرارات الجمعية العامة التي تؤكد صحة القرار رقم 194	126
ملحق (3) وثيقة قرار مجلس الامن رقم 242	128
ملحق (4) مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا	129
ملحق (5) مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة والاردن	130
ملحق (6) توزيع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية	131
ملحق (7) الفترات الرئاسية للرؤساء الامريكيين ما بين 1789-1991	132

فهرس الخرائط

الخارطة	الصفحة
مشروع الدولة الاتحادية الذي اوصت به لجنة الخبراء الامريكية – البريطانية	40
وضع فلسطين بعد حرب عام 1948	48
وضع فلسطين بعد حرب عام 1967	73
وضع فلسطين منتصف العام 1998	96

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

كان العام 1948 منعطفا هاما في التاريخ اليهودي فقد تم الاعتراف بدولة" إسرائيل" رسميا من قبل الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية بعد دقائق معدودة من إعلانها في 15- أيار (مايو) لعام 1948(الخالدي، 1998). ومنذ ذلك الوقت بدأ الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى درجة أن أمريكا لم ترغم إسرائيل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في11 كانون الأول عام1948. وكان لحرب عام 1967 أثر ايجابي على العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، إذ إنها جعلت إسرائيل تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية لكسبها هذه الحرب، وسيطرتها على بقية الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الجولان السورية، وسيناء المصرية،، ومنذ الخمسينات طرحت الولايات التحدة الأمريكية عدة حلول لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين اصطدمت بالتعنت الإسرائيلي الرافض للتعامل مع قضية اللاجئين ،و وقفت إسرائيل في وجه أية جهود دولية أو أمريكية تهدف إلى عودة بعض أو جزء من اللاجئين إلى ديارهم، وماطلت إسرائيل في قبول أي حل لمشكلة اللاجئين يتعلق بعودتهم إلى ديارهم، وفضلت إبقاء الوضع في الأراضي المحتلة الفلسطينية بما يتناسب مع بقية المخططات الإسرائيلية، وعملت على استغلال الوقت لإيجاد واقع يصعب تغييره، و إطالة أمد الحوار والتفاوض تحقيقا لفلسفة البحث عن حل هو الأفضل.(تاكنبرغ، 2003).

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المبادرات خلال الخمسينات، والستينيات، للسعي إلى التقرب من العرب، ومنها : مشروع جونستون لعام 1953،.ومشروع دالاس لعام 1956، ومشروع جونسون لعام 1961 ومشروع روجرز لعام 1969 و مبادرة الرئيس كارتر لعام1977 ومبادرة ريغان لعام 1982.

و في العام 1991بعد احتلال العراق للكويت وعد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بأنه بعد تحرير الكويت سيتم عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الصراع العربي –الإسرائيلي، واختيرت مدينة مدريد لتكون مقرا لهذا المؤتمر الذي تبنى قرار مجلس الأمن رقم 242 لحل مشكلة اللاجئين فكانت المفاضات الثنائية التي لم تفض الى حل المشكلة بل الى تاجيلها لمرحلة الحل النهائي.

2.1 مبررات الدراسة :

من مبررات هذه الدراسة هو الموقف الامريكي ما بعد اوسلو و تبني أمريكا علنا موقف اسرائيل من قضية اللاجئين الفلسطينيين و الدعوة الى انهاءها وليس كما يطرحون سابقا الاندماج ويركز هذا البحث على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ويسلط الضوء بشكل محدد على دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين منذ عام -2000 1948 خصوصا في ظل وجود الكثير من العمومية في الدراسات المنشورة حول هذه القضية.

3.1 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أربعة عوامل أساسية:

أولا: يكتسب هذا البحث أهمية خاصة كونه يعالج عقبة أساسية في المسيرة السلمية لحل النزاع العربي – الإسرائيلي ما زال يثير العديد من التساؤلات، والتناقضات، والتباين في وجهات النظر لدينا كباحثين، وكعرب، لما له من تداعيات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، ومستقبلها بصفة خاصة.

ثانياً: إن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين أصبح ضرورة نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تشكل القطب الأوحد في النظام الدولي، والقوة المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، ومحورا يدير دفة العلاقات السياسية والإستراتيجية الدولية، ويتحكم فيها، وخاصة بعد انهيار معسكر الاتحاد السوفياتي عام 1989.

ثالثا: المساهمة الأكاديمية في حقل المعرفة الإنسانية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الأمريكية ت جاه قضية اللاجئين، ومعرفة أبعادها، وأدواتها ما بين عام 1948-2000، والمبادرات الامريكية في حل هذه المشكلة .

كما تسعى الدراسة الى ما يلي:

1- إبراز الضغوطات التي تمارس من قبل إسرائيل، واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على الادرات الامريكية المتعافبة لعدم القبول بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.
2- توضيح التباين بين القرارات الدولية، والموقف الأمريكي الرسمي الذي تبنى سياسة اعتبار مشكلة اللاجئين مشكلة إنسانية، و اقتصادية، وليست مشكلة شعب أو وطن.
3- تحليل تداعيات تمسك اللاجئين الفلسطينيين " بحق العودة " على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.
4- استشراف السيناريوهات الأمريكية المستقبلية المحتملة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين تمهيدا للتوصل إلى سلام بين الدول العربية وإسرائيل في ضوء المبادرة العربية للسلام المعلنة عام 2000.

5.1 مشكلة الدراسة:

منذ انتهاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية من فلسطين في14 أيار من العام 1948، وتمكن القوات اليهودية من السيطرة، واحتلال الأراضي الفلسطينية الواقعة ضمن منطقة الخط الأخضر شهدت المنطقة تحولات دراماتيكية من الناحية الإنسانية، ولعل من أبرز الأحداث في هذه الفترة إرغام ثلاثة أرباع مليون فلسطيني (750,000) على الهجرة القسرية من الأراضي التي احتلها الصهاينة بالترهيب، و بقوة السلاح وذلك وفقا لفكرة الترحيل التي طالما نادت بها الصهيونية. تكمن المشكلة البحثية في دراسة توجهات السياسة الأميركية تجاه قضية اللاجئين.

6.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ بدء نشوئها في العام 1948، وكيف تطورت خاصة في ظل التطورات، والمتغيرات الدولية، والإقليمية ضمن الفترة الزمنية التي تمتد من العام1948-2000؟
2. ما الدوافع وراء التغيرات التي طرأت على السياسة الأميركية تجاه اللاجئين؟
3. ما مدى تأثير الضغوطات الإسرائيلية على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهل أثرت مصالح أمريكا في المنطقة، والعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية الحميمة في تبني موقف إسرائيل لحل قضية اللاجئين ؟
4. ما أثر تمسك اللاجئون الفلسطينيون بمبدأ "حق العودة "على الموقف الأمريكي تجاه قضية اللاجئين ؟
5. هل سياسة أمريكا نحو قضية اللاجئين قائمة على مبدأ إدارة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وليس حله؟
6. ما السيناريوهات الأمريكية المستقبلية المحتملة للتعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين تمهيدا لتحقيق حل شامل، وعادل للنزاع العربي – الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين؟

7.1 فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة هي ان هناك علاقة ما بين الموقف الامريكي من جهة و موقف دولة اسرائيل من جهة اخرى الناكرة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وديارهم .
وبالمقابل هناك علاقة ايجابية ما بين تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم والتغيرات التي طرأت على المواقف الامريكية تجاه قضيتهم .

8.1 منهجية الدراسة :

يستخدم البحث في تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين أكثر من منهج تمثلت بالأتي :-

1. المنهج التاريخي وذلك بدراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر مسارها، وأبعادها التاريخية.
2. المنهج العلمي التحليلي وذلك لتحليل أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين، والوقوف على أبعادها السياسية، والإستراتيجية، وتحديد العوامل التي تؤثر عليها، وذلك

لإمكانية استنباط نتائج وسيناريوهات مستقبلية للتعامل الأمريكي مع ملف اللاجئين الفلسطينيين. (الدجاني، 1997)

9.1 حدود البحث

المحدد الزماني: تبحث الدراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نكبة عام 1948 وحتى عام 2000 لذلك سيتم عرض موجز للخطط الإسرائيلية لترحيل الفلسطينيين، والموقف الأمريكي تجاه ما كانت تقوم به القوات الإسرائيلية من أعمال لتهجير الفلسطينيين، والمماطلة في السعي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر الستين عاما الماضية.
المحدد المكاني : بما أن الفلسطينيين هجروا من أرضهم فلسطين فان المحدد المكاني هو فلسطين.

10.1 أدوات الدراسة:

تعد مؤلفات الكتب العلمية، ومراجعة الأدبيات، والدراسات السابقة، وإصدارات المؤسسات الإعلامية من برامج، ونشرات، ودراسات، وتقارير دورية، والمقالات، والموسوعات العلمية المصادر الرئيسية للدراسة، بالإضافة إلى مصادر هامة أخرى منها:- جمع المعلومات بزيارة المكتبات الجامعية، العامة، الخاصة، ومتابعة الصحف، والتقارير التي تصدر من مراكز الأبحاث بالإضافة إلى الشبكة الالكترونية"الانترنت".

مكونات الدراسة: تحتوي هذه الدراسة على سبعة فصول وخاتمة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة يستعرض هذا الفصل مقدمة البحث بعناصرها المختلفة، والتي اشتملت على أهمية البحث ومشكلته، ومبرراته، وأهدافه، وحدوده الزمانية، والمكانية، والفرضيات الأساسية للدراسة، وبعض المفاهيم، والمصطلحات الرئيسية.

الفصل الثاني: يستعرض الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث خلال عرض موجز، وتاريخي لفكرة ترحيل الفلسطينيين عن أراضيهم، ونشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، وعرض تاريخي للموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر محطات زمنية متعددة، و في ظل إدارات أمريكية متعاقبة. لفهم مواقفهم من قضية اللاجئين، وانعكاسها على مستقبل اللاجئين، والحل السياسي الفلسطيني المستقبلي لهذه القضية.

الفصل الثالث : مدخل تاريخي لنشوء قضية اللاجئين، ومراحل تطور قضية اللاجئين منذ أن التفتت إسرائيل إلى الثقل الإقليمي، والأهمية الجيواستراتيجيه التي تتمتع بها فلسطين مروراً بالتحولات في الإستراتيجية الأمريكية، وما تبعها من تغييرات سياسية في المنطقة، ومن ثم يبدأ البحث بمحاولة لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الرئاسية للرئيسيين الأمريكيين ثيودور روزفلت (1933-1944)، والرئيس الأمريكي هاري ترومان من نيسان (1945-1952).

الفصل الرابع : يتطرق إلى تداعيات إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا)، وموقف الولايات المتحدة من ذلك، وشرح سياسة الرئيس الأمريكي"دوايت أيزنهاور"(1953 -1961) تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.

الفصل الخامس: يتناول رؤية الرئيس الأمريكي "جون كنيدي"(1961-1963) لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، و الرئيس الأمريكي "لندون جونسون"(1964-1968)، و "ريتشارد نيكسون"(1974-1969)، و رؤية "جيمي كارتر" (1976 – 1980) وصولا إلى مبادرة "ريغان" (1980–1988).

الفصل السادس: يعالج الكيفية التي تصاغ بها السياسة الأميركية، ودور الإدارات الأمريكية المتعاقبة في معالجة هذه القضية مع ملاحظة طبيعة العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية بدءا من سياسة "جورج بوش" الأب(1988–1992) وكذلك السياسة التي اتبعها "بيل كلينتون"(1992-2000) في مفاوضات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية، والجانب الإسرائيلي ويدرس السياسة الخارجية الأمريكية نفسها تجاه قضية اللاجئين، وتشابك العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتوضيح التحولات البارزة التي طرأت على توجيهات السياسة الخارجية الأمريكية.ومحاولة استنباط السيناريوهات الأمريكية المحتملة للتعامل مع قضية اللاجئين في المستقبل.

الفصل السابع: النتائج: يلخص هذا الفصل أهم الأفكار التي تطرقت لها فصول الدراسة، وذلك بفحص الفرضيات التي تم طرحها في هذه الدراسة، ويتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

يستعرض هذا الفصل الأدبيات التي شكلت إطاراً مرجعياً للدراسة ملقياً الضوء على أهم ما جاء فيها.ومراعياً ترتيب المؤلفات حسب مدى اتصالها بمشكلة الدراسة، بحيث يبدأ بالدراسات الأكثر اتصالاً بالبحث، والتي تتعرض له بشكل مباشر، وينتهي بالدراسات الأقل اتصالاً به، والتي اشتملت على بعض الجوانب الهامة التي يتعرض لها البحث قيد الدراسة. ولكن نظراً لحيوية موضوع الدراسة فان الدراسات السابقة له كثيرة، إذ تحاول الباحثة التركيز على ما يتعلق بالدور الأمريكي تجاه قضية اللاجئين، وعرضها بشكل موضوعي، وبتسلسل زمني عبر أقسامها المختلفة.

2.2الإطار النظري

أن أية ظاهرة دولية كانت أو محلية إذا أريد تفسيرها، تخضع بالضرورة إلى وجهات نظر مختلفة، ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى مجموعة من العوامل، التي تتأثر بها الثقافة الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع، والإطار المفاهيمي الذي يحكم تصورات المجتمع نحو الظاهرة المستهدفة، وبما أن موضوع البحث يعالج السياسة الخارجية الامريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948-2000م، ولما لهذه السياسة الخارجية من اثر كبير على مستقبل تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين حيث يسود اعتقاد بأن الدور الأمريكي المنحاز لاسرائيل لعب دوراً كبيراً في عدم إيجاد تسوية نهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ورغم أن ادارات الولايات المتحدة المتعاقبة طرحت العديد من المشاريع من أجل ايجاد حل لقضية اللاجئيين الفلسطينيين فان الولايات المتحدة قد فشلت، لأسباب سياسية او ايديلوجية، في إيجاد حل مرضٍ بين الطرفين.

"فلم تعد السياسة الخارجية الامريكية المتبعة تجاه اللاجئين الفلسطينيين ترضي الاطـــراف، اذ يحاول كل طرف تعظيم مكاسبه أو تقليص تنازلاته بل إنها صارت بفعل تعقيدات صـــراعات عالمنا المعاصر تخضع لقواعد علمية ونظريات سياسية تمارس فيها حسابات المصالح وتحدي الإرادات وخبرة الادارات الامريكية ودورها مثلما تمارس موازين القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية دورها الفعال على مسرح الصراع الواسع بين الأطراف المتصارعة."(فـــاروق، 2000 ص:18)

ويدرك الفلسطينيون ان الولايات المتحدة يمكن ان تمارس تأثيراً فريداً على إســـرائيل إذا اقتنعـــت بالاقتراحات الفلسطينية للحل، ولكن الولايات المتحدة مارست الضغوط على الجانـــب الفلســـطيني لتقديم تنازلات للجانب الإسرائيلي، وأخذت بالمقترحات الإسرائيلية وتبنتها. (**Caplan.1998 p:133 & Eisenberg**). إن الولايات المتحدة تقليدياً نظرت إلى قضية اللاجئين من خلال منظار إسرائيلي وتصرفت وفقاً لذلك (**Christison،19 p:275 1999**).

وهذا ما أكدت عليه رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل "فمنذ إنشـــاء دولـــة إســـرائيل، أدركـــت الولايات المتحدة أن التحديات التي تواجه إسرائيل تتعلق بجوهر وجودها، وعلى امتداد فترة طويلةٍ للغاية، عاشت إسرائيل في منطقة رفض فيها جيرانها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها، لهـــذا السبب كان عدم القبول بمبدأ عودة اللاجئين دائماً مرتبطا بحاجات أمن إسرائيل وضرورة التعاون الوثيق معها"(الحمد، 1994 ص:199) .

والولايات المتحدةِ كانت الأمة الأولى التي اعترفت بالدولة الإسرائيلية في العام **1948م**، وتبنـــت العلاقات الوثيقة مع إسرائيل وزعمائها مُنذُ ذلك الوقت. وفي المقابل فان الولايات المتحدة لم تتحدث مع الفلسطينيين او مع اية جهة تمثلهم حول المسائل السياسية لأربعين عاما بعد عام **1948م**، ومنذ أكثر من عقد بعد عام **1975م** بالفعل منعت نفسها من الحديث السياسي مع ممثلي الفلســـطينيين. (**Christison،1999 p:292**)، هذه الظروف خلقت وجهة نظر أمريكية حول حل قضـــية اللاجئـــين الفلسطينيين تماثل الموقف الاسرائيلي، إن الفهم الأمريكي للوضع شكل مـــن خـــلال التصـــورات الإسرائيلية. وفشلت الولايات المتحدة، خلال المشاريع التي قدمتها لحل مشكلة اللاجئين خلال العقود المنصرمة، حيث تبنت دائماً وبشكل كامل المنظور الإسرائيليِ وتجاهلت وجهة النظر الفلســـطينية وكأنها لا تعرفها . (**Christison،1999 p:293**).

في حين تتمتع الولايات المتحدة وإسرائيل بعلاقة وثيقة جدا، وقدمت لإسرائيل كل أشكال الدعم الذي مكنها من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية وسيناء المصرية وتهجير موجات جديدة من الفلسطينيين من ديارهم اثر حرب 5 حزيران لعام 1967م. فالمال الأمريكي استخدم في تمويل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة واستيعاب المهاجرين اليهود. قدمت الولايات المتحدة مشاريع لايجاد صيغة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين تساعد الإسرائيليين في ترسيخ احتلالهم لأراضي الآخرين بالقوة وعدم عودة من هجروا من أراضيهم اليها، هذه المساعدات الأمريكية تجعل من الصعب على الجمهور الفلسطيني الثقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة المتبعة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تتجاهل قرارات الشرعية الدولية و حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها. **(Christison،1999 p:281)**.

و يمكن القول أن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، والطبيعة المعقدة والطويلة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي قد خلقت ضغطاً سياسياً كبيراً لرؤساء الولايات المتحدة في سياستهم الخارجية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين "والولايات المتحدة، بدلا من استخدامها الإستراتيجيات لموازنة القوة بين الأطراف، فقد أخذت إجراءاتها تزيد من تفاقم الخلل القائم في توازن القوة. **(Cohen ،1997 p:174)**.

في حين، شرعت إدارة كلينتون بعيد توليها السلطة في الولايات المتحدة، بتغير مصطلح الضفة الغربية وقطاع غزة، من أراض محتلة إلى أراض متنازع عليها. **(Christison،1999 p:281)**، و مع استمرار إسرائيل بفرض الحقائق على الأرض، كما أصبح من المؤكد أن الولايات المتحدة لن تعمل على وقف تطوير تلك الحقائق. وبعدم التحرك من جانب المسؤولين الأمريكيين مما أضعف الطرف الضعيف أصلاً، سواءٌ من خلال تعزيز الادعاءات الإسرائيلية وإجبار الفلسطينيين على الاعتراف بهذه الحقائق.**(Aggestam،p:179)**.

وعليه، لم تحقق السياسة الخارجية للولايات المتحدة أي تقدم في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. في حين، كانت استراتيجية الولايات المتحدة المتبعة في السياسة الخارجية تقوم على المبادىء التالية:

1- الانحياز التام لإسرائيل، إذ ظهر بما لا يقبل الشك أو التأويل أنّ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة تتحدد بمنظور أمريكي ــ إسرائيلي مشترك، وذلك لأنّ العلاقة بين الطرفين تتعدى البعد الاستراتيجي لتشكل تلاحما عضويا. ولذلك تبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي لحل قضية اللاجئين.

2- تحقيق " استقرار" المنطقة، وذلك باستغلال الظرف المواتي عربيا بعد حرب الخليج الثانية أولاً واحتلال العراق ثانياً لتثبيت الرؤية والبرنامج الأمريكيين لشرق أوسط جديد تلعب فيه أطراف غير عربية، وفي مقدمتها إسرائيل، دورا أساسيا.

3- إتباع سياسة براغماتية في فترة اوسلو وبذلك تختزل الولايات المتحدة تدخلها في الأمور الإجرائية وتتلافى التدخل في القضايا الجوهرية. فطالما أنّ ميزان القوى يرجح لمصلحة إسرائيل، فلا ضرورة لتدخل الولايات المتحدة في القضايا الجوهرية. وبالطبع، فقد أعلنت أنها تقبل بأية صيغة اتفاق تصل اليها الأطراف المتفاوضة.(تركماني،2004)

وعليه، تكون الولايات المتحدة قد مارست، اطراً ومفاهيم نظرية متعددة في السياسة الخارجية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ولمعرفة طبيعة و دور السياسة الخارجية الامريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين فلا بد من معرفة ابعادها المحلية والإقليمية والدولية، والمدرسة السياسية التي أنتجت هذا الدور الأمريكي. وفي هذا السياق يرى هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، أنّ الفلسطينيين والعرب يجب أن يدركوا ويقبلوا تماما أنه ليس كافيا أن يعترفوا بوجود إسرائيل لكي يوافق الإسرائيليون على تأمين كل حقوقهم ومطالبهم، بل يجب أن يعتادوا على تقديم التنازلات والتضحيات لطمأنة الإسرائيليين. وأوضح قائلا: "إنّ عملية السلام تعرقلت وتجمدت بسبب رفض العرب مواجهة " الحقيقة الأساسية " وهي أنّ أية تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي لن تقوم في النهاية على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة خلال حرب 1967 إذ أنّ قرار مجلس الأمن رقم 242 لا يطالب بذلك."(تركماني،2004).

يوضح كسينجر الموقف والسياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى تطبيق هذه الرؤيا، على الجانب العربي، وخاصة الطرف الفلسطيني الحلقة الأضعف في معادلة الصراع.

وهذا بدوره يأخذنا إلى المقاربة النظرية التي تحكم سلوك الساسة الأمريكان والمدارس الفلسفية التي ينطلقون منها في تعاملهم مع العالم الخارجي بشكل عام ومع الوجهة التي ينطلقون منها في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبما أن موضوع البحث يعالج السياسة الخارجية الامريكية تجاه اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948-2000م من منظور تاريخي وصفي تحليلي، فهذا بدوره، يتطلب مسبقا استحضار الإطار النظري والمرجعي للظاهرة المدروسة، بمعنى محاولة تشخيص أهم النظريات والمقاربات الرائجة في حقل السياسة الخارجية، للاستعانة بها في تحليل الموضوع.

ونأخذ أيضاً بالمقاربة النظرية المهتمة بتحليل مفهوم القدرة والقوة لدى الدول، و التركيز على وجه الخصوص على إسهامات المدرسة الواقعية في هذا المجال، لأنها قادرة من وجهة نظر الباحثة على تفسير استراتيجية الدور الأمريكي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، ولأن الاستراتيجية المتبعة من الطرف الأمريكي، هي جزء من سياسة ذلك البلد الخارجية، وبما أن المدرسة الواقعية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الموجة للسياسات الأمريكية عبر العالم، والمرجع الذي يحتكم إليه صانعوا القرار السياسي، في توجهاتهم حول الأزمات الدولية والطرق المتبعة لحلها أو تعقيدها، وذلك حسب تفسير النظرية الواقعية التي جاءت كردة فعل على المثالية، التي تبنت أفكاراً لا واقعية تستند إلى أوهام، كنظرية العرق الصافي التي تبنتها النازية و الشوفينية و التي قادت العالم إلى أتون حربين عالميتين أودت بحياة عشرات الملايين من البشر.(Waltz,1994:p41) .

و يعد فوكوياما أحد أقطاب فريق المحافظين الجدد والمبشر بنهاية التاريخ يرى أن تاريخ القرن العشرين ما هو إلا تاريخ الصراع الأيديولوجي بين الليبرالية والديمقراطية من ناحية، والنظم الفاشية والشيوعية من ناحية أخرى، وقد انتهى هذا الصراع بالانتصار الحاسم للفكر الغربي الديمقراطي بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ويتفق فوكوياما على أربعة مباديء عامة تؤثر في السياسة الخارجية، هي:

- أهمية شكل ونظام الحكم الداخلي والقيم المصاحبة له والتي تحدد السياسة الخارجية. وعليه، فان السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية تعكس قيم المجتمعات الليبرالية، فنظام الحكم هو محور السياسة.
- القوة الأمريكية تستخدم للوصول إلى أهداف أخلاقية، وتقع على الولايات المتحدة مسئولية حماية أمن المجتمع الدولي، وقد اتضح هذا خلال الحرب العالمية الثانية وحرب البلقان.
- الاعتقاد بأن محاولات تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تدخل الدولة تفتت العلاقات الاجتماعية وتدمر الكيان الاجتماعي، وتأتي بنتائج عكسية، ويشير هنا إلى حكم ستالين في الأربعينيات من القرن الماضي.
- عدم الثقة في فاعلية القانون الدولي ومؤسساته للوصول إلى الأمن والعدل.

تمت ترجمة هذه الأسس النظرية إلى سياسة خارجية مناهضة للمدرسة الواقعية للسياسة الخارجية كما رسمها هنري كيسنجر، والتي اشتهرت بمفهوم الردع المتبادل والوفاق وقد اعترض المحافظون الجدد على مبدأ مهادنة الاتحاد السوفيتي خلال فترة حكم نيكسون وكيسنجر. ومع بزوغ الثمانينيات حدث بعض التلاقي الفكري بين المحافظين الجدد وإدارة الرئيس رونالد ريجان، الذي اتسمت سياسته الخارجية بالتشدد تجاه الاتحاد السوفيتي، والذي أطلق عليه إمبراطورية الشر. التلاحم الفكري بين المحافظين واليمينيين أخذ في النمو خلال حقبة الثمانينيات، فقد اتحدوا في مواجهة الفكر الواقعي والسياسة الخارجية المترتبة عليه، والتي تميزت بمهادنة الاتحاد السوفيتي. يرى فوكوياما أن نمو شكيمة تيار المحافظين الجدد في حقبة التسعينيات جاء نتيجة حدثين تاريخيين، الأول: سقوط الشيوعية، والثاني: الثورة التكنولوجية.(فوكوياما،1993، ص:260)

النظرية الواقعية هدفت الواقعية إلى فهم و دراسة سلوكيات الدول و العوامل المؤثرة في علاقتها ببعضها البعض، إذ جاءت الواقعية السياسية لتدرس و تحلل ما هو قائم في السياسة الخارجية و لم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم نظريات و أفكار حول ما يجب أن تكون عليه تلك العلاقات. و يعتبر هانس مورغينتو أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ويقدم هانس في كتابه "السياسة بين الأمم" مما يعتبره المبادئ الستة في الواقعية السياسية، وهي:

1- أن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة وأن هذه الأخيرة صعبة التحليل.
2- ومن ثم يصعب على الفرد تغيير أهداف الجماعة التي ينتمي إليها وهذه القواعد صعبة التعامل معها. أما الدراسة فمرتبطة بالرجوع إلى التاريخ، لاستخلاص العبرة وجمع وحصر المعطيات لدراسة السلوك والأفعال السياسية.
3- ومبدأ ينطلق من مسلمة أساسية وهي أن متخذ القرار عند مواجهة حدث في البيئة الخارجية يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المتسلحة بالقوة، هذا الذي أكدته التجربة حسب أقطاب المدرسة الواقعية لأنه يعطي استمرارية وتجانس للسياسة الخارجية للدول المتباينة، وأكثر من ذلك فإنه تعريف المصلحة الوطنية يقدم للباحث فرصة بأن يقيم سلوك الزعماء في مختلف مراحل التطور ومختلف الدول.
4- يعترف الكاتب بأن مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة يتشكل من دول يرتبط بقاؤها بالقوة تكون السياسة الخارجية لدورها مرتبطة بالبحث عن وسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار، وهذه ماهية وجوهر السياسة الخارجية.
5- لا يمكن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة وإن طبقت فإنها تكون دوما تابعة لظروف ومعطيات خاصة ومن هنا يمكننا أن نقيم سلوك الدولة الأخرى.

6- تقر المدرسة باستقلالية البعد السياسي عن الأبعاد الأخرى، فالسلوك السياسي ينبغي أن يقام انطلاقا من معايير سياسية، فالاقتصاد يطرح للدول كيف يؤثر الفعل على قيمة السلعة القانونية.

7- إذا وظفنا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار يكون بامكاننا أن نقيم الدول الأخرى بعيدا عن أي بعد اجتماعي وثقافي.

وفي صراعها مع محيطها الخارجي تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع عندما تعتبر بأن قدرتها ومكانتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.

و يحذر مورغينتو من الوقوع في خطأين أساسين، هما الاهتمام بالحوافز و الاختيارات العقائدية إذ أن هذين الخطأين هما اللذان يوقعان السياسة في دوامة اللامعقول. **(Morgenthau ،1965 pp:4-15)**.

ويضيف، موريس " حقيقة مؤداها أن لغة القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الجميع."(مورس، 2002)، ويمكن القول،"إن المصالح الوطنية الأمريكية، كانت ماثلة بوضوح في الشرق الأوسط، ويمكن أن تتأثر بكل خطوة من خطوات مسيرة السلام العربي -الإسرائيلي."(كوانت،2002 ص:40)، وإن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس(Kelman,2001;p62).

وليس كما يصفه الكثير من الباحثين بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، خاضع لجماعة المصالح وخاصة (اللوبي) الداعم لإسرائيل.(تيري، 2002 ص:11)

وعلاقة هذه النظرة بتعقيدات صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام والعناصر الداخلة في تكوين وصياغة هذه السياسة، تجاه اللاجئين الفلسطينيين، والذي يخضع لكثير من مؤسسات صناعة القرار في الولايات المتحدة، والتي تتمثل في الرئيس، ومجلس الأمن القومي، والكونجرس، وجماعة المصالح، ووزارة الخارجية، ووسائل الأعلام، والرأي العام، ومجموع هذه العوامل تؤثر في السياسة الخارجية، وكما اشرنا سابقاً أن المجتمع الأمريكي وخاصة النخب السياسة الفاعلة في صناعة القرار، تنطلق من الفكر السياسي الذي تهتدي به، والمتمثل في مبادئ النظرية الواقعية، وعليه فإن الكثير من القرارات السياسية تأتي بصوره تكاملية ومتناغمة تعبر عن أهداف الدولة الحقيقية أو مقتضيات لعبة القوة والمصلحة. (Ishtiaq.2009)

وإن قرارات السياسة الخارجية تتحدد داخل منظمات ومؤسسات بيروقراطية معقدة تضع قيوداً شديدة على صانع القرار، ناهيك عن قيود الإيديولوجية والتقاليد والقيود التي تأتي من البيئة الدولية. (Harbert, 1970 p: 7).

وبناءً على هذه القاعدة في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تنطلق من مفهوم القوة، "ففي نظر الأمريكيين إسرائيل هي الطرف الفائز، والفوز أكثر من أي شيء أخر هو هاجس أمريكي. لقد لعبت هزيمة إسرائيل لمصر وسوريا والأردن في عام 1967م دوراً حاسماً في تحويل وجهات نظر الجمهور والمسؤولين الأمريكيين نحو الدولة الصهيونية."(جرجس، 2000 ص: 162).

وعليه استثمرت إسرائيل، هذا الفوز الذي يتوافق مع المبادىء الأمريكية في النزاع العربي الإسرائيلي إلى أن قبل العرب والفلسطينيين الشروط الإسرائيلية بفضل التأييد والدعم الأمريكي لإسرائيل، فقد استطاع جميس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في ظل إدارة بوش، الاستفادة من نتائج حرب الخليج، من حيث الضعف العربي، إلى جانب ضعف الاتحاد السوفيتي، وعمل على جمع أطراف الصراع في مدريد في أيلول / سبتمبر 1991، وكان الإنجاز الأكبر له آنذاك هو قبول سوريا لدور أمريكي في التسوية، وبخاصة بعد أن تم الجمع بين المطلب السوري بالمنهج الشامل للتسوية، والمطلب الإسرائيلي الخاص بمفاوضات ثنائية مباشرة.(سعودي، 2003 ص:91). ومن جانب آخر واستمراراً لهذا النهج في السياسية الخارجية الأمريكية، نجحت الولايات المتحدة في لعب الدور الرئيسي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والنزاع العربي- الإسرائيلي بإخراج عملية السلام بعد سقوط الاتحاد السوفييتي من إطارها الدولي وتحويلها إلى مفاوضات ثنائية بين أطراف النزاع، والتي تخدم بالضرورة مصلحة إسرائيل الطرف الأقوى مما أدى إلى المأزق الذي وصلت إلية عملية المفاوضات.

فلعب الولايات المتحدة دوراً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين يتطلب منها " ألا تكون لها مصلحة واضحة مع طرف دون آخر، وهذا الأمر غير واقع لاعتبارات كثيرة أبرزها التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي فإن الطرف الأمريكي يلتقي في معظم مصالحه مع المصلحة الإسرائيلية، وهذا الأمر هو قاعدة التفسير المنطقي لطبيعة الحلول المقدمة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين من قبل الولايات المتحدة والارتكاز على قرار الأمم المتحدة 242،338 كإحدى النقاط لايجاد حل لقضية اللاجئين انسجاماً مع المصلحة الإسرائيلية ". (الحمد،1994 ص:29)

الولايات المتحدة الامريكية فشلت تاريخياً في انتهاج موقف معتدل،تصالح من خلاله بين الاهــداف الاسرائيلية و الحقوق الفلسطينية.

3.2الدراسات السابقة التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسة الامريكية :

* عالج عدد من الكتاب و المؤلفين موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وبالتحديد تجاه ملف اللاجئين.فقد قدم الكاتب وليد الخالدي مؤلف كتاب "**خمسون عاما على تقسيم فلسطين(1947-1997)** الصادر عن دار النهار، بيروت في العام1998.. فيشير المؤلف إلى رفض العرب قرار التقسيم إذ اعتبروه قرارا أباح لشعب الانقضاض على تراب شعب آخر وممتلكاته. فالقوات الصهيونية بدأت هجومها العام استباقاً لنهاية الانتداب في 15/أيار / مايو / 1948 بالاعتماد على الخطة "د" دالت " التي قامت بها "الهاغاناه" وتهدف إلى السيطرة العسكرية على كامل رقعة الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم واعتماد هذه الرقعة منطلقا للنفاذ إلى مناطق كثيرة واسعة داخل الدولة العربية المقترحة اعتبرتها القيادة الصهيونية ضرورية " للدفاع " عن رقعة الدولة اليهودية.

وبعد حرب دامية أدت إلى قتل آلاف الفلسطينيين في القرى العربية وتهجير نحو ما يقارب 750,000 فلسطينيا من ديارهم وممتلكاتهم. وعشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15_ أيار /مايو 1948 أعلن عن قيام الدولة اليهودية وجاء اعتراف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ترومان" بها بعد 11 دقيقة من إعلان تل أبيب.

* يركزالدكتور محمد عبد القادر خريسان، و د. سهيلا سليمان الشلبي في كتابهما الصادر في العام 2006 **(موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية1945-1949 من خلال الصحف السورية)** على فترة تولي هاري ترومان رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان عام 1945 خلفا للرئيس روزفلت إذ كان توليه الرئاسة نقطة تحول واضحة في الدعم والمساندة الأمريكية غير المحدودة للصهيونية التي استمرت حتى نهاية فترته الرئاسية الثانية وبرزت قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية ولايته الرئاسية الأولى وكذلك تم تشكيل الأنروا في عهده الرئاسي. كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في اتفاقيات الهدنة (اتفاقية رودس) لوقف إطلاق النار وكانت هذه الاتفاقية اعترافا عربيا غير مباشر بإسرائيل.

ويلقي الكتاب الضوء على تفاصيل اعتراف الرئيس "ترومان" بالدولة العبرية بعد تهجير ما يقارب 750,000 فلسطينياً من وطنهم فباتوا مشردين في البلدان العربية المجاورة.

* ويتحدث الكاتب الفلسطيني صلاح عبد ربه في كتابه "**الاونروا:بين مأساة التاريخ.....وملهاة الحلول** "الصادر في عام 2005 عن النكبة التي وجد خلالها مئات الآلاف من الفلسطينيين أنفسهم وقد فقدوا كل شيء، الأرض، البيت، العلاقات، ليتحولوا إلى مجرد طوابير أمام مؤسسة اسمها الوكالة.فبعد أن كانوا أسياد الأرض انقطع سياق حياتهم وإيقاعها اليومي الرتيب ليتحولوا إلى مجموعات وأرقام تنتظر الغوث.ويؤكد الكاتب أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا" التي تم تأسيسها وفق القرار رقم 302 الصادر في 8-12-1949 ويركز على أن الوكالة تشكل العنوان السياسي لاعتراف المجتمع الدولي بوجود مشكلة اللاجئين وان إنشاءها تم في سياق هذا الاعتراف وبالتوافق مع صدور القرار 194الخاص بحق العودة الذي تحرص الأمم المتحدة على الإشارة إليه سنويا في إطار التجديد للوكالة.، ويقول أن الوكالة بدت وكأنها الأداة التي ستقتلع جذور ذاكرة الفلسطيني اللاجئ، وتهبط بهم من مفهوم الشعب إلى كتل بشرية هائمة ليس لها معالم مستقبلية.

ويشير إلى أن دور الوكالة بدا في أحيانا أخرى مجرد مؤسسة إنسانية تحاول أن تخفف من وطأة المعاناة ببعدها الإنساني وكأنها مفصولة عن مقدماتها السياسية. وفي مراحل أخرى كانت صورة الوكالة كمؤسسة خدماتية وإنسانية تتراجع لتتقدم كمؤسسة سياسية تحاول الدول المهيمنة توظيفها واستخدامها لتمرير مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية وجوهر الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي.

ويتطرق إلى موقف الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالوكالة من حيث مستقبل هذه المؤسسة الدولية، وخاصة الموقف الفلسطيني منها إذ إن هناك قلق فلسطيني جدي من محاولات حل الوكالة من قبل الدول الممولة لها، وتصفيتها وتسليم خدماتها للدول المضيفة، وطي ملف اللاجئين دون حل حقيقي لمشكلتهم السياسية الأمر الذي يرفضه اللاجئون الفلسطينيون ويصرون على مقاومته.

* أما "ليكس تاكنبرغ" فقد استعرض في كتابه **(وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي)**الصادر عام 2003 وضع اللاجئين الفلسطينيين ودور الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فيها فمنذ عام 1947 وحتى منتصف عام 1987 كان مجلس الأمن قد اتخذ 600 قرارا تقريبا يتعلق 200 منها بالصراع العربي – الإسرائيلي في مختلف جوانبه. فالكاتب عرض دور الأمم المتحدة في قضية اللاجئين الفلسطينيين وعرض أسباب تأسيس هيئة خاصة باللاجئين الفلسطينيين تابعة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول / ديسمبر 1949. كما أظهر أن القائمين على الوكالة في عام 1961 أدركوا أن مشاريع أعمال الإغاثة ومشاريع الأشغال وأنشطة الهجرة الباهظة التكاليف لا تبشر بحل لمشكلات اللاجئين الاقتصادية.

4.2 الدراسات التي تناولت المبادرات والتسويات التي قدمت لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين

يستعرض الكاتب مهدي عبد الهادي في كتابه (**المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية : 1934– 1974)** الصادر عام1975 بعض مشاريع الحلول الأمريكية التي طرحت على الساحة كمبادرة كيندي 1961 التي استندت على مبدأ إعادة التوطين أو التعويض عن الممتلكات وعلى المساعدة في إيجاد حل منصف لمشكلة تنمية مصادر مياه نهر الأردن وهذا ما أشار إليه مشروع جونستون وإحياء لجنة التوفيق 1961 –1963 والذي جاء فيه:–

" يسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم العيش في سلام مع جيرانهم أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن " يتوجب دفع التعويضات عن أملاك أولئك الذين لا يرغبون في العودة وعن كل خسارة أو إتلاف بتلك الممتلكات وفقا لقواعد القانون الدولي بواسطة الحكومات أو السلطات المسؤولة و يتحدث الكاتب عن ازدياد التحرك الأمريكي على صعيد المبادرات السياسية بعد حرب الاستنزاف وذلك خوفا من الامتداد والتوسع السوفيتي في المنطقة فأعد وزير الخارجية الأمريكية "روجرز "عام 1969 مبادرة أهم مقترحاته إقرار الأطراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال وفق نص قرار مجلس الأمن رقم242 لعام 1967، الانسحاب الإسرائيلي من أراض محتله عام 1967 وفقا لقرار مجلس الأمن242.

كما بحثت مجموعة من الباحثين، بإشراف د. ميخائيل سليمان في كتاب (**فلسطين والسياسة الأمريكية : من ويلسون إلى كلينتون)**الصادر عام 1996 في المسببات والمنطلقات للدور الأمريكي كراع لعمليات التسوية السلمية عبر استعراض كافة الإدارات المتعاقبة.فيتطرق إلى دور الرئيس "ترومان" إذ اهتم الرئيس بفلسطين من الناحية الإنسانية واعتبرها مشكلة لاجئين ومجالا مناسبا لزيادة نشاط أمريكا المالي والتجاري في الشرق الأوسط، فقد كانت نقطة التحول الهامة عندما نجحت الجماعات الصهيونية في اجتذاب "ترومان" لتبني مطالبها في فلسطين.يتعرض إلى إدارة "أيزنهاور" و يؤكد بان احتمال قيام وطن فلسطيني في المستقبل قد زعزعته هذه الإدارة و قراراتها المركزة على أن القضية اقتصادية فحسب. ويتطرق إلى سياسة "كيندي" و"جونسون" إذ كان هناك رغبة في الوصول إلى حل لقضية اللاجئين، ويظهر أن "جونسون" أظهر تأييده الصريح لإسرائيل بإقراره أن الفلسطينيين ليسوا أكثر من لاجئين يمكن أن تحل مشكلتهم بالقوة.أما بالنسبة للرئيس "كارتر" فكان مهتما بالقضية الفلسطينية وفهم طموحات شعبها لتقرير المصير ولكن لم يتم التوصل إلى حل للصراع.أما إدارة "ريغان" فإنها لم تجر إعادة تقييم النظرة الأحادية للصراع إلا بعد غزو لبنان 1982 وسمحت بإجراء محادثات مباشرة مع منظمة التحرير لكنه كان تغييرا ضعيفا لم يمس

الإستراتيجية المؤيدة لوجهة النظر الإسرائيلية. إن سياسة إدارة بوش نحو قضية اللاجئين الفلسطينيين سارت، خلافا لما يقال، على خطى الإدارات التي سبقتها، إذ استمرت في تأييد إسرائيل وفي معارضة حقوق الفلسطينيين.صحيح حدثت تغيرات أثناء حرب الخليج الثانية ولكنها اتسمت بالسطحية مع استمرار المساعدات المالية والعسكرية. وفيما يتعلق بإدارة "كلينتون" فان تأييدها العلني لإسرائيل دفع إلى التفاوض السري بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي لم تعلم عنه الإدارة شيئا ولكنها أكدت انحيازها التقليدي لوجهة النظر الإسرائيلية.

ويذكر الكاتب محمد شديد في كتابه (**الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية)** الصادر عام 1981 لقد مرت السياسة الأميركية حيال الشعب الفلسطيني بمراحل ثلاث :

1- تعاملت معهم في الأولى كلاجئين

2- وفي الثانية كشركاء في الإرهاب الدولي

3- وفي الثالثة ككيان.

ويبين في الفصل الثالث أن حكومة الولايات المتحدة بدأت تهتم "بالمشكلة الفلسطينية " بعد طرد الفلسطينيين من أراضيهم وأصبحوا لا وطن لهم وعالة اقتصادية.إلا انه كان لهذا الاهتمام الإنساني جانبه السياسي فصانعوا السياسة الأميركية تخوفوا من انعكاسات التدفق المفاجئ للفلسطينيين على الدول العربية وبسبب قلقها على الاستقرار السياسي للأنظمة العربية الحاكمة، قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للاجئين من أجل تخفيف العبء على الحكومات العربية.كما حاولت التخفيف من حدة عداء وتذمر اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في المخيمات في لبنان وسوريا والأردن وفي1953 ,1956، 1961 قدمت الولايات المتحدة اقتراحات محددة لمشاريع المياه من أجل حل مشكلة اللاجئين، عن طريق إعادة توطينهم ودمجهم في المنطقة لكن العرب رفضوا هذه الاقتراحات لأنها لم تعالج الجانب السياسي للمشكلة.

كما يظهر أن صناعة السياسة الخارجية الأميركية لا تتغير بتغير الإدارات الأميركية المقيمة في البيت الأبيض، وإنما تحددها المؤسسات السياسية بناء على ما تقتضيه المصالح الأميركية في المنطقة. وما يظهر في بداية عهد كل إدارة جديدة وكأنه تغير في السياسة الخارجية الأميركية لا يتجاوز عمليه تغير الأسلوب و التكتيك ضمن إستراتيجية النظام، و بناء على معطيات الحرب الفلسطينية الإسرائيلية والتي أوضحت أن السياسة الأمريكية المنطبقة تجاه الشعب الفلسطيني هي إما الاستيعاب أو التصفية.

إن نظرة الولايات المتحدة الأميركية إلى الفلسطينيين نابعة من سياستها إزاء إسرائيل ويبرر صانعوا السياسة الأميركية ذلك بأنه مراعاة للرأي العام الأميركي أو اللوبي الصهيوني النافذ.

وهذا الكتاب يحلل مسلسل الفشل الأميركي الطويل في حل القضية الفلسطينية وأنه ليس فشلا في السياسة وحسب بل في الفهم.

في دراسة للكاتبين منير الهور وطارق الموسى بعنوان "**مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947- 1982**" الصادر عام 1983 يركز الكاتبان على أطماع الصهيونية ومخططاتها التوسعية عبر الفترات الزمنية المختلفة منذ الانتداب البريطاني على فلسطين وعبر المراحل التي مرت بها والعوامل السياسية التي مكنتها من لعب دورها بشكل جماعي وبقوة مدعومة دوليا لتحقيق حلمه في تمرير ما يسمى"الوطن القومي" الذي يستند إلى الحجج الدينية والذرائع التاريخية والسياسية وكلها أمور واهمة وزائفة ولعل أبرز ما في الأمر أن الكيان الصهيوني والإدارات الأمريكية المتعاقبة الفاعلة في الصراع العربي– الإسرائيلي قطعت شوطا بعيدا في تسريب منطق تعدد البدائل وطرح الحلول الجزئية أو المبتورة لما يسمى بإستراتيجية البحث عن السلام في المنطقة كما أنه يشير إلى بعض الفترات التاريخية والتي قدمت فيها حلول ومشاريع تسوية للقضية الفلسطينية. فيتطرق إلى فترة رئاسية جون كنيدي للولايات المتحدة الأمريكية لعام (1961-1963)الذي رأى أن المشاريع الاقتصادية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تلاقي ترحيبا عربيا فاتبع الأسلوب الدبلوماسي مكلفا د.جوزيف جونسون رئيس مؤسسة "كارنجي " للسلام العالمي بالقيام بدراسة الوضع في الشرق الأوسط فوضع عدة مقترحات أهمها إعطاء اللاجئين الفلسطينيين فرصة للاختيار بين العودة أو التعويض هذه الاقتراحات رفضتها إسرائيل جملة وتفصيلا، ويشير الكاتبان إلى حرب 1967التي شردت دفعات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين على أثرها أقر مجلس الأمن القرار 242 في 22تشرين الثاني1967 وفيها أكد على ضرورة تحقيق تسوية عادله لقضية اللاجئين، ويتحدثان عن سياسة الرئيس جيمي كارتر (1976-1980) التي رأت أن التسوية الممكنة للصراع العربي – الإسرائيلي تقوم على أساس منح الفلسطينيين إقامة وطن.وانسحاب القوات الإسرائيلية من أراض محتلة وحصول إسرائيل على حدود أمنه.

أما(د.هالة سعودي) في دراسة لها حملت عنوان "**السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 1967-1973**" الصادرة عام 1983 فتشير إلى الفترة الممتدة بين الحربين العربيتين الإسرائيليتين في الفترة الممتدة(1967-1973) آلتا كانتا نقطتا تحول في الصراع العربي – الإسرائيلي وامتازت السياسة الأمريكية في هذه الفترة بالانحياز للكيان الصهيوني إذ إن هذه الفترة شهدت تغيرا في شخص شاغل كرسي الرئاسة الأمريكية ليندون جونسون الذي ارتبط بأقصى درجات العداء لحركات التحرر العربي إلى ريتشارد نيكسون الذي أحاطت بمجيئه بعض الأوهام بسياسة أفضل تجاه العرب، كما تعرضت الكاتبة إلى التصور الأمريكي لتسوية الصراع والموقف

الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في الفترة الممتدة من عام1967-1973 لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا نتيجة حرب عام 1967 والذين بلغوا أكثر من 300,000 شخصا ، فقد كان موقف الولايات المتحدة تأيد قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 14 حزيران عام1967الذي دعا إلى تسهيل عودة السكان الذين تركوا مناطق سكناهم اثر النزاع، وتشير إلى أن إدارة جونسون استمرت في الالتزام بالموقف الأمريكي وهو معالجة هذه القضية كقضية لاجئين كما تشير إلى انه في عهد نيكسون تم التأكيد على إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين في إطار قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني عام 1967 الذي ضمن تحقيق تسوية عادله لقضية اللاجئين الفلسطينيين إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفذ هذا الأمر وإن كانت الولايات المتحدة توافق على فكرة احترام حقوق الفلسطينيين كعنصر أساسي في إقامة سلام عادل ودائم إلا أنها لا توافق لمطالبته بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على عضو ذي سيادة أو أكثر من أعضاء الأمم المتحدة الأمر الذي يشوه ويحرف مبدأ حق تقرير المصير كما جاء في ميثاق المنظمة.

أما المفاوض الفلسطيني د.صائب عريقات، فقد تحدث في كتاب صدر له في العام 1987، وحمل عنوان "**السلام على السلام. دراسة في التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط1967-1987**" الصادر عام 1987 عن التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة 1987/1967 وتحديدا عن الفترة الرئاسية "لرونالد ريغان" وتحركاته السياسية التي هدفت إلى توسيع اتفاق كامب دافيد وتطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع وإلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفيتي من معادلة الصراع العربي– الإسرائيلي وإلغاء فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وذلك من خلال ربط الضفة والقطاع مع الأردن.

ويتحدث المفاوض الفلسطيني عن الدبلوماسي الأمريكي السفير "فيليب حبيب" في أعقاب أحداث لبنان عام 1982 والتي أسفرت عن الجلاء الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وقامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سفيرها حبيب بخطوات تؤدي إلى سلام دائم بين العرب و إسرائيل. وقد أظهرت حرب لبنان أن قضية الشعب الفلسطيني ليست قضية لاجئين مشتتين فقط وإنما حقوق شعب كامل.

وكان الفلسطينيون يسعون إلى نقل الموقف الفلسطيني الرسمي إلى الإدارة الأمريكية المتمثلة برئيسها "رونالد ريغان" من خلال المبعوثين السياسيين الرسميين وتمثل الموقف الفلسطيني بما يلي:–

1– مطالبة الإدارة الأمريكية الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

2– إن أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة هم جزء من الشعب الفلسطيني بأسره الذي يعيش ثلثاه هنا و ثلثاه في الشتات.

3- إن أي تسوية للقضية الفلسطينية يجب أن تتناول المشكلة برمتها وليس فقط سكان الأراضي المحتلة.

4- المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية وطنية تتمثل في إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامته دولته المستقلة على ترابه الوطني وحقه في اختيار من يمثله دون إكراه أو وصاية من أحد.

ويستعرض عريقات مشروع ريغان للتسوية في أيلول عام 1982 مبينا إلى أنه تم تغيب أي دور لمنظمة التحرير في عملية السلام وغياب أي ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة وعلى رأسها حق تقرير المصير ويتطرق إلى غزو إسرائيل للبنان للقضاء على البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي اعتبرت خطوة من شأنها أن تقضي على تطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية ولكن كان من أهم أثارها ازدياد تمسك الشعب الفلسطيني بان الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تخلص الشعب الفلسطيني من اللجوء والمعاناة والهجرة المستمرة وكان هذا التمسك بمثابة ضربة لمشروع "ريغان".
ويتحدث عن مفاوضات كامب ديفيد بين الإسرائيليين والمصرين والولايات المتحدة الأمريكية الوسيط بين الطرفين ومن أهم ما جاء في الاتفاقية فيما يخص الفلسطينيين: أن يكون هناك فترة زمنية يشرف فيها الفلسطينيون على إدارة شؤونهم بما لا يتعارض مع أمن باقي الأطراف المعنية بالنزاع وتم اقتراح خمس سنوات كفترة انتقالية.

أما في دراسة لنعومي تشكومسكي **جاءت في كتاب** "**اللاجئون الفلسطينيون**"**حق العودة**" بعنوان الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين الصادر في العام 2002 **يركز** على قضية اللاجئين الفلسطينيين في اتفاق أوسلو أيلول/ 1993 ويشير إلى أن إدارة كلينتون صوتت ضدّ القرار رقم 194 في الجمعية العمومية للأمم المتحدة فكان التصويت 150 مقابل 2 الأول الولايات المتحدة والثاني اسرائيل، علما أن الإدارات السابقة كانت مؤيده للقرار، ووفقا للكاتب عدم تصويت الولايات المتحدة مع القرار 194 يعني إلغاء المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص"على أن لكل امرئ حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده". كما يتطرق إلى التفسير الأمريكي والدولي للقرار 242 في الفترة الرئاسية للرئيس كلينتون.

ويتحدث الكاتب عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام منذ توقيع إعلان المبادئ بين(إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية) محذراً أنه تم الإشارة إلى القرار 242 وتم تجاهل بقية القرارات الدولية الأخرى التي تدعو إلى حقوق قومية

فلسطينية جنبا إلى جنب مع حقوق إسرائيل موضحا أن القرار(242) قرار نزاع رغم إشارته إلى الحقوق العادلة للاجئين.
كما يشير إلى حق الشعوب في المقاومة الأنظمة العنصرية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي وموافقة المجتمع الدولي على ذلك مركزا على أن الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون وافق رئيس منظمة التحرير الراحل ياسر عرفات على نبذ الإرهاب وكبت حق المقاومة الفلسطينية اثر توقيع اتفاق أوسلو.

يتحدث رمضان بابادجي في كتاب بعنوان "**حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**" الصادر عام 1996 عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عن أنه تم الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بموجب القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11كانون الأول 1948 وأظهر أهمية هذا القرار لأنه تم التأكيد عليه في قرارات الأمم المتحدة اللاحقة ويشير إلى القرار 242 الذي اعتمده مجلس الأمن في 22 تشرين الثاني عام 1967 والذي أكد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين.
و يقترح الكاتب صيغة تفاوضية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خاصة لما تحمله هذه القضية من تعقيدات واجهت المفاوض الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو و تأجيل قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية وتم تشكيل اللجنة الرباعية للبحث في هذه القضية التي لم تستطع حتى الوصول إلى تعريف محدد للاجئ.
ويعرض الكاتب حلا مقبولا لمشكلة اللاجئين ولكن ذلك يتطلب المرونة من جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام (الأردن، لبنان، إسرائيل) مع التزام الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور الوسيط وإلزام جميع الأطراف بتنفيذ بنود المعاهدة.
ويبين الكاتب أن هذا القرار والقرارات اللاحقة أوجدت لمصلحة الفلسطينيين وان القواعد العادية للمسؤولية الدولية تسمح بتطبيق القرار على الفلسطينيين اللاجئين والنازحين والمطرودين، مبينا أن نصوص الشرعية الدولية والقرارات الخاصة بحقوق الإنسان تمنح كل إنسان حق "البقاء "في بلده معتبرا نداء العودة نتيجة لتجاهل هذا المبدأ.

يركز الكاتب فالح الطويل في كتابه الصادر في العام 1996 بعنوان (**اللاجئون الفلسطينيون.قضية تنتظر حلا**) على فترة توقيع اتفاق أوسلو وإطلاق وكالة الغوث الدولية برنامج تطبيق السلام الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون بين السلطة الوطنية الفلسطينية و الحكومة الإسرائيلية في أيلول عام 1993.

ويشير إلى أن الوكالة استهدفت من خلال برنامج تطبيق السلام الإسهام في تعزيز البنية الأساسية في التربية و قطاع الخدمات والموارد الاقتصادية المتاحة للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية ــ ويظهر أن الوكالة وضعت أفقا زمنيا مدته خمس سنوات للشوؤن المالية والتخطيط يتــزامن مــع المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في إعلان المبادئ ويشير إلى أن هذا البرنامج ركز في تطبيقــه على قطاع غزه أولا ثم الضفة الغربية إذ إن هذا البرنامج سعى لإفادة اللاجئين في مناطق الســلطة الفلسطينية نتيجة للعملية السلمية التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

ويتحدث الكاتب أنه مع توقيع اتفاق أوسلو بدأ عدد محدود من اللاجئين الفلســطينيين يعــودون إلــى فلسطين وعرفوا بالعائدين وهم الموظفون في السلطة الفلسطينية وأفراد في قوة الشرطة وعــائلاتهم بالإضافة إلى الذين كانوا يعودون تحت عنوان " لم شمل العائلات " الذين قدروا ب2000نسمه سنوياُ. وكان لا بد لوكالة غوث اللاجئين أن تتدخل مباشرة أو بالتعاون مع السلطة الفلسطينية لمعالجة الأمور المستجدة حول الظروف المعيشية للاجئين في المخيمات وكافة الخدمات المقدمة فيها التي كانت فــي وضع مترد وتحتاج إلى معالجه جذرية لوقف التدهور. و يقول الكاتب أن الوكالة عملت منذ أيلــول 1993 على المواءمة بين خدماتها وخدمات السلطة الفلسطينية لضمان التكامل ومنع الازدواجية عن طريق إيجاد آليات للتنسيق في مجالات التعليم و الصحة و الإغاثة و الخدمات الاجتماعية.

وفي دراسة لقيس عبد الكريم وآخرين تحت عنوان "**من أوسلو إلى واي ريفر**" الصادر عام 2000 فقد تحدث فيه عن مقدمات الاتفاق الذي توج بعد جهدا تفاوضيا استغرق أكثر من 20 شهرا أي منذ التوقيع على اتفاق الخليل إلى أن استضاف منتجع واي بلانتشن آخر فصوله التــي تفرغــت لهــا القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية وواكبها عن قرب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وأركان إدارتــه بنشاط وفعالية حاسمة في المحطات والقضايا الرئيسية وشارك العاهل الأردني في المراحل الأخيرة لهذه المفاوضات، إن هذه الاتفاقية جاء ت بتدخل أمريكي للانفراج المؤقت بعد أن تأزم التفــاوض بين الطرفين خاصة حول قضايا الوضع النهائي والتي من ضمنها قضية اللاجئين. ويشير إلــى أن أهم ما جاء في اتفاق واي ريفر أنه نص على أن الجانبان سيستأنفان مفاوضــات الوضــع الــدائم وسيبذلان جهدا للوصول إلى اتفاق بحلول أيار1999 أعربت الولايات المتحدة عن نيتهــا تســهيل المفاوضات إن الجهود الأمريكية حققت انفراجا مؤقتا لعملية أوسلو لكنها لم تنجح في الإخراج من المأزق الأكثر تعقيدا وصعوبة إذ تعذر الوصول إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهــائي. ويشــير الكاتب انه خلال فترة أوسلو تمت التحركات التالية بخصوص ملف اللاجئين الفلسطينيين ففي لجنة العمل الخاصة باللاجئين والتابعة للمفاوضات متعددة الأطراف نجح الجانــب الإســرائيلي بــدعم أمريكي في استبعاد القرار 194 الذي يكفل للاجئين حقهم في العودة. كما لجأت وكالة الغوث إلــى

تقليص خدماتها وإعادة النظر بجانب منها وتعريفاتها ومحدداتها بما في ذلك تحميل اللاجئين أنفسهم جزءا من التكاليف المالية للخدمات. فشلت اللجنة الرباعية الخاصة بـــاللاجئين بتحقيـــق خطـــوات ملموسة فحتى الآن لم تضع تعريفا محددا للاجئ. منذ اتفاق أوسلو جمدت الإدارة الأمريكية العمـــل بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

يعرض سليم تماري في كتاب حمل عنوان "**مستقبل اللاجئين الفلسطينيين – أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية** " الصيغ التي اعتمدتها للتوصل إليها في مفاوضات أوسلو بشأن مصير نازحي عام 1967 والتي من المرجح أن تؤثر في مفاوضات الوضع النهائي بشأن للاجئ عام 1948، كما يتطرق إلى أن الوفد المفاوض كان يعتمد القرار 194كأساس للتفاوض لكن الجانب الإسرائيلي لم يوافق على هذا الأساس للتفاوض وفي عام 1995 حجبت الولايات المتحدة الأمريكية التزامها السنوي بالقرار 194 إذ مورست ضغوط سياسية على الفلسطينيين للتخلي عن الإصرار على حق العودة ورغم ذلك فإنهم لم يستطيعوا وذلك من أجل الاحتفاظ بشرعيتها في عيون منتخبيها وفي عيون الفلسطينيين المنفيين.
ويقترح الكاتب صيغة تفاوضية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويضمن تحقيق جزء من العدالة للاجئين من خلال عدة عوامل استيعاب عدد محدد من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع والدول المضيفة، عودة جزء من اللاجئين إلى داخل الخط الأخضر"اسرائيل" وكذلك التعويض ويكون بطريقتان الأولى جماعية تفاوض الدولة الفلسطينية بشأنها تستخدم هذه التعويضات في إعادة بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية وتعويضات فردية تكون بين دولة إسرائيل وممثلي اللاجئين مبينا أن ذلك يتطلب المرونة من جميع الأطراف المشتركة في عملية السلام مع التزام الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور الراعي لعملية السلام لإلزام جميع الأطراف بتنفيذ بنود هذه المعاهدة.

5.2 الخلاصة

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة يتضح ما يلي:

- كثرة الدراسات التي بحثت الموضوع بشكل عام وقلة وندرة التركيز على السياسة الأمريكية بشكل خاص فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

- تعتبر الدراسات السابقة الأساس الذي ينطلق منه البحث قيد الدراسة، فقد أظهرت هذه الدراسات توجهات السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتطورات التي حصلت على هزه السياسة ، وصعوبة الأطروحات الأمريكية في التعامل مع هذا الموضوع الشائك حيث امتاز بخصوصية فريدة ولا يمكن التعامل معه بنفس الإستراتيجية التي تعامل بها مع باقي قضايا الوضع النهائي للمفاوضات.

وتأمل الباحثة أن تكون دراستها إسهاما جديدا في مجال البحث حيث ستحاول الإجابة عن عدد من التساؤلات التي تختلف بشكل ما عما طرح في الدراسات السابقة، والتي يمكن أن تشكل إضافة نوعية للأبحاث العلمية.

الفصل الثالث:السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (-1952 1945)

1.3 مدخل تاريخي

لا شك أن السياسات و المنهجية المخططة الرامية إلى تهويد فلسطين، كانت قد بدأت منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال عام1897. وكانت البداية العمل على استعمار فلسطين من خلال العمال الزراعيين والصناعيين، وتبعها بعد ذلك عمليات شراء أراض من الفلسطينيين بحيث تسير الأمور نتيجة ذلك في اتجاهين تهجير وقلع الفلسطينيين من أراضيهم، واستجلاب اليهود من أماكن سكناهم في شتى بقاع العالم إلى إسرائيل.(الكيلاني، 1997).

ولقد لعب لويس برانداياز رئيس المحكمة العليا الأمريكية اليهودي الأصل دورا بارزا في دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى فبعد إغراق الألمان للباخرة الأمريكية لوزيتانيا زاد ضغط برانداياز على الرئيس الأمريكي ويلسون لدخول الحرب إلى جانب الحلفاء (بريطانيا، فرنسا) كمقدمة لدفع أمريكا إلى تأييد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين فيما بعد. (Brown,1994).

ففي عام 1916وبينما كانت الحرب مستمرة أبرمت بريطانيا وفرنسا اتفاقية سايكس–بيكو سرا، واتفقتا على وضع سوريا، ولبنان تحت السيطرة الفرنسية، ووضع شرق الأردن، و العراق تحت

الانتداب البريطاني، ووفقا لهذه الاتفاقية تم وضع فلسطين تحت إشراف دولي، وفي أيار(مايو) لعام 1916 نقل "براندیز" رسالة قصيرة من لندن إلى وزارة الخارجية في واشنطن جاء فيها: " أظن أنكم ستولون الصياغة المرفقة للبرنامج الصهيوني التي وضعها "حاييم وايزمان "و مساعدوه اهتمامكم. وهي صياغة نوافق عليها". وحملت الوثيقة في طياتها التالي: " الاعتراف بفلسطين وطنا قوميا لليهود، منح اليهود من الأقطار كافة الحرية التامة بالهجرة، يتمتع اليهود بالحقوق الوطنية والسياسية و المدنية كاملة وفق مكان إقامتهم في فلسطين، يعطى عقد تأسيس لشركة يهودية تعنى بإعمار فلسطين "(سليمان وآخرون، 1996) وكانت هذه الوثيقة تمثل أفكار براندیز قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تأثر الرئيس ويلسون بأفكار براندیز فيما يخص فلسطين. وتبنى ويلسون أفكارا صهيونية لتكون جزءا من سياسته الخارجية.

وفي 14أيلول(سبتمبر) لعام 1917استلم الرئيس الأمريكي ويلسون برقيه من اللورد "روبرت سيسيل"الوزير البريطاني لشؤون الحصار البحري لعام(1916–1918) جاء فيها "أننا نخضع هنا لضغط من أجل إصدار بيان يعلن التعاطف مع الحركة الصهيونية " أجاب ويلسون في 13\تشرين الأول (اكتوبر) "أنا اتفق مع الصيغة التي تقترحها الحكومة البريطانية بشأن الحركة الصهيونية". وبهذا كان الرئيس قد أعطى تأييده لإصدار الوعد البريطاني والشهير بوعد بلفور الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني لعام 1917، حيث أعلن "اَرثر جيمس بلفور" وزير الخارجية البريطاني عن وعد من حكومة بريطانيا آنذاك "أن حكومة جلالته ستبذل قصارى جهدها لتسهيل إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين". (سليمان وآخرون، 1996).

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية هي التي أصدرت وعد بلفور إلا أن شخصيات صهيونية في الحكومة الأمريكية ساهمت في صياغة وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية، ومن أبرزهم "براندیز" قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك الوعد تم وضع العراقيل في وجه الشعب الفلسطيني لمنعه من حق تقرير المصير و التعبير عن إرادته.

وفي خطاب ألقاه ويلسون في الكونغرس في 11 شباط \فبراير 1918قال" أن تقرير المصير ليس محض كلمات إنه مبدأ عمل أساسي، وسيكون تجاهل الساسة إياه في المستقبل على مسؤوليتهم في تحمل ما ينجم عن ذلك من أخطار" وقد أعلن عن مبادئه الأربعة عشر لإحلال السلام في خطابه أمام الكونغرس في 8 كانون الثاني لعام 1918 ومن أهم ما تخلله ما نصت عليه النقطة الخامسة "إن مصالح السكان المعنيين يجب أن تكون لها الوزن نفسه تجاه المطالبات العادلة من الحكومة التي ينظر في حقها الشرعي للفصل فيه" كما نوه في النقطة الثانية عشره إلى ضمان حياة آمنه للأقليات تحت الحكم العثماني حيث قال "ينبغي أن يضمن للقوميات الأخرى التي هي الآن تحت الحكم

العثماني، حياة آمنة لا شبهة فيها، وفرصة بالتطوير الذاتي لا يمسها شيء على الإطلاق.(سليمان وآخرون، 1996) .

اعترف ويلسون بحق الشعوب في تقرير مصيرها والتي أدمجت في المادة(22) من عهد عصبة الأمم وان تطبيق المادة (22) على الشعوب التي لم تعد خاضعة لسيادة الدول التي كانت تحكمها. لكن الصهيونية العالمية استغلت هذه التصريحات والمواد ودفعت باتجاه إصدار وعد من بريطانيا لإقامة وطن قومي الذي أكده وعد بلفور الذي نص صراحة على ذلك وتم إدماجه بصك الانتداب. (باترسون مير، 1959) .

وللخروج من إشكالية حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإقامة وطن قومي لليهود فقد تم تشكيل لجنة كينغ –كرين في عام 1919 التي تكونت من عدة شخصيات أمريكية أبرزهم هنري كينغ رئيس كلية اوبرلين في أوهايو، والمدير الديني السابق للقوات المسلحة الأمريكية، وتشارلز كرين نائب رئيس اللجنة المالية في حملة ويلسون الانتخابية لعام 1912، وأمين اللجنة الأمريكية لإغاثة الأرمن والاشورين، والتي باشرت عملها في 22 أيار 1919 بهدف التأكد من إرادة ورغبات الشعب بأسره في فلسطين وسوريا، وتبين لها أن اليهود أقلية وهم الذين يحبذون تأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين أما أغلبية السكان من المسلمين والمسيحيين فإنهم يعارضون اغتصاب والسيطرة على وطنهم ويفضلون إما الاستقلال أو الاتحاد مع سوريا الكبرى.كما وجدت اللجنة أن إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين سيكون انتهاكا صارخا لحق الأهالي الأصليين في تقرير المصير، كما أشارت إلى أن الهجرة اليهودية المتزايده إلى فلسطين من شأنها أن تحرم السكان الأصلين من حقهم في تقرير المصير، وتقلل استقرار الوضع في البلاد و بذلك تعرض حياة الفلسطينيين للخطر.

تم التحفظ على محتويات التقرير فلم يتم نشر محتوياته إلا في عام 1922 أي بعد انقضاء الولاية الثانية لحكم الرئيس ويلسون وهذا يظهر ازدواجية ويلسون لأنه من ناحية أدعى انه الدافع لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى هو التزامه "أن يحفظ العالم آمنا من أجل الديمقراطية " على أساس حق الشعوب في تقرير المصير من ناحية أخرى أيد وعد بلفور الذي نص على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.(سليمان وآخرون، 1996) .

وقعت الولايات المتحدة في 3كانون الأول 1924 على الميثاق الأنغلو –أمريكي الذي يعني التصديق على نصوص الانتداب البريطاني على فلسطين، و بهذا التوقيع أصبحت تشترك في الوضع السياسي لفلسطين فالمادة السابعة من الميثاق اشترطت أن يكون أي تغيير في الوضع القانوني لفلسطين من قبل بريطانيا إنما يجري بموافقة الولايات المتحدة. و هكذا بموجب هذه

المعاهدة أصبحت شريكة في حرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره، وتنكرت لحقوق الفلسطينيين في حين تم التشديد على حماية حقوق البعثات التبشيرية الأمريكية في فلسطين.(سليمان وآخرون، 1996).

في ظل هذه الأجواء والمواقف الدولية تنامت فكرة ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم، لتحتل مكانا مركزيا في الفكر الصهيوني ففكرة الترحيل وضعت ضمن الخطة المسماة "هعفراه" أي الترحيل – وتعني استيطان فلسطين خلال امتلاك الأراضي من قبل اليهود ولم شمل المنفيين في أرض "إسرائيل " فلسطين.(مصالحة، 1992).

2.3 التأييد الأمريكي للمشروع الصهيوني

علق الصهاينة وتحديدا "وايزمان" رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آماله في الحملة العالمية للترويج للترحيل على العواطف المساندة للصهيونية لدى كل من الرئيس الأمريكي "ثيودور روزفلت "و"تشرشل" رئيس الوزراء البريطاني، على أن هذه المشاريع جاءت من السياسيين الأمريكيين ومن "روزفلت" في أفضل الأحوال.

ففي عام1939 قال وايزمان: " إنه ينوي خلال رحلته المقبلة إلى الولايات المتحدة طرح لدى الرئيس الأمريكي روزفلت خطة إنشاء دولة يهودية في فلسطين لها حدود أوسع من تلك التي وضعتها خطة التقسيم لعام 1937، ويُنقل الفلسطينيون العرب منها إفساحا في المجال لثلاثة أو أربعة ملايين مهاجر يهودي....أي أنّ الفلسطينيين سيخضعون لعملية الاقتلاع والترحيل ".

طرح الصهاينة خطتهم لترحيل الفلسطينيين إلى العراق أمام السلطات الأمريكية للحصول على الدعم الأمريكي لتنفيذها، وقد نقلت هذه الخطة إلى الجنرال "باترك هرل" ممثل روزفلت الشخصي عام 1943 و جاء في تقريره أن زعامة البيشوف عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن وعلى فرض "ترحيل السكان العرب إلى العراق بالقوة".

وقد شارك "إدوارد نورمان" و "وايزمان" في جهودهما خلال الحرب العالمية الثانية للضغط من أجل الوصول إلى تورط أمير كي في خطة الترحيل الصهيونية إلى العراق و حاولا ربط هذا المشروع بالأهداف الحربية والجهود الأمير كيه وكانا يأملان إقناع الأمريكيين بتبني المشروع، وكانت حجتهما أن ترحيل اليد العاملة الزراعية الفلسطينية إلى العراق أمر ضروري للإنتاج المحلي للغذاء

الذي تتطلبه القوات الأمريكية في مختلف مسارح الحرب بدلا من الاعتماد على استيراد المؤن الغذائية من مناطق تقع خارج الشرق الأوسط.

وناشد "نورمان" في تشرين الأول 1945 البيت الأبيض مباشرة إذ وجه إلى الرئيس الجديد هاري ترومان رسالة يزعم فيها " أن حل المسائل السياسية من خلال الترحيل قد أصبح وسيلة معترفا بها...وأن الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب الذين كان في الإمكان ترحيلهم إلى أماكن أخرى خارج فلسطين " وفي 1-تشرين الثاني -1945 أرسل الحقائق والأرقام التفصيلية والمعلومات الداعمة لخطته إلى الرئيس ترومان.(مصالحة، 1992).

1.2.3 خطة بن حورين" هوفر"

كان "إلياهو بن -حورين" مستشارا في مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي في عام 1943 و بدأ الدعاية لمشروعه المتعلق بترحيل العرب إلى العراق أو إلى "دولة عراقية-سورية موحدة"، وحاول ربط فكرة الترحيل الصهيونية بالمجهود الحربي الأمريكي. وكان" بن حورين" يناشد الإدارة الأمريكية دعم أسس هذه الحملة الصهيونية و "فرض"تهجير العرب. فقد كان يستجدي دعم هربرت هوفر رئيس الولايات المتحدة السابق الذي يتعاطف مع الصهيونية منذ أمد بعيد وكان مطلعا على خطة نورمان وضغوطه للترحيل إلى العراق. و في عام 1943 قابل بن حورين "هوفر" ومما رواه في هذه المقابلة " أنه كان من شأنها أن تؤدي إلى روابط وثيقة بشخصية أمريكية عظيمة...فقد استثارت فكرة واحدة اهتمام هوفر وهي الخطة الخاصة بتبادل عربي- يهودي للسكان بين فلسطين والعراق ".وهذا الأمر يظهر بوضوح مدى تعاطف الأخير مع مخططات الصهاينة .

وفي 19تشرين الثاني عام 1945 أطلقت حملة الترحيل الصهيونيةالأمريكية علنا على شكل ما يسمى "**خطة هوفر** "التي قدمت إلى البيت الأبيض وأعدت غطاء للمبادرات والنشاطات اليهودية الصهيونية، وجاء الدعم العلني للخطة من الحاخام أبا هيلل سلفر الذي كان رئيساً لمجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي ورئيساً للفرع الأمريكي للوكالة اليهودية بين عامي 1948-1946 بينما أخفى مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي واقع أن الخطة جاءت أصلا من أحد موظفيه، وقد أصدر المجلس بيانا عاما صيغت كلماته بدقة جاء فيه " أن كل امرئ ذو نيات طيبة يرحب بخطة السيد هوفر كتعبير عن تصرف رجل دولة مسؤول وبناء. عندما تفشل كل الوسائل الناجعة الجديدة.....وخطة هوفر تمثل من دون شك موقفاً جديداً صاغه عقل غير متحيز ومتمرس بسياسة

الدول وبأعمال الإغاثة وإعادة التأهيل. وإذا ما تجاوب العرب مع هذه الفكرة فسنكون سعداء للتعاون مع القوى العظمى ومع العرب على العمل لتنفيذ خطة هوفر".وزعم هوفر علنا أن خطته لترحيل العرب حل "هندسي" للصراع في فلسطين. (مصالحة، 1992).

وتبين المراسلات بين هوفر وبن حورون أن الأول كان حتى أواخر الأربعينات نشيطاً في محاولة ترحيل الفلسطينيين إلى العراق. وفي أيار 1949 خلال المرحلة الأخيرة من خروج اللاجئين الفلسطينيين نشرت مجلة Harper الأميركية مقالاً بقلم بن حورون بعنوان " من فلسطين إلى إسرائيل " نشر في عدد المجلة لشهر كانون الأول 1944 جاء فيها أن السيد بن حورون دعا" إلى خطة كانت آنئذ تبدو بعيدة المنال... وتقضي بترحيل عرب فلسطين إلى العراق وإعادة توطينهم هناك.والآن، وبينما يواجه الآلاف من اللاجئين العرب مستقبلا تعيساً، فان فكرة الترحيل تبدو كان لها حظاً كبيراً من النجاح... وبالنظر إلى الطبيعة الصائبة لأحكام السيد بن حورين وتنبؤاته السابقة، نشعر بأن في وسعنا الاعتماد على كلامه عن إسرائيل الحاضرة.أنها تعمل بنجاح ". (مصالحة، 1992).

من خلال التصريحات والنصوص التي تم سردها سابقا يتبين أن هجرة اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948–1949جاءت نتيجة طبيعية ومنطقية بفكرة الترحيل وخطة الترحيل الصهيونيتين.

و في عام 1938 تبلور في ذهن الرئيس الأمريكي الوحيد الذي حكم الولايات المتحدة الأمريكية لأربع فترات رئاسية ثيودور روزفلت مشروع لنقل السكان العرب من فلسطين إلى خارجها بكلفة 300 مليون دولار تقدم الولايات المتحدة ثلثها وبريطانيا وفرنسا الثلث الثاني وكبار الممولين اليهود الرصيد المتبقي.ويظهر ذلك واضحا عندما قال " هنري مورغنثاو" عام 1942 لوزير ماليته اليهودي "إن القدس يجب أن تحكم من قبل الكنائس الارثذوكسية والكاثوليكية والبروتستانتية واليهود معا. وإن كل ما يحتاج إليه لنقل العرب من فلسطين هو حفر بعض الآبار في الدول العربية المجاورة وأن في ذهنه أن يسيج البلاد بعد ذلك بالأسلاك الشائكة لمنع العرب من العودة إليها.

ويقول مورغنثاو في عام 1944 لوزير خارجيته تيتنيوس أنه قد وصل إلى آراء محددة حول فلسطين و أنها يجب أن تكون حصرا لليهود وألا يبقى فيها أي عربي، وبالواقع، إنه بدأ يدرك أهمية الجزيرة العربية الإستراتيجية، لهذا حاول احتوائها من أجل مخزونها الضخم من البترول أو موقعها بالنسبة إلى إيصال الإمدادات الأمريكية وغيرها إلى الجبهة الروسية أو في الشرق الأقصى.

ويركز روزفلت في هذا المجال على شخصية عبد العزيز أل سعود باعتبارها الشخصية الأبرز والأقوى من بين قادة العرب في المشرق فيصمم على مقابلته وجها لوجه – لطرح أفكاره عليه متسلحا بخريطة للمنطقة لإقناع عبد العزيز بضآلة حجم فلسطين لما بأيدي العرب من أراضي شاسعة، ويجتمع مع عبد العزيز على ظهر البارجة "كيوني" في البحيرة المرة في قناة السويس في 14/ شباط 1945. ويحاول روزفلت استعطاف عبد العزيز على اليهود من أجل ما لاقوه من عذاب من النازيين وأنه يشعر بمسؤولية شخصية اتجاههم وأنه ألزم نفسه لحل مشكلتهم فماذا يقترح جلالته فيرد عبد العزيز " أعطهم وذريتهم أفضل أراضي ومنازل الألمان الذين اضطهدوهم، ويكرر روزفلت الطلب مره أخرى فيرد عبد العزيز: "دع الجاني يدفع الثمن وليس البريء المتفرج ". وفي 6 نيسان وقع روزفلت رسالة إلى عبد العزيز يؤكد فيها خطياً على العهدين الذين قطعاهما له في البحيرة المرة وهما:1–أنه شخصيا بصفته رئيسا للولايات المتحدة لن يقدم أبدا على ما من شأنه أن يكون عدائيا تجاه العرب.

2– إن حكومة الولايات المتحدة لن تحدث أي تغيير في سياستها في فلسطين من دون التشاور الكامل والمسبق مع كل من اليهود والعرب.وكان هذا المرسوم آخر المراسيم التي وقعها روزفلت قبل وفاته. ويقول (دافيد نايلز)وهو ركن من أركان بطانة ترومان الصهيونية لدي شكوك جديه أن إسرائيل كانت ستقوم لو بقي روزفلت حيا".(الخالدي، 1998).

ففي عام 1945 أجرى الرئيس روزفلت اتصالات سرية مع الرئيس جمال عبد الناصر هدفها إقناعه باتخاذ إجراءات معينه بهدف موازنة صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا وذلك خدمة للسلام في المنطقة، اتجه جمال عبد الناصر لعقد صفقة الأسلحة التشيكية، بعد رفض الولايات المتحدة لعملية تسليح الجيش المصري، الولايات المتحدة في حينه اشترطت أن تكون الأسلحة غير هجومية وأن تتجه مصر نحو عقد معاهدة سلام و مفاوضات بناءه مع إسرائيل.

الدبلوماسية الأمريكية حرصت على استمرارية الاتصالات السرية بين إسرائيل ومصر.ولقد أطلق على المشروع "جاما" وتكفل روزفلت مع مايلزكوبلاند بالجانب السري وتكفل روبرت اندرسون بالجانب العلني أهم ما قام عليه المشروع قيام الرئيس الأمريكي روزفلت بسلسلة محادثات مع عبد الناصر في حين يقوم طرف أمريكي آخر بالمشاورة مع بن غوريون لإجراء مفاوضات بين الطرفين تم الموافقة على إجراء اجتماع سري بينهم ولكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر أصر على نقطتين :

1– يجب أن تحصل مصر على أكثر من مجرد ممر.

2- على الإسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العــودة إلى منازلهم.هذا المشروع لم يطبق لرفض بن غوريون مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنـــازلات الإسرائيلية.(شديد، 1981)

3.3 السياسة الأمريكية للرئيس ترومان تجاه اللاجئين(1945-1952)

في 12 نيسان 1945 توفي" روزفلت" وتسلم الرئاسة نائبه "هاري ترومان" وتزامن استلام ترومان للحكم في واشنطن مع استلام حزب العمال له في لندن وأوجس العرب خيفة من كليهما، ولم يتوقع أحد أن تصل العلاقة لاحقاُ بين حليفي الحرب الغربيين الرئيسيين إلى حد من التوتر بسبب القضية الفلسطينية قلما انحدرت إلى مثيله منذ الثورة الأمريكية على جورج الثالث. ولم يمض أسبوع على رئاسته حتى زاره في 20 نيسان (إبريل) 1945الحاخام ستيفن وايز رئيس لجنة الطوارئ الصهيونية الأمريكية ليذكره بتعهد روزفلت في انتخابات 1944 بتأييد الهجرة اليهودية غير المقيدة إلى فلسطين. وخرج الحاخام ليعلن أن ترومان يؤيد سياسة سلفه في الهجرة غير المقيدة وهو لا يعلم عن تعهدي روزفلت إلى عبد العزيز آل سعود.

وقد تخوف العرب من ترومان عن طريق الاستنتاج بسبب جهله بالشؤون الخارجية، ولكونه تولى الرئاسة أثر وفاة روزفلت وليس عن طريق الانتخاب مما جعله أكثر عرضة لما في جعبة الصهيونية من ترهيب وتشويق، كما صاحبه تخوفهم من الحزب العمالي البريطاني الذي انطلق من وقائع ملموسة ذلك أنه كان بين هذا الحزب وحزب " الماباي " الصهيوني بقيادة ديفيد بن غوريون وئام عقائدي وتعاون قديم داخل الحركة الاشتراكية العالمية، كما أن الحزب البريطاني أعرب عن انحياز تام لا حياء فيه للصهيونية خلال المعركة الانتخابية الأخيرة فدعا بكل خفية عام 1944 إلى إخراج العرب من فلسطين لإفساح المجال لحلول اليهود محلهم كما طالب عام 1945 عشية الانتخابات بجعل فلسطين كلها دولة يهودية، متخطيا بذلك مبدأ التقسيم، ومتبنيا مشروع الحد الأقصى الصهيوني الذي أقرته الصهيونية بجهود بن غوريون في برنامج بيلتمور الذي عقد في نيويورك عام1942.

غير أن لا العرب ولا الصهاينة أقاموا الحساب لمن تولى زمام السياسة الخارجية في الحكومة البريطانية الجديدة وهما الرئيس اتلي ووزير خارجيته بيفن إذ كان الثاني صانع القرار الفعلي بتناغم وثيق فكرا و مزاجا مع الأول وغدا يده اليمنى في الوزارة ككل.(الحياة، 1997).

وانصب بيفن على دراسة ملفات الخارجية وعلى استيعاب تقارير الخبراء المدنيين والعسكريين فكانت صدمته شبيهة بصدمة روزفلت بعد لقائه عبد العزيز أل سعود ووصل إلى قناعة مبكرة بأن اندفاع حزبه في تأييد الصهيونية إنما يشكل خطراً على مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط (خصوصا وأنها كانت بدأت في التفكير في الانسحاب من الهند) وغضب لذلك غضبا شديداً وصمم على إيقاف هذا الاندفاع واحتوائه وكان أول قرار جابهه في هذا الصدد حول مصير الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي نص الكتاب الأبيض لعام 1939 على إيقافها بعد خمس سنوات (كانت انقضت) وعلى ألا تستمر بعد ذلك إلا " بموافقة " العرب.في هذه الأثناء أوفدت واشنطن في مطلع تموز(يوليو) لعام1945 بإيعاز من وزير المالية اليهودي "هنري مارغنثاو" مبعوثا إلى أوروبا ايرال هارسون لتقصي أوضاع اللاجئين اليهود فيها، وفي 24 تموز 1945 أطلق ترومان رصاصته الأولى في رسالة موجهة إلى تشرشل يطالب فيها برفع القيود التي فرضها الكتاب الأبيض على الهجرة اليهودية دونما تأخير كما يطلب من تشرشل آراءه حول تسوية القضية الفلسطينية.(الخالدي، 1998).

لم يستلم تشرشل رسالة ترومان لأنه استقال في 26 تموز ووجد خلفه اتلي الرسالة بانتظاره في أول يوم أصبح فيه رئيسا للوزارة وأجاب اتلي على الرسالة في 31 تموز بقوله: "انه يحتاج إلى بعض الوقت للنظر في الموضوع "وحل اتلي مكان تشرشل في الأيام الأخيرة من قمة بوتسدام التي انفضت في 2 آب (أغسطس) وحضرها ستالين وترومان وأثار ترومان موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين مباشرة مع اتلي قائلاُ له " إن الشعب الأمريكي ككل يؤمن بقوة أن أبواب فلسطين يجب ألا تغلق في وجه اليهود".

وفي نهاية آب قدم هاريسون تقريره عن أوضاع اللاجئين اليهود في أوروبا وأوصى بهجرة مئة ألف منهم فورا إلى فلسطين وفي 31 أب أرسل ترومان رسالة إلى اتلي يذكره فيها بما قاله له في بوتسدام ويرفق نسخة عن تقرير هاريسون ويعبر عن تأييده لتوصية هاريسون ويضيف: أن الحل الأساسي هو إجلاء أكبر عدد ممكن من اليهود من أوروبا من دون تأخير وهجرة من يريد منهم إلى فلسطين.

وفي 16 أيلول(سبتمبر) 1945يجيب اتلي على رسالة ترومان بقوله " أن اليهود لم يستنفذوا بعد تصاريح الهجرة المتوفرة لهم بموجب الكتاب الأبيض وان مطالبتهم بالهجرة المتوفرة لمئة ألف إنما تهدف إلى القضاء على سياسة الكتاب الأبيض بكاملها " ويضيف "أن الحكومة البريطانية تنظر بصورة ملحة في وضع سياسة طويلة الأمد لطرحها على هيئة الأمم وكذلك في تدابير مؤقتة بشأن

الهجرة إلى حين ذلك سيخبره بها بالسرعة الممكنة " ويردف اتلي هذه الرسالة برسالة في 25 تشرين الأول (أكتوبر) يلفت النظر فيها إلى وجوب التمييز بين تسوية للقضية الفلسطينية وحل لمشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا.(الخالدي، 1998).

وتعكس هذه المراسلات بوضوح ثقل ضغط ترومان على لندن ومحاولة اتلي وبيفن الصمود أمامه فأميركا هي زعيمة العالم الغربي من دون منازع وهي التي منحت بريطانيا قرضاب425 مليون دولار عام 1941 (وهو مبلغ ضخم جداً في حينه) أنقذها من إفلاس محتم خلال الحرب، وترومان نفسه انتهى لتوه من إعطاء الضوء الأخضر لإلقاء قنبلتي هيروشيما ونغازاكي على اليابان، وبريطانيا في الشرق الأوسط كما في أوروبا بحاجة إلى أوثق العلاقات مع واشنطن تجاه الجبار الآخر الذي برز بانتهاء الحرب.(خريسان، شلبي، 2006).

1.4.3 لجنة التحقيق الأمريكية- البريطانية:

اتفق رئيس الحكومة البريطانية اتلي و وزير خارجيته بيفن على تأليف لجنه أمريكية –بريطانية للتحقيق علق ترومان أملا بأن ينتج عنها اتفاق بين خبراء الطرفين " يطوق " مبادرات ترومان الفردية ويضبطها وأرسلت المذكرة المتضمنة الاقتراح إلى واشنطن في 12 تشرين الثاني (نوفمبر)1945و أهم ما جاء فيها:

1- إن الحكومة البريطانية لا ترى حل معضلة اللاجئين اليهود الأساسي عن طريق الهجرة إلى فلسطين.
2- وإن فلسطين ليست سوى إحدى البلاد التي يمكنها استقبال اللاجئين.
3- وأضافت المذكرة أن الحكومة البريطانية ستستشير العرب بالنسبة إلى الهجرة المؤقتة لريثما يصدر تقرير لجنة التحقيق وان هذه الهجرة لن تتعدى على أي حال المستوى الحالي – أي 1500مهاجرا شهرياُ.الصهاينة واصلوا ضغطهم على ترومان للإصرار على هجرة مئة ألف فوراً، وكان ترومان استقبل الحاخام وايز في البيت الأبيض في 29 أيلول 1945، الذي انذره بأنه سيخسر أصوات اليهود إذا لم يتحرك بسرعة لنجدة اللاجئين، ويستقبل ترومان السفراء الأمريكيين في البلاد العربية، في 10 تشرين الثاني ليقول لهم :" آسف أيها السادة ليس لدي مئات الآلاف من العرب بين ناخبي" ويجيب على المذكرة البريطانية بعد يومين بشأن لجنة التحقيق المشتركة. بالإصرار على جعل فلسطين، من دون أي بلاد أخرى، محور تحرياتها، ويرفض اتلي وبيفن هذا الطلب لكنهما يرضخان في النهاية لترومان لأنه جعله شرطا لاشتراك أميركا في لجنة التحقيق. (خريسان، شلبي، 2006)

وتأتي لجنة التحقيق الأميركية –البريطانية إلى فلسطين في 28 شباط 1946 وتغادرها في 28 آذار (مارس) ويصدر تقريرها في أول أيار 1946 بإجماع أعضائها (الستة البريطانيين والستة الأمريكيين) **على عشر نقاط أهمها** :-

1-لا تستطيع فلسطين أن تفي لوحدها باحتياجات اللاجئين اليهود.

2- هجرة مئة ألف يهودي ما أمكن خلال 1946.

3- لا دولة يهودية ولا دولة عربية في فلسطين.

4- بقاء الانتداب إلى أن تحل محله وصاية دوليه.

5- رفع القيود على انتقال الأراضي.

6- ضرورة تعاون الوكالة اليهودية مع سلطة الانتداب ضد الإرهاب اليهودي والهجرة غير الشرعية

ويخصص التقرير فصلاُ مستقلاً عن التنظيمات الصهيونية العسكرية ويقول أن هذه الجيوش الخاصة يجب ألا تكون، ويقدر قوى "الهاغانا" ب40,000 (قوة ثابتة) 16,000(قوة ميدان) 6000 (قوة ضاربة)ويقدر أعداد "الارغوان "ب3000إلى 5000و"ليحي " (عصابة شتيرن) ب200إلى300. نسفت عمليا توصية الهجرة وتوصية الأراضي وسياسة الكتاب الأبيض نسفا بيد أن استبعاد كل من الدولة العربية واليهودية كان يشير إلى دولة موحدة ثنائية القومية التي كان قد فرضها الكتاب الأبيض ضمناً كما يشير إلى رفض التقسيم أما الكلام عن التنظيمات العسكرية الصهيونية فكان في غاية الأهمية لو نفذ.واعتبر اتلي وبيفن توصيات لجنة التحقيق وحدة متكاملة أما ترومان فركز على التوصية بهجرة المئة ألف دون غيرها. (الخالدي وآخرون، 1983)

2.4.3 مشروع ميرسون-غرادي

تحت ضغط ترومان المتواصل أحالت بريطانيا القضية إلى هيئة الأمم المتحدة وهذا واضح من تقرير اللجنة الأمريكية –الإنجليزية التي أوصت بإحالة القضية إلى الأمم المتحدة وفي أيار 1946 تم تقديم مشروع باسم الدولة الاتحادية "فدرالية " الذي أوصى به الخبراء البريطانيون والأمريكيون وعرف بمشروع "**ميرسون- غرادي**" عام 1946 وقد أتضح من المفاوضات التي تمت بين بريطانيا وأمريكا إلى عدم اتفاق بين فريق الحكومة البريطانية اتلي وبيفن اللذان فشلا في إيجاد أرضية مشتركة مع الولايات المتحدة وعلى أثر هذا الخلاف توجه السفير الأمريكي هنري غرادي على رأس فريق من الخبراء الأمريكيين من وزارات الخارجية والدفاع والمالية للتداول في أمر تنفيذ تقرير اللجنة الأمريكية –البريطانية. واستمرت الاجتماعات بين الوفد الأمريكي والبريطاني

لمدة أسبوعين حيث توصل الفريقان إلى تصور مشترك و إجماع على مشروع تسوية شاملة حظي بإقرار الوزارة البريطاني وموافقة ترومان وقد عرض هذا المشروع على الكونجرس الأمريكي الذي منح قرضا لبريطانيا ليعينها على إعادة بناء نفسها خلال الحرب وكان حجم القرض 3750 مليون دولار علما بان الولايات المتحدة قد قدمت لبريطانيا عام 1941 قرضا بمبلغ 425 مليون دولار. (الخالدي واخرون، 1983) وقد ظهرت معارضة في الكونجرس للقرض الجديد من خلال تحريض الدوائر الصهيونية ولكن مجلس النواب اتخذ قرارا بالموافقة على القرض.التبعية البريطانية للولايات المتحدة من الأسباب التي جعلت ترومان ألا يقيم وزنا للموقف البريطاني في فلسطين. ومما يؤكد هذا التخمين أن منظمة الأرغون برئاسة مناحم بيغن ردت على اقتحام مقر الوكالة اليهودية من قبل بريطانيا مقر سلطة الانتداب ذاته في فندق الملك داود ذاته في 22 تموز وذلك خلال انعقاد جلسات الخبراء وقد أصدرت منظمة الأرغون منشورا حول تبنيها عملية فندق الملك داود. أما مشروع التسوية الشاملة على أساس توصيات اللجنة البريطانية الأمريكية الذي توصل إليه فريق الخبراء فقد دعا إلى:

قيام نظام دولة اتحادية تتضمن أ–دولة يهودية ب–دولة عربية ج– منطقة خاضعة للحكومة المركزية أما حدود هذه المناطق والولايات فهي كما تظهر في الخريطة قريبة من حدود مشروع التقسيم الذي أقرته الحكومة البريطانية خلال الحرب عام 1944 ونص المشروع على منح كل من الولايتين حكما ذاتيا واسعا وأناط الهجرة بالحكومة المركزية أي بريطانيا التي تحتفظ بالقدس والنقب الجنوبي مع السماح ب 100,000مهاجر يهودي إلى المنطقة و رفع القيود عن انتقال الأراضي فيها ومنح الولاية العربية قرضا ب50 مليون دولار ونقرأ في الرسالة التي كتبها رئيس الوفد الأمريكي غرادي إلى وزير خارجيته بيرنسس محبذا المشروع ومما قاله أن الولاية اليهودية المقترحة تحتوي على أخصب أراضي فلسطين وعلى 85% من منطقة زراعة البرتقال كما تشمل مصادر المياه الرئيسية والميناء الوحيد حيفا القادر على استقبال السفن التجارية الكبرى وأن 12% من يهود فلسطين يعيشون على 90 كم2 بينما يعطي المشروع 1500 كم2 للولاية اليهودية مما يعطيهم مجالا رحبا للتوسع والتنمية داخلها وقد عرض هذا المشروع على مجلس العموم البريطاني في 31 تموز ولهذا سمي بمشروع ميرسون غرادي وقد وصف وايزمان هذا المشروع بأنه أسوأ من مشروع بيل للتقسيم الذي عرض عام 1937 كما وصفه الزعيم الأمريكي الصهيوني الحاخام سلفر بأنه عمل خيانة بلا ضمير.(جريدة الحياة، 1997)

خارطة رقم (1.1) مشروع الدولة الاتحادية الذي أوصت به لجنة الخبراء الأمريكية – البريطانية

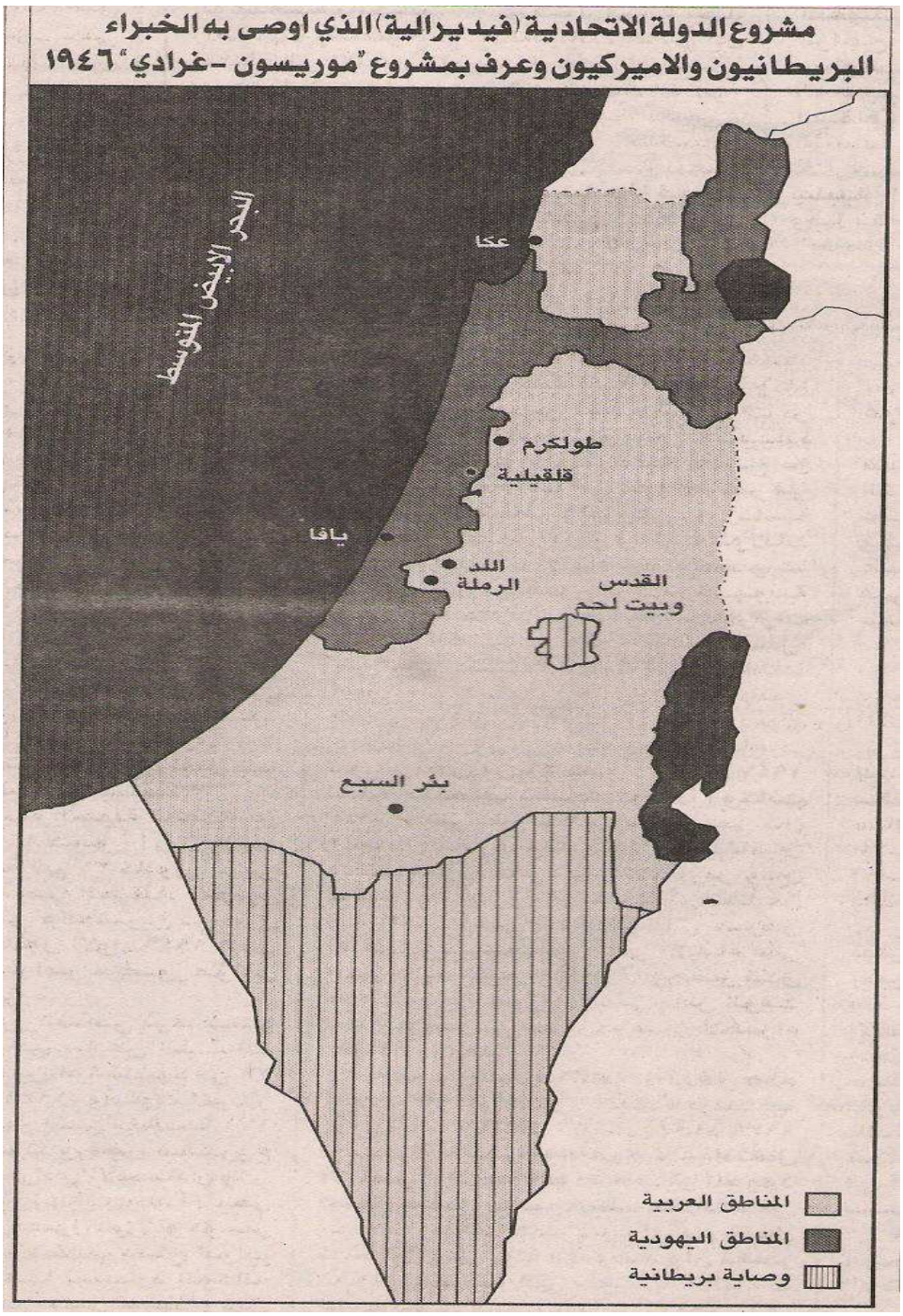

3.4.3 عرض تقرير لجنة التحقيق الدولية على هيئة الأمم المتحدة :

انعقدت دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة العادية في 16 أيلول عام 1947خلال اجتماع اللجنة السياسية في " صوفر" وفي 23 أيلول تحولت الجمعية العمومية ككل إلى لجنة سياسية خاصة للنظر في تقرير لجنة التحقيق الدولية ويظهر أن هيئة الأمم كانت تتألف آنذاك من 58 دولة فقط منها 28 دولة أمريكية لاتينية بما فيها هايتي و11 دولة أوروبية غربية و وسطى 6 و دول عربية و4دول آسيوية غير إسلامية هي الهند، الصين، سيام، بودما، الفلبين، و 4 دول تابعة للاتحاد السوفيتي، و 4 دول كومنولث، ودولة شيوعية مستقلة عن الاتحاد السوفيتي وهي يوغوسلافيا. و يظهر أن الدول الآسيوية والأفريقية كانت الأقلية في الهيئة العمومية آنذاك.

وقد افتتح النقاش وزير المستعمرات البريطاني بصفته ممثل الدولة صاحبة الانتداب التي أحالت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة وبعد أن تم مناقشة التقرير أصدرت الأمم المتحدة في 21/ تشرين الأول عام 1947 قراراُ يقضي بتأليف ثلاث لجان فرعية
الأولى للتوفيق بين اليهود والعرب، والثانية لوضع خطة مفصلة على أساس مشروع الأكثرية، والثالثة لوضع خطة مفصلة للطلب العربي وهو قيام دولة مستقلة بالأكثرية العربية الراهنة في فلسطين.

تسارعت الأحداث الجسام وأعلنت بريطانيا عن انسحابها من فلسطين وأعلنت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تأييدهما لتوصية الأكثرية للجنة التحقيق بتقسيم فلسطين وألفت اللجنة السياسية في نيويورك لجنة فرعية لدراسة هذه التوصية ورفع توصية بشأنها إلى الهيئة العمومية وعقد اجتماع للزعماء العرب في بلدة "عالية " وكان أمام هذا الاجتماع بندان رئيسيان هما.

1- مقررات بلودان السرية بشأن امتيازات البترول.
2- تقرير اللجنة الفنية العسكرية التي ألفها اجتماع" صوفر "، وبالنسبة للبند الأول تم الاتفاق على قرار سري آخر فحواه أن مقررات بلودان واجبة التنفيذ في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يؤدي لأن تكون فلسطين دولة عربية مستقلة.(جريدة الحياة، 1997).

4.4.3 اللجنة السياسية في نيويرك تصوت على تقارير اللجان الفرعية:

استمرت مداولات اللجان الفرعية من تاريخ تأليفها في 21 تشرين الأول (أكتوبر)عام 1947 لغاية 24/25 تشرين الثاني (نوفمبر) عام1947 عندما طرحت نتائجها على التصويت في اللجنة

السياسية. وانطوى تأليف اللجان الثلاث (لجنة التوفيق، لجنة لبحث المشروع العربي ولجنة لبحث التقسيم) على مكسب تكتيكي مهم لمؤيدي التقسيم، فلجنة التوفيق لم تقم بأي عمل يذكر سوى الطلب من ممثل السعودية الأمير فيصل بن العزيز أن يقابل وزير الخارجية الأمريكي فأبدى الأمير استعداده لذلك لكن الوزير الأمريكي لم يتجاوب مع الطلب. وكان من شأن حصر اللجنتين الأخريين بالمشروع العربي ومشروع التقسيم أن أقصت عن البحث توصية الأقلية في لجنة التحقيق بقيام نظام فيدرالي كذلك توصية اللجنة بفصل المعضلة اليهودية عن القضية الفلسطينية، كما كان من شأن حصر البدائل بالبديل العربي وبديل التقسيم ظهور الأخير بمظهر الحل الوسط، و بالرغم من اعتراض الممثلون العرب على تشكيل هذه اللجان إلا أنهم لم يتمكنوا من تعديله، فكان تأليف اللجان على هذا النحو مثالا لأهمية الإجراء في لوجستية المناقشات السياسية العامة. وأهم ما حصل خلال هذه الفترة بشهادة المؤرخ الأمريكي الصهيوني بيتر غروس في 11 تشرين الثاني1947 أن تشجعت الدول الأعضاء في هيئة الأمم على التصويت من أجل التقسيم.

وكان ممثل الولايات المتحدة كما أسلفنا أعلن تأييده للتقسيم مع تعديلات في الحدود وكان عضواُ في اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة توصية أكثرية اللجنة الدولية(UNSCOP) بالتقسيم واقترح على أعضاء اللجنة إخراج كل من يافا والنقب من الدولة اليهودية و" منحهما " للدولة العربية أملا في كسب تأييد الدول العربية بالمقابل للتقسيم، وكانت أكثرية قد أدخلتهما في الدولة اليهودية.

وبلغ أمر النقب مسامع القيادة الصهيونية فما كان من حاييم وايزمان إلا أن طلب مقابلة ترومان بصورة مستعجلة وتمت المقابلة في 19 تشرين الثاني..(المرعشلي وآخرون، 1984).

ويقول وايزمان في مذكراته انه اقنع ترومان خلال اقل من ساعة بالإبقاء على النقب في الدولة اليهودية المقترحة وان ترومان وعده بذلك في حين قام ممثل أميركا في هيئة الأمم في اليوم ذاته مقابلة مع ممثل الوكالة اليهودية موشي شرتوك.(جريدة الحياة، 1997)

5.3 مشروع الكونت برنادوت

ما أن حل عام 1948 والإعلان عن قيام دولة إسرائيل تمكنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء على ما مجموعه77,4% من أراضي فلسطين قسرا أي حوالي 600 كيلو متر مربع أخرى من أصل المساحة المخصصة للدولة العربية ووفقا لقرار التقسيم وفي الوقت الذي بدأت فيه بريطانيا بالانسحاب من فلسطين ونظرا للتباين في المواقف إزاء قرار التقسيم تصاعدت حدة الاشتباكات

وتجدد القتال وعم جميع أجزاء فلسطين وفي كانون الثاني من نفس العام تألف جيش الإنقاذ وخاضت هذه الجيوش معارك ضاربه ضد العصابات الصهيونية ولكن الحركة الصهيونية وبمساندة قوات الانتداب تمكنت من الاستيلاء وتهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين، ومنذ ذلك الوقت طفت مشكلة اللاجئين على السطح، وأصبح من العسير عودة من هجروا بسبب تدمير قراهم، والدعم الأوروبي والأمريكي الذي يدعم إسرائيل في وجودها دولة يهودية خالصة، حتى لو كان الأمر على حساب معاناة شعب بريء من مأساتهم في أوروبا وتحديدا في عهد النازية.

وما كان لهذه السياسات أن تنجح لولا الدعم الأمريكي و الأوروبي المعلن تارة والمخفي تارة أخرى.(الكيلاني، 1997) وفي 14 أيار من العام نفسه أعلن بن غوريون عن قيام الدولة اليهودية دون أن يحدد حدودها. طالب مجلس الأمن الأطراف المتنازعة بوقف القتال باعتباره وسيله لإيجاد حل عادل للقضية وبدأ الوسيط الدولي برنادوت اتصالاته بالفريقين لتسوية النزاع حيث قدم في أيلول 1948 أول مشروع سلام والذي تضمن النقاط التالية:

1-الانتقال من مرحلة وقف القتال إلى تحقيق هدنه دائمة أو سلام بين العرب واليهود.

2-توضع القدس تحت رقابة الأمم المتحدة.

3-تتولى لجنة منبثقة من الأمم المتحدة رسم الحدود بين العرب واليهود.

4-تشرف لجنة دولية على حل مشكلة اللاجئين بحيث يختار اللاجئون بين العودة إلى منازلهم أو تعويضهم قيمة ما فقدوه وبهذا الصدد كتب الكونت برنادوت في تقريره بتاريخ 16أيلول1948."أن ليس في الإمكان التوصل إلى أية تسوية عادلة وشاملة، ما لم يعترف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى وطنهم، وأن نزوحهم نجم عن الذعر المولد عن القتال الذي نشب حولهم، أو عن شائعات بإرهاب حقيقي أو مزعوم، كما أنه نجم عن الترحيل المتعمد أن حرمان اللاجئين من العودة إلى ديارهم سيكون خرقا لأبسط مبادئ العدالة خصوصا في الوقت الذي يتدفق فيه اليهود على فلسطين " يجب أن تثبت الأمم المتحدة عودتهم في أقرب وقت ممكن، كما يجب أن تتم إعادتهم إلى وطنهم وتأهيلهم اجتماعيا واقتصاديا ودفع التعويضات الكافية عن أملاك أولئك الذين يختارون عدم العودة بإشراف لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة ومساعيها"(شديد، 1981)

في 17أيلول عام1948 اغتيل الكونت برنادوت على يد إرهابيي منظمة(ليحي)، واجتاحوا النقب واستولوا على معظم القرى العربية في الجليل وعين "رالف بانش" خليفة لبرنادوت اشتمل تقرير الوسيط على التوالي لمجهود الوساطة، والإشراف على الهدنتين و مشكلة اللاجئين فقد توصل برنادوت في مفاوضاته مع جامعة الدول العربية و حكومة إسرائيل المؤقتة بشان شروط الهدنة

الأولى التي امتدت من 11 حزيران\ يونيو إلى 15 تموز \ يوليو 1948، إلى إقامة شيء من رقابة الأمم المتحدة الشكلية على الوضع، في منتصف تموز أصدر مجلس الأمن أمر بفرض هدنة دائمة بعد مضي شهرين على انتهاء الانتداب.

تقدم إلى الأطراف المتنازعة في 28 حزيران \ يونيو **باقتراحه الأول** لتسوية النزاع والذي شمل على:

أ- إنشاء اتحاد كامل بين كامل فلسطين و شرق الأردن ويتكون من عضوين ذوي سيادة أحدهما عربي و الآخر يهودي.

ب- إدخال بعض التغييرات على خطة التقسيم المعتمدة في تشرين الثاني \ نوفمبر1947 فيما عنى تقسيم الأرضي و الحد من الهجرة، و عودة اللاجئين.

ت- اتخاذ تدابير لحماية حقوق الأقليات و حماية ألاماكن المقدسة.

رفض الطرفين مقترحات برنادوت، فإسرائيل رفضت الحد من هجرة اليهود إلى فلسطين، وكذلك لم تقبل بوجود عدد من اليهود في المناطق التي يسيطر العرب عليها.

ظل العرب معارضين لكل شكل تقسيمي و واصلوا اقتراح إقامة دولة واحدة لكامل فلسطين تحكمها حكومة تتأسس وفق التمثيل النسبي. فخطة التقسيم وفقا للقرار رقم 181 الصادر في 27 تشرين الثاني \ نوفمبر 1947 منح اليهود أكثر من 56% من أراضي فلسطين وكان اليهود يمثلون ثلث السكان، و كانوا يملكون 7% من الأراضي في حين منح الدولة الفلسطينية المنوي إقامتها 43% من إقليم فلسطين لذلك رفض العرب قرار التقسيم جملة وتفصيلا إذ انه ينتهك مبادئ حق تقرير المصير.

(United Nations,1994:p13) لذلك تقدم برنادوت بمقترح جاء فيه:

أ- قيام دولتين منفصلتين و تتكون الدولة العربية من شرق الأردن و من الجزء العربي من فلسطين.

ب- اقترح أن يكون النقب تابعا للدولة العربية.

ت- اقترح أن يكون الجليل تابعا لإسرائيل.

ث- مرفأ حيفا و مطار اللد فيعلنا مرفأ حرا و مطارا حرا.

ج- أن وضع القدس تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة مع منح الطائفتين اليهودية و العربية الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي.

ح- ضمان الحرية في الوصول إلى ألاماكن المقدسة.

خ- تعلن الأمم المتحدة " حق اللاجئين العرب في العودة إلى ديارهم في الأراضي الواقعة تحت السيطرة اليهودية بأسرع وقت ممكن ". و تشرف على " دفع تعويض كاف عن أرزاق أولئك الذين يقررون عدم العودة "

د- أوصى بتأليف لجنة توفيق بشان فلسطين.

لم يتبق من اقتراحاته سوى نقطتين مهمتين: انشأ لجنة توفيق، و تأكيد حق من يرغب من اللاجئين العرب في العودة إلى دياره بأسرع وقت ممكن. (أولييه، 1991)

في 11 كانون الأول 1948 وضعت اللجنة السياسية للأمم المتحدة مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة ومن أهم نصوصه:-

1-تؤلف لجنة توفيق دولية من ثلاثة أعضاء(فرنسا، تركيا، الولايات المتحدة) تقوم بالأعمال التي أنيطت بالوسيط الدولي أو أية أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو هيئة الأمم منها القيام بها، وتنمي الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية.

2- توضع القدس حسب قرار التقسيم تحت إشراف هيئة الأمم.

3- يسمح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، أما الذين لا يرغبون في العودة فتدفع لهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية وتدفع كذلك تعويضات إلى من أصابهم الضرر في ممتلكاتهم.

وقد تمكن "رالف بانش" من التوصل إلى عقد اتفاقيات هدنه بين الأطراف المتنازعة.(شديد، 1981)

1.5.3 الموقف الامريكي من القرار 194

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير في المسودة النهائية للقرار رقم 194(الدورة 3) الصادر في 11 كانون الأول (دسمبر) لعام 1948والذي شكل الأساس لكل القرارات اللاحقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وإن كان هذا القرار مبنيا على أساس تقرير برنادوت إلا أنه بصيغته النهائية جاء معدلا إلى نحو كبير فقد نصت نسخة سابقة قدمتها بريطانيا على ما يلي:

" إن الجمعية العامة، تقرر وجوب السماح للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم في أقرب تاريخ ممكن، ودفع تعويضات كافية عن الأملاك المفقودة نتيجة للسلب أو المصادرة أو التدمير. إلا أن هذه الفقرة خضعت تحت رعاية الولايات المتحدة لعدة تعديلات فجاءت الفقرة 11 من القرار194 كما تم الإشارة إليه في النص التفصيلي للقرار (شديد، 1981)

فتم إحداث بعض التغييرات في النص كالتأكيد على أقرب تاريخ "ممكن عمليا للعودة " بدلا من أقرب تاريخ ممكن، وأدخل في الشكل النهائي مبدأ العودة إلى الوطن"أو" التعويض بدلا من"و" التعويض، والفقرة:"العيش بسلام مع جيرانهم" إشارة إلى اللاجئين واضعا بذلك شرطا على عودتهم. لقد اعترف قرار الأمم المتحدة رقم194 بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وجاء هذا القرار متمشيا مع توصية "برنادوت" (موريس، 1992).

كما نص القرار194 على تأليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق الخاصة بفلسطين بهدف تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا و دفع التعويضات.

رتبت لجنة التوفيق اجتماعا للدول العربية في آذار 1949 في بيروت للبحث في موضوع اللاجئين أصر العرب على تطبيق الفقرة11 من القرار 194 وبعد المؤتمر توجهت لجنة التوفيق إلى تل أبيب للتباحث مع بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في قضية عودة اللاجئين إلى وطنهم إلا انه رفض مبدأ عودة اللاجئين ورأى أن توطينهم في الدول العربية أفضل حل لهذه المشكلة.

بعد إصدار الحكومة الإسرائيلية في كانون الأول 1948 الأمر الخاص بممتلكات الغائبين والذي اعتبره وليام بردت القنصل العام الأمريكي في القدس ردا سلبيا على قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين. وقال "يجب اعتباره مؤشرا آخر على أن الحكومة الإسرائيلية المؤقتة لا تعتزم السماح بعودة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين.(موريس، 1992).

أجلت محادثات لوزان ثلاثة أسابيع للتشاور، أدرك الإسرائيليون أن استمرار تصلبهم في مواقفهم سيؤدي إلى انهيار المؤتمر.

اجتمع وزير الخارجية الأمريكي اتشيسون مع نظيره الإسرائيلي موشيه شاريت في 5نيسان 1949 في نيويورك وعرض تشيسون موقفا متشددا قائلا "إن الرئيس الأمريكي ترومان قلق جدا بشأن الضائقة التي يعاني منها اللاجئون العرب وعددهم حوالي 800,000 وقال يمكننا الإدراك بأن إعادة كافة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم أمر غير ممكن التنفيذ ولكن مع ذلك نحن ننتظر أن يتم إعادة جزء كبير منهم كشرط لا بد منه لإيجاد حل ومن شأن هذه المبادرة جعل الرئيس يواصل دعمه وتأييده لحكومة إسرائيل التي تسعى إلى ترسيخ البنية السياسية والاقتصادية على قاعدة صلبة"(موريس، 1992) .

تم رفض العودة الجماعية للاجئين ولكن في ضوء ضغط الولايات المتحدة بدأت إسرائيل تظهر شيئا من المرونة و وافقت، على إعادة مائة ألف لاجئ فلسطيني وتم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (عبد ربه، 2005).

في 12 أيار 1949 في مؤتمر لوزان عرضت إسرائيل على الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبولها عضوا في الأمم المتحدة فطالبت الجمعية من إسرائيل مقابل ذلك تنفيذ بنود القرار 194و بعد أن وافقت إسرائيل على ذلك قبلت عضوا في الأمم المتحدة.(عبد ربه، 2005) .

في 18 تموز 1949 في مؤتمر لوزان قدم المندوب الأمريكي عدة مقترحات أهمها :-
إقرار مشروع التقسيم مع بعض التعديلات الفنية، وإعادة أصحاب الأملاك العرب إلى ديارهم ويقدرون ب 250 ألف مواطن، وتوطين بقية اللاجئين الفلسطينيين ويقدرون ب750 ألف مواطن في القسم العربي من فلسطين. و كذلك إعادة الأموال العربية الموضوعة تحت الحراسة أو المصادرة وإطلاق أموال العرب المجمدة أو المحجوزة وإعادة الأثاث والسلع لأصحابها العرب، وجعل منطقة القدس دولية، وتعديل الحدود وقيام حكومة عربية في القسم العربي المعين حدوده في قرار التقسيم.

لم تقبل إسرائيل بتطبيق مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 194 إذ شكلت هذه المعارضة فشل مؤتمر لوزان وعلى هذا الأساس رأى الرئيس الأمريكي ترومان انه يجب عليه التدخل شخصيا في الأمر وفي أواخر شهر أيار أرسل ترومان إلى بن غوريون رسالة شديدة اللهجة أعرب فيها عن قلق الإدارة الأمريكية العميق وجاء في الرسالة "إن واشنطن طلبت أكثر من مرة من إسرائيل قبول مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين والشروع فورا باتخاذ إجراءات لتنفيذ ذلك. إن حكومة الولايات المتحدة ترى أن سياسة إسرائيل الحالية قد تحبط فرص التوصل إلى حل للنزاع " (موريس، 1992).

نجم عن هذه الضغوط الأمريكية مشروع"جمع شمل العائلات" إذا أعلن شاريت عن هذا المشروع في 15 حزيران أمام الكنيست الإسرائيلي قائلا" أن إسرائيل ستنظر بإيجاب لطلبات العرب الذين يعيشون في (إسرائيل) بشأن تمكينهم من استعادة نسائهم و أولادهم الصغار ".

ولكن هذا المشروع لم يسمح إلا بعودة عدد قليل من العائلات العربية إذ أنه حتى 20أيلول 1951 عاد إلى(إسرائيل) 1965عائدا فقط.(موريس، 1992).

رفضت اسرائيل دائما عودة اللاجئين الفلسطينيين إلا في أعداد محدودة.(Grahl,1966:p74)
مما سبق يتضح أن السياسة الأمريكية كانت تنظر إلى القرار 194 على أنه قرار يجب أن يخدم المصالح الإسرائيلية في ذلك، فهي و إن رفضت عودة اللاجئين الفلسطينيين كليا إلى ديارهم في المناطق التي احتلتها عام 1948 بحجة يهودية الدولة الذي اقتنعت بها إلا أنها كانت تنظر بشكل محدد إلى إعادة بضعة آلاف إلى الأراضي المحتلة عام 1967 لتحل جزءا من المشكلة و إقناع الجانب الفلسطيني ببعض التطمينات فيما يتعلق بقضية اللاجئين لتضمن مسيرة سلمية غير متعثرة، ولعلها ترى في هذا الطرح توازنا لصالح الطرفين وجد في الجانب الإسرائيلي مشجعوه، وقد يجد في الجانب الفلسطيني مشجعوه أيضا مما يدفع باتجاه إنهاء هذه القضية المعلقة التي ستتولى جهات دولية دفع التعويضات كحل من القرار الذي ضمن العودة أو التعويض حسب التعديلات الأمريكية.

خارطة رقم(1.2) تظهر وضع فلسطين بعد حرب 1948 (Kedar)

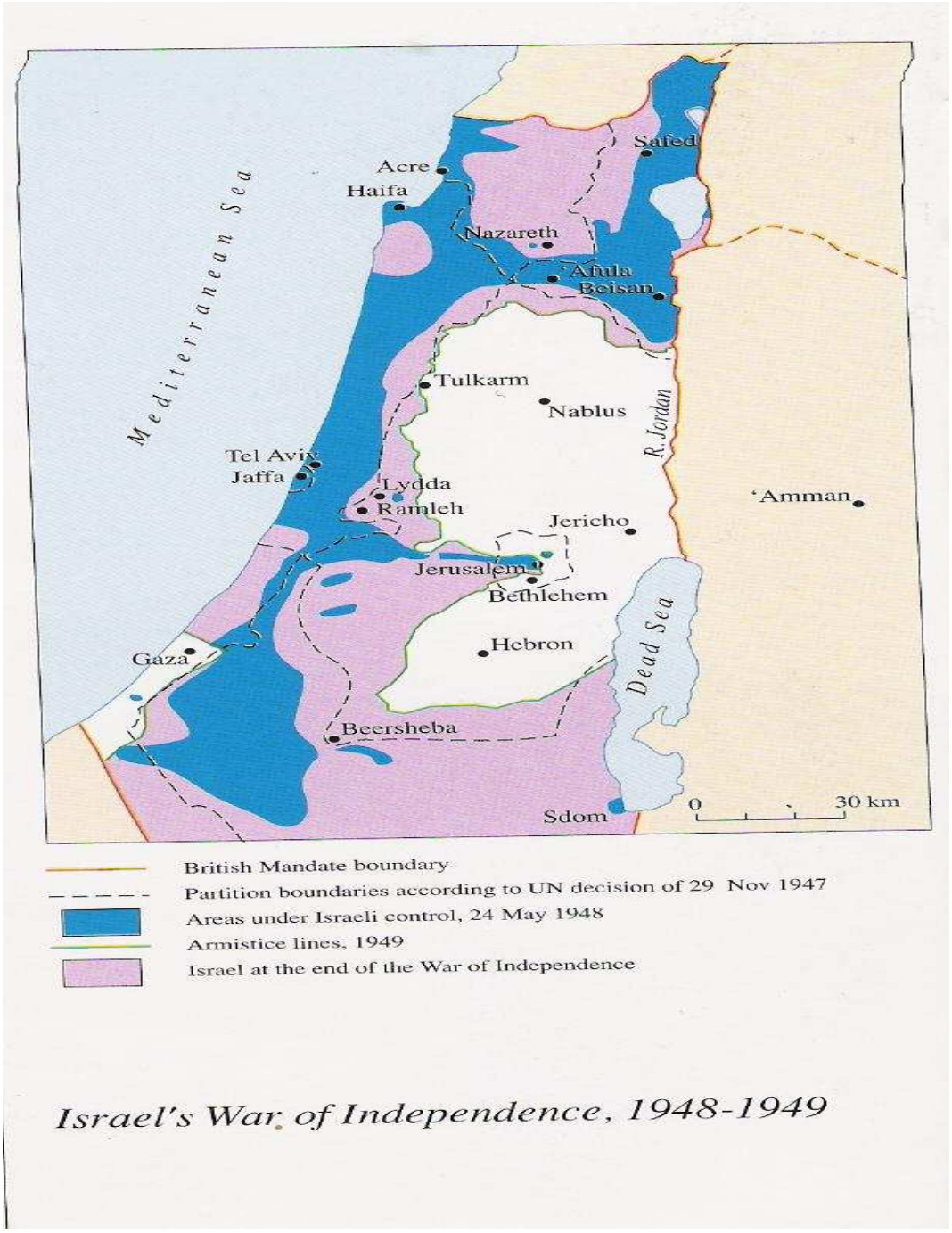

2.5.3 اللاجئون و الاعتراف الأمريكي بالدولة الإسرائيلية

زار حاييم وايزمان الزعيم الصهيوني في 18آذار1947 الرئيس الأمريكي ترومان ويروي ترومان في مذكراته "عندما غادر الدكتور وايزمان مكتبي شعرت أنه تفهم سياستي تفهما تاما، وأنا بدوري علمت ما يريده" ويقول ابا إيبان في مذكراته "أعطى الرئيس زائره التزاما محددا واعدا انه سيسعى لتأسيس الدولة اليهودية و الاعتراف بها، على أن تضم النقب" وتم كل هذا دون معرفة وزارة الخارجية الأميركية.(مصالحة، 1997).

بعد قرار التقسيم مباشرة في الأمم المتحدة اعترف رئيس الولايات المتحدة ترومان في الدولة الإسرائيلية في 14 أيار عام 1949 ولهذا سعت إسرائيل للحصول على الاعتراف الدولي للدولة المعلنة حديثا ضمن مجلس الدولة الإسرائيلي المؤقت الذي سبق قيام الكنيست.وقد كان ميثاق الاستقلال نال موافقة الإدارة الأمريكية عبر وعد من المجموعات اليهودية بان الدولة اليهودية ستتمسك بالمساواة كاملة اجتماعيا وسياسيا بين كل مواطنيها من دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس، غير أن الذي حدث في الحقيقة كان العكس تماما فبعد الاعتراف الدولي بإسرائيل وسكوت الولايات المتحدة على ما قامت به إسرائيل يعكس الحقيقة تماما. إذ أبقت العرب الذين مكثوا داخل حدود هذه الدولة كالأجانب وفرضت حكما عسكريا في المناطق التي تقطنها الأقلية العربية وصادرت أكثر من نصف الأراضي التي يملكها هؤلاء السكان غير اليهود.(مصالحة، 1997).

ويتبين من ذلك أن تسويق العناصر الديناميكية للسياسية الداخلية بمجموعها تؤخذ على أنها قوة لا تقاوم تسوق ساسة الولايات المتحدة في تجاه تأييد لحلف دولة صهيونية في فلسطين على حساب مصالح السكان العرب أو تجاهل تام لها.

وفي ظل الظروف التي ذكرت فقد تضافرت أربع مبادئ متداخلة لرسم الخطوط العريضة للشكل العام للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال أواخر الأربعينيات ويمكن إجمالها فيما يلي :

1- تم تصميم التقسيم بحيث لا يسمح بظهور تطورات في هذا الجزء من العالم تهدد امن أوروبا الغربية بوقوع هجوم من القوات السوفيتية، أو تطورات تهدد الإنعاش الاقتصادي للقارة الأوروبية بعد الحرب. وقد عوّل المسؤولون في الولايات المتحدة على احتكارهم المتواصل للأسلحة الذرية وتوسيعهم شبكة القواعد الجوية والبحرية الإستراتيجية. في حين الاقتصاد الأوروبي استمر بالتدهور خلال عامي1947-1946مما سمي حينه بأزمة اقتصادية.

2- صممت واشنطن على أن يتم الانتقال من الحكم الإمبريالي إلى بريطانيا في الشرق الأوسط بطريقة تتيح للولايات المتحدة أن ترث أهم الفوائد الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في المنطقة ولهذا فقد كانت سيطرة للقوات الأمريكية المتمثلة بالقواعد الجوية في عبدان في إيران وجزيرة مسيرة في عُمان. وقاعدة الشيخ عثمان في عدن.
3- كان المسؤولون الأمريكيون مصرون على عدم إعطاء الاتحاد السوفياتي أي فرصة أو ذريعة ليتدخل مباشرة بشؤون الشرق الأوسط في السنوات التي عقبت الحرب العالمية الثانية.
4- سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال أواخر الأربعينات كانت مبنية على مبدأ معين مفاده أن من الضرورة تشجيع الفرص التجارية والمالية لحساب أمريكا في المنطقة كلما كان ذلك ممكنا.(مصالحة، 1997)

6.3 اتفاقيات رودس

بعد ستة أسابيع من قيام دولة إسرائيل التقى وزير الخارجية الأمريكي مارشال وفدا إسرائيليا في باريس فأعلمه الوفد أن أشياء كثيرة قد حدثت خلال الأشهر الخمس الماضية وقد أصبح واضحا الآن أن دولة إسرائيل تمكنت من تأسيس حكومتها والدفاع عن نفسها ضد أعدائها.

فأجاب الوزير " أنا قلت أنني وافقت السيد شرتوك في رأيه بأن الزعماء العرب اخذوا يتبعون الآن على ما يبدو أسلوبا أكثر واقعية نحو قضية فلسطين " ويذكر مارشال أنني انتقدت العرب واليهود معا على تأييدنا خطة برنادوت الأمر الذي كان خير برهان على عدم تحيزنا.

الحرب العربية التي بدأت بعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وعقد اتفاقيات هدنة بين الدول العربية وإسرائيل و كان من النتائج أن فرضت إسرائيل على الدول العربية القبول بإقامة هدنه دائمة ومفاوضات من اجل إقامة اتفاقيات هدنة ورسم الحدود بين الجيوش العربية التي دخلت فلسطين والأرض التي استولت عليها القوات الإسرائيلية والتي عرفت فيما بعد باتفاقيات رودس التي قدم فيها الجانب الأمريكي الدعم للموقف الإسرائيلي بأن تتم المباحثات بشكل فردي بين كل دوله عربية وإسرائيل على حدة. وقد تم توقيع اتفاقيات بين (مصر، وسوريا، و لبنان، و الأردن)على حدا من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى بشكل ثنائي.

في مطلع عام 1949 اتخذت الأمم المتحدة قرارا يناشد إسرائيل والدول العربية بالشروع بمحادثات لوقف إطلاق النار برعاية الوسيط الأمريكي "رالف بانش "من الولايات المتحدة وبناء

على قرار بانش فإن المحادثات بين إسرائيل وكل دولة من الدول العربية جرت على حدة.وبدأت المحادثات مع مصر بتاريخ12/1/1949وقد أسفرت هذه المحادثات عن توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر بتاريخ19/2/1949و أولت إسرائيل هذه الاتفاقية مزيدا من الأهمية نظرا لأنها وقعت وفق خطوط وقف إطلاق النار وضمنت بموجب اتفاقية حدودا فعلية.(1983، Rosenthal).

بعد توقيع الاتفاقية مع مصر كان التفسير المصري أنه لا يعتبر هذا التوقيع اعترافاً بدولة إسرائيل كما انه ليس قبولا بقرار التقسيم. ولكن التوقيع المصري الإسرائيلي" برودس" جاء يكرس الأمر الذي آلت إليه المعركة العسكرية والتي تمكنت فيه إسرائيل من الاستيلاء عل منطقة بئر السبع الإستراتيجية. وبعد توقيع الاتفاقية مع مصر وقبل توقيع اتفاقية مع لبنان بدأت محادثات مشابهة بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية في جزيرة رودس برعاية الوسيط الأمريكي رالف بانش. (متولي، 1974).

1.6.3 المحادثات الأردنية- الإسرائيلية

في آب 1948 جرت محادثات بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وقد تركزت المحادثات في النتائج السياسية لحرب عام 1948 قبل نهاية وقف إطلاق النار بين مصر و إسرائيل وكان معروفا للجميع أن لبنان والمملكة الأردنية الهاشمية ستسيران في أعقاب مصر وتوافقان على إجراء محادثات مع إسرائيل بشأن وقف إطلاق النار.

2.6.3 اتفاقية رودس

عارضت إسرائيل في بادئ الأمر إجراء مفاوضات مع الأردن في رودس واقترحت أن تجري هذه المحادثات في القدس إلا أنها وافقت فيما بعد على أن يلتقي وفدها المفاوضات مع الوفد الأردني في رودس.

ويشير موشيه ديان إلى أن المحادثات بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية قسمت إلى قسمين:- المفاوضات الخارجية، والاحتفال النهائي بتوقيع الاتفاقية في جزيرة رودس في حين أن المحادثات الهامة التي أدت إلى توقيع الاتفاقية بين الطرفين جرت في الجانب الأردني في بلدة الشونة الأردنية ويذكر غلوب باشا قائد القوات الأردنية أن توقيع بعض الدول العربية على اتفاقية وقف إطلاق النار

مع إسرائيل وسحب القوات العربية من فلسطين تركت القوات الأردنية وحيده مما حدا بها إلى إتباع طريق الدول العربية الأخرى والتفاوض بشأن وقف إطلاق النار. ولكي يتم الاتفاق بين الأردن و إسرائيل في منطقة المثلث طلبت إسرائيل بسحب القوات الأردنية من منطقة المثلث ليحل محلها الجيش الإسرائيلي. في حين عارضت العراق في بادئ الأمر فكرة التفاوض مع حكومة إسرائيل بشأن منطقة المثلث وأبدت استعدادها للانسحاب من هذه المنطقة وتسليمها للجانب الأردني ليقوم هذا الجانب بمفاوضة إسرائيل.(متولي، 1974)

البنود المتعلقة بمنطقة المثلث

لقد ورد في المادة السادسة من بنود اتفاقيات " رودس" المتعلقة بمنطقة المثلث ما يلي:

1- تخلف قوات المملكة الأردنية الهاشمية القوات العراقية في القطاع الذي تحتله الآن وكان رأي الحكومة العراقية بهذا الصدد قد ابلغه وزير الخارجية العراقي إلى الوسيط الدولي في رسالة بعث بها إليه في آذار الماضي وفيها يفوض الوفد الأردني بإجراء مفاوضات مع اليهود بالنيابة عن القوات العراقية ويصرح بأن القوات العراقية ستنسحب من فلسطين.

2- يُرسم خط الحدود الذي يفصل القطاع العراقي.

3- ترسم خطوط الهدنة للقطاع العراقي على مراحل كما سيجيئ بعد ويعمل خلال ذلك بخط الحدود الحالي.

أ- وفي المنطقة الواقعة غرب الطريق الممتدة من باقة الغربية إلى جلجوليا ومن هناك يسير الخط إلى الشرق من كفر قاسم ويعمل بهذه الحدود خلال خمسة أسابيع من توقيع هذه الاتفاقية.

ب- في منطقة وادي عارة شمال الخط الممتد من باقة يسير خط الحدود الفاصلة حتى قرية ازبوبة (قضاء جنين) وينفذ ذلك خلال سبعة أسابيع من تاريخ توقيعه.

ج-يتم تعديل الحدود في جميع المناطق الأخرى في قطاع الجيش العراقي خلال خمسة عشـــر أسبوعا من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

د- يوافق اليهود على أن يدفعوا للمملكة الأردنية الهاشمية نفقات أنشاء طريق جديدة معبدة طولها 20 كم تعويضا عن الطريق العام الممتد بين طولكرم و قلقيلية.

ه- يحق لسكان بعض القرى أينما تقع قراهم البقاء في قراهم وتضمن لهم جميع حقوقهم في الإقامة كما تضمن لهم أملاكهم وحرياتهم وفي حالة رغبة أحدهم مغادرة القرية يحق له أن يأخذ معه ماشيته وأمواله المنقولة ثم تدفع له بدون تأخير تعويضات كاملة عن أراضيه التي

يتركها وأملاكه الأخرى، ويحظر على القوات اليهودية دخول أي قرية أو التمركز فيها وستشكل في هذه القرى شرطة محلية للمحافظة على الأمن والنظام.(جبريل، 1990)

3.6.3 ردود الفعل الأمريكية على الاتفاقية

راودت الملك عبد الله والإنجليز والأمريكان شكوك في أن دخول إسرائيل قرى المثلث قد يؤدي إلى ظهور موجات جديدة من اللاجئين يتراوح عددهم ما بين 15000-12000 ولذلك تخلل الاتفاقية بند خاص (بند رقم 5، فرع رقم6)هدفه حماية القرويين في المثلث من الطرد ومصادرة الأملاك، وأشار القنصل البريطاني في القدس " دوو" إلى وجوب استعداد جمعية إغاثة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لمساعدة عشرين ألف لاجئ فلسطيني إضافي حيث سيخلون ديارهم لهذا السبب أو ذاك.

وكذلك طلب وزير الخارجية الأمريكي "اشيسون " من السفير الأمريكي مكدونالد أن يقترح على حكومة إسرائيل أن تصدر تعهدات علنية للقرويين في المثلث لضمان بقائهم في ديارهم. كما طالب الجنرال احمد بك خليل، الحاكم العسكري الأردني لمنطقة المثلث إسرائيل بإذاعة بيانات تطمئن سكان المثلث على أملاكهم وأنفسهم.وأعرب الرئيس الأمريكي ترومان عن قلقه من قيام إسرائيل بطرد المدنين من قراهم إذ إن ذلك من شأنه أن يحول دون استمرار محادثات إسرائيل مع الأردن وقد تعهد موشيه شاريت إلى الرئيس الأمريكي بألا يحدث مثل ذلك الأمر.

اعتبر الجانب الإسرائيلي توقيع الاتفاقية إنجازا عظيما لدرجة أن البعض اعتبره أهم الأحداث التي شهدها عام 1949 وأكدت هذه الاتفاقية أهمية الإنجازات العسكرية الإسرائيلية وجعلت إسرائيل تظهر في الساحة الدولية كطرف مساو للطرف الآخر الأردن. ومن ناحية أخرى فان هذه الاتفاقية مكنت إسرائيل من ترك الحرب والتفرغ لعمليات البناء والإنتاج واستيعاب الهجرة اليهودية.(جبريل، 1990).

4.6.3 الالتزام الإسرائيلي بالاتفاقية

لم تطبق إسرائيل بعض بنود اتفاقية رودس نصا وروحا وذلك بسبب أنظمة الطوارئ الإسرائيلية والبالغ عددها 170 نظاما والتي تقسم إلى 15 قسما رئيسيا وقد تناول 35من هذه الأنظمة كافة

جوانب حياة العرب في إسرائيل مثل حرية الحركة، وحق الملكية، و حرية التعبير والرأي، وحرية التنظيم، وغيرها من حقوق الإنسان.

وفي 27/6/1949قامت إسرائيل بإبعاد 1500 لاجئ من منطقة باقة الغربية إلى ما وراء الخط الأخضر مدعية أن اتفاق رودس يحمي السكان المحليين وليس اللاجئين.

وبعد 6 شهور من توقيع اتفاقية رودس مع المصريين وقعت لبنان في 23/ آذار اتفاقية مع إسرائيل وكانت سوريا آخر الدول التي قامت بتوقيع اتفاقيتها مع إسرائيل وبذلك اكتمل توقيع الدول العربية بما سمي اتفاقيات رودس والخط الأخضر.و صدر عن الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا في 20 أيار لعام 1950 البيات الثلاثي الذي يدعو دول المنطقة إلى عدم اللجوء إلى استخدام القوة واحترام حدود الهدنة.(الشريف، 2010) .

أن العقلية الصهيونية ذات المنشأ الأوروبي تتناغم مع العقلية الاستعمارية الأورو – أمريكية التي مارست تطهيرا عرقيا و إبادة جماعية للهنود الحمر في القارة الأمريكية و البوشمن في استراليا.

الملخص

اظهرت السياسة الخارجية الامريكية ابان الفترتين الرئاسيتين ل الرئيس هاري ترومان دعمها لقرار تقسيم فلسطين و جاء اعترافها بدولة اسرائيل سريعا في خطوة مشجعة للدولة الجديدة وهذه الفترة شهدت بروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على الساحة الدولية واستغلال الجماعات الصهيونية للأوضاع الدولية و خاصة الحرب العالمية الثانية، من أجل اقامة دولة اسرائيل على الأراضي الفلسطينية و استغلال تحول الولايات المتحدة الامريكية الى قوة عظمى تخدم المصالح الاسرائيلية اتسمت السياسة الخارجية الامريكية بالتنكر للحقوق الفلسطينية رغم صدور القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في 11 كانون الاول لعام 1948م .

واثر تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ادركت دول العالم ان اللاجئين بحاجة الى خدمات على الصعيد الانساني وخاصة ان الدول المضيفة غير قادره على تقديم هذه الخدمات مما دفع الى انشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الانروا) وفقا للقرار الصادر في 8 كانون الاول عام 1949م للتخيفيف من حدة مشاكلهم الاقتصادية ووضعهم الانساني الصعب و توفير الغوث قصير الاجل لهم خلال هذه الفترة نظرت السياسة الامريكية المتبعة الى الفلسطينيين بانهم لاجئون يستحقون حقوقا انسانية معينة لكنهم ليسوا جماعة قومية لها الحق في السيطرة على مصيرها السياسي .

الفصل الرابع: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " الانروا "

1.4 مقدمة

أدركت دول العالم التي وقعت على قرار التقسيم أن مشكلة اللاجئين بدأت تتفاقم فهم بحاجة إلى خدمات على الصعيد الإنساني و لا يمكن أن يتركوا دون طرف يقدم لهم المساعدة خصوصا أن الدول المضيفة غير قادرة على ذلك وأن استمرار الوضع الإنساني المتعثر والسيئ سيؤدي إلى اضطرابات في هذه الدول، لن تسير باتجاه صالح الدول الأوروبية وإسرائيل والولايات المتحدة، مما حدا بدول العالم إلى الدفع باتجاه تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين للتخفيف من حدة مشاكلهم الاقتصادية وغيرها وتخفف من وضعهم المزري الذي إن بقي سيزيد تعلقهم بأرضهم ويدفع باتجاه تعميق الروح الوطنية لديهم.لذا جاء القرار الخاص رقم (302)في كانون الثاني عام 1949 بتأسيس هذه الوكالة لبدء عملها في مساعدة اللاجئين.

2.4 تأسيس وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والأعمال " الانروا "

بناء على توصية قدمتها بعثة مسح اقتصادي أرسلت إلى المنطقة في عام 1949من قبل لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة وكان من مسؤولياتها الأولى خلق مخططات لدمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات الدول المضيفة لهم وتوفير الغوث قصير الأجل إليهم. (UNCCP,1961:P15)، وفي الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، واستنادا إلى التقرير المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لإجراء المسح الاقتصادي للشرق الأوسط عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين صدر القرار رقم302 في 8-كانون الأول -1949 والخاص بتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (عبد ربه، 2005).

من أهم بنود القرار 302 البند الخامس والسادس والسابع و يؤكد البند الخامس، على ضرورة استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بالفقرة 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم194 الصادر في1948-12-11.

أما البند السادس فقد كان يفترض أن تكون حياة الوكالة قصيرة و محدودة وأن لا تتجاوز 13- كانون الأول 1950 إلا إذا قررت الجمعية العامة غير ذلك.وقد منح هذا البند الصلاحية للوكالة أن تنفق خلال الفترة المحددة التي تم الإشارة إليها 33,7مليون دولار منها 20,2 مليون دولارا للإغاثة و 13,5مليون دولار لبرامج الأعمال وبموجب البند السابع فنص على ضرورة أن تقوم الوكالة بالتعاون مع الحكومات المحلية بتنفيذ الإغاثة المباشرة، وبرامج التشغيل كما أوصت عليها بعثة المسح الاقتصادية، وأن تتشاور الوكالة مع الحكومات المهتمة في الشرق الأدنى، في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات، تمهيدا للوقت الذي تصبح فيها المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة.(عبد ربه، 2005)

ولاية الوكالة

لم يحدد قرار الجمعية العامة بشأن تأسيس الوكالة مدة ولايتها وربطت إنهاء خدمتها بتطبيق القرار 194، القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم ولما كان الاعتقاد السائد أن القرار 194 سيتم تنفيذه في غضون عام أو أكثر قليلا فان توصية بعثة التحقيق الاقتصادي التي أقرتها الجمعية العامة عند تأسيس الوكالة نصت على ما يلي :

أ- متابعة العمل ببرنامج الإغاثة الذي وضعته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR) وهي الوكالة التي سبقت الاونروا على أن ينتهي العمل به مع نهاية شهر كانون أول 1950.

ب-وضع وتنفيذ برامج التشغيل العام للاجئين لغاية 30-حزيران 1951 كبديل عن برنامج الإغاثة.

ج- وضع خطة للتنمية الاقتصادية لأوضاع اللاجئين كأساس لإعادة التوطين.

وعلى الرغم من مرور ستة عقود إلا أنها ما زالت تحمل طابعا مؤقتا يتم التجديد لولايتها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة كل ثلاث سنوات اعتبارا من العام 1966 أما قبل ذلك فقد كان يتم التجديد لها سنويا لمدة عام واحد. (عبد ربه، 2005)

وكان للولايات المتحدة شأن في الانروا منذ تأسيسها وعملت الأموال الأمريكية على إدامة الوكالة طوال الخمسينات وكانت المبالغ التي دفعت من الولايات المتحدة كبيرة. (http://www.america.gov/st/washfile) ولكنها لم تكن تفي بالحاجة بأي حال من الأحوال وفي النهاية وضع الكونغرس الأمريكي هذا الاتفاق موضع المسألة وتساءل عن الأمد الذي سيستغرق هذا الالتزام والواقع أن الكونغرس الأمريكي قد سعى في عام 1960 إلى تجديد السيطرة على الأموال بالطريقة التالية :-

القسم 4,7 من أجل البت في تقديم المساعدات للاجئين في الشرق الأدنى، هل تستمر أم لا؟!. لذلك كان على رئيس الجمهورية أن يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت إسرائيل والحكومات العربية المضيفة تقوم باتخاذ خطوات نحو إعادة توطين هؤلاء اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم. ويرى الكونغرس من اللازم إجراء التصحيح في أقرب فرصة ممكنه في جداول اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئ والذي جرى التصديق على حاجاتهم وأهليتهم للإغاثة هم وحدهم الذين سينقلون العون من الوكالة. كما يرى الكونغرس أن على رئيس الجمهورية أن يأخذ بعين الاعتبار مدى جهود الوكالة والحكومات المضيفة المبذولة لتصحيح جداول الإغاثة ودرجة نجاح هذه الجهود.(سليمان، 1996)

من أسباب هذا الاهتمام :-

أ- ما يعتقد بعض أعضاء الكونغرس من أن ما تدفعه الولايات المتحدة إلى " الانروا " يبلغ سنويا70% من مجموع ميزانية الوكالة.

ب-الشعور بأن دعم الولايات المتحدة للانروا قد أتاح لأطراف النزاع الرئيسيين بتفادي القيام بحل القضايا العالقة بينهم. إن مجهودات الانروا أدت إلى استقرار الحلفين على الأقل ومن حلفاء الولايات المتحدة (الأردن، ولبنان) وقد وافق الكونغرس على تفسير يقوم على وجوب المحافظة على وضع قائم يتفق من بعض النواحي مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ونتيجة لجهود الكونغرس في التأثير في السياسة الأمريكية عن فلسطين خلال سنوات ايزنهاور نجد اختلاف في الاهتمام عن انشغال الكونغرس المكثف بشأن فلسطين خلال إدارة ترومان.

كما يختلف كذلك عن الدور الناشط الذي قام به الكونغرس بعد الحرب العربية الإسرائيلية1967. بحلول أواسط الخمسينيات اتضح لموظفي الانروا أن قضية اللاجئين لن تأخذ طريقها إلى الحل من خلال أعمال التنمية في الدول المضيفة، لهذا سعت الاونروا للعمل خلال اليونسكو كي توسع منظومة المدارس الابتدائية والثانوية و برامج التدريب المهني التابعة لها.(سليمان، 1996)

الثغرات في عمل الوكالة

1- في حين عملت لجنة التوفيق في مناقشة الجانب السياسي لمشكلة اللاجئين مع الحكومات المعنية، فان وكالة الغوث قد عملت في ميادين الإغاثة و برامج التشغيل للاجئين، وإذ تعطلت لجنة التوفيق بعد سنوات قليلة من حرب عام 1948 فقد أصبح الدور ألا سياسي للوكالة دورا سياسيا يصب باتجاه خدمة مشاريع التوطين، وخاصة المشاريع التي قدمت في الخمسينات.
2- انحصر عمل الوكالة بدول الشرق الأوسط ، فقد عملت الوكالة في سوريا و الأردن ولبنان وفلسطين وشطبت من عملها اللاجئين الفلسطينيين في العالم.
3- تعريف الوكالة للاجئ فقد استثنى هذا التعريف أصنافا عديدة من اللاجئين.
4- أن صلاحيات الوكالة لا تتعدى الجانب الإغاثي والتشغيل إلى العمل لإعادة اللاجئين إلى ديارهم، الأمر الذي يسمح به نظام المفوضية العليا.(سالم، 1997)

يتبين لنا أنه بموجب قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام 1947 منحت منظمة الأمم بموجبه حقوقا وطنية للفلسطينيين وخولتهم تأسيس "الدولة العربية "ولكن في القرارات اللاحقة كما أشار " توماس ماليسون " فإن الأمم المتحدة أكدت على الدور الواقعي للفلسطينيين بصفتهم أفرادا من اللاجئين وضحايا الحرب، وكانت ترمي أعمال الأمم المتحدة في تلك الحقبة بواسطة الدور الأمريكي إلى تطبيق حقهم الفردي في العودة وتحقيق حقوقهم الإنسانية الأولية.

ولم تعترف الأمم المتحدة بقرارتها مجددا بالفلسطينيين كمجموعة وطنية إلا في أواخر الستينات وهكذا كانت السياسة العامة للأمم المتحدة نحو الفلسطينيين خلال هذه الحقبة متفقة مع موقف الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين هم لاجئون يستحقون حقوقا إنسانية معينة لكنهم ليسوا جماعة قومية لها الحق في السيطرة على مصيرها السياسي.

3.4 عمليات الطرد في الخمسينات

استمرت عمليات طرد العرب بالجملة بالرغم من أن الكثيرين منهم يحملون المواطنة الإسرائيلية عبر الحدود ولفترة طويلة حتى عام 1959 أي بعد 11 عاما من إقامة الدولة كما تّم طرد القبائل البدوية من النقب إلى شبه جزيرة سناء في مصر أما اللاجئون إلى الأردن فقد تسلل عدد كبير منهم عائدون إلى قراهم ومدنهم.وقد أثارت هذه الواقعة جدلا داخليا في حزب ماباي الحاكم بشان سياسة

طرد اللاجئين العائدين، موشيه شيلد وزير الخارجية الإسرائيلي أيد السياسة العامة لطرد المتسللين وذلك في اجتماع حزب ماباي بالكنيست عام1959.

ويذكر حد شيوخ قبيلة في النقب طرابين الصايغ في محادثة له سنه 1985 أنه كانت أيام الحكم العسكري قد حدثت عمليات قتل الناس في أماكنهم كأنهم كلاب ضالة في الصحراء من دون أي شهود لتسجيل فظاعتهم ومنذ أن دخلت إسرائيل إلى المثلث الصغير بعد معاهدة رودس أعلنت إسرائيل أنها لن تعترف باللاجئين الداخليين بأن لهم حق في الإقامة في المنطقة أو بأي مساعدة أو فائدة كانت مثل استخدامهم في العمل، وتم حظر تقديم أي معونة داعمه لهم ولهذا تم نقلهم عبر الحدود بصورة كاملة خلال أسبوع ".

وفي منتصف نيسان 1949 ذكر قنصل الولايات المتحدة في القدس في تقريره " أن عدة مئات من عرب الجليل وكلهم مواطنون إسرائيليون تم طردهم بواسطة الجيش الإسرائيلي عبر الحدود بالإضافة إلى بعض اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا قد تسللوا عائدين إلى قراهم ".

ويذكر أن هذه العمليات من الطرد في الغالب تجري بوحشية كما كتبت امرأة من الكبوتس لم يذكر اسمها إلى صحيفة (همسشلر) عن مشاهدة أمثال هؤلاء المتسللين من رجال ونساء وأطفال معصوبي الأعين ينقلون بشاحنات خارج البلاد، إلا أنه لم يتم تعليق من وزارة الخارجية الأمريكية أو الحكومة الأمريكية على هذه الأحداث.

1.3.4 مشاريع إعادة التوطين

نشاطات الترحيل الفعلية التي وصفت تشكل امتدادا إلى حد ما لسياسة الطرد الإسرائيلية منذ 1949 حتى منتصف الخمسينيات ولكن الضحايا كانوا هذه المرة عربا إسرائيليين يحملون أوراق إقامة إسرائيلية وهذا يدل على أن سياسات إسرائيل تجاه الأقلية الفلسطينية المتبقية بدأت بتحول تدريجي من الطرد الجماعي إلى الاحتواء الديمغرافي والسيطرة السياسية والسيادة الحصرية والى مجموعة كاملة من السياسات الحكومية، من خلال حكم عسكري وتمييز صريح ومصادرة أراض وكانت أخر عملية طرد بالجملة للعرب الإسرائيليين 1959.

إن الغرض الرئيس لعملية يوحنان التي تم الإشارة إليها هو ترحيل السكان العرب من إسرائيل وقد فشلت هذه الخطة في ترحيل كل العرب. لذلك تم العمل على خطة أخرى عرفت بالعملية الليبية-2 1958-5. انهمك بها فاتيس حيث أوجد خطة لتوطين الفلسطينيين في ليبيا.

وفي إطار المشروع الإسرائيلي لتوطين الفلسطينيين في ليبيا ثمة نقطتان لهما علاقة بالموضوع.

1-الاتجاه بين الوزراء و المسؤولين الإسرائيليين للربط بين مصير الفلسطينيين المرحلين " اللاجئين " ومصير الجواري اليهودية في البلاد العربية.

2- أن الإسرائيليين أرادوا استغلال حقيقة أن المملكة السنوسية في ليبيا التي أقيمت عام 1950 كانت تعتمد إلى حد كبير على بريطانيا والولايات المتحدة وهي واقعة تحت سيطرتهم غير المباشرة واعتقد الصهيونيون أن النفوذ العربي غير المباشر في ليبيا يمكن دفعه إلى الاهتمام بما سموه العملية الليبية.(مصالحة، 1997)

2.3.4 عملية حفرفريت

عملية سرية بدأت عام 1956 وهي أكثر خطط الطرد إثارة فبعد أن ذبح الجنود الإسرائيليون 49 مدنيا فلسطينيا في قرية كفر قاسم وبعد 35 عاما من هذه المذبحة كشفت الجريدة العبرية حدشوت النقاب عن خطة الطرد التي كانت وراء هذه المذبحة والتي كان هدفها إبعاد 40,000 مواطن فلسطيني عربي إسرائيلي إلى الأردن.

الجنرال الاحتياطي (ابرهام تامر) والذي كان قائد العمليات في القيادة المركزية وشارك في وضع تفصيلات عملية "حفرفريت " في مقابلة معه عام 1991 يذكر " إنما عملية حفر فريت أعدت في حال اندلعت الحرب بتوجيه من رئيس الأركان وهو يقصد حرب 1956 وكان القصد منها إبعاد القرويين في المثلث الصغير عن خط الحدود وأخذهم إلى الوراء ووضعهم في معسكرات احتجاز في أماكن مغلقة، وهذا إجراء طبيعي استعمله الأمريكيون واليابانيون سابقا، كانت (حفرفريت) مرتبطة بالتساؤل ماذا نفعل إلى أن نبدأ الحرب كان لا بد من إجلاء سكان كفر قاسم 10 كم إلى الوراء ".

و شكلت اسرائيل بعد احتلالها غزة عام 1956 -1957 لجنة بزعامة يوسف فاتيس سنه 1956 كان عنوانها إعادة توطين اللاجئين من غزة " وقد ذكر عزرا ادانيس رئيس اللجنة أنهم يدرسون اقتراحات لإعادة توطين اللاجئين إذا بقيت غزة في الأيدي الإسرائيلية لان ذلك يلقي عبئا ثقيلا في

الاقتصاد والتنمية والأمن في إسرائيل وقد كان الموقف الإسرائيلي الرسمي دائما هو انه لا مجال لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض الإسرائيلية وان الحل الوحيد للمشكلة هو إعادة توطينهم في الدول العربية أو في مكان آخر.(مصالحة، 1997).

4.4 خطة وزير الخارجية الأمريكي "مكفي "

في البداية شددت السياسة الأمريكية على العودة إلى الوطن لكن تم تبدلا في الموقف نحو توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين كان يرافق كل اقتراح أمريكي وقد حدثت هذه التبدلات تجاوبا مع رغبة اسرائيل وحلفائها في الكونجرس والمصالح الأمريكية الإستراتيجية لذلك اعتمدت حكومة ترومان سياسة تقوم على توطين اللاجئين، ودمجهم الاقتصادي في المحيط العربي إذ لم تنظر حكومة ترومان نظرة جدية إلى إمكانية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لعامي1947– 1948 بشان عودة اللاجئين إلى ديارهم وهذا ما أكده ممثل أمريكا في لجنة التوفيق الدولية بقوله " إن اسرائيل لا تقبل عودة اللاجئين ومن الخير أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة عمليا بدلا من التمسك بها نظريا، وهناك حقيقة واقعية وهي أن جميع اللاجئين لن يعودوا لان هذه العودة تشكل خطرا عليهم... ويجب التفكير في إعادة استيطانهم من جهة، وإعداد المشروعات اللازمة لعودتهم إلى الحياة العادية".(حكيم، 1967).

وجاءت أول مبادرة أمريكية لتصفية اللاجئين من داخل" لجنة التوفيق الدولية" من خلال ما يسمى بخطة "مكفي" في حزيران 1949 حيث عرض وزير الخارجية الأمريكي جورج مكفي خطته التي أطلق عليها اسم" خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط "وهذه الخطة تقضي تقديم عون مادي ومساعدة تقنية على يد وكالة تديرها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حيث افترضت الخطة ضمنا أن كثيرا من اللاجئين سيعاد توطينهم في البلاد العربية بدلا من إعادتهم إلى فلسطين. وفي23 آب 1949 طلب الممثل الأمريكي في لجنة التوفيق تعيين فريق للمسح الاقتصادي ليعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.(شديد، 1981).

وقد أوكل إلى البعثة تفحص الوضع الاقتصادي في النواحي الفلسطينية التي دارت فيها المعارك لترسل إلى اللجنة بعد ذلك توصياتها على النحو التالي:

أ- تشجيع الحكومات المعنية بتوفير برامج الاستصلاح الضرورية للتغلب على الآثار الاقتصادية التي نتجت إثر المعارك.

ب- تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

ت–دفع تعويض للاجئين وفقا للفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 من أجل دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة. (أوليبه، 1991).

ث–

قررت اللجنة أن تتكون البعثة من رئيس تقترحه الولايات المتحدة وثلاثة نواب للرئيس تقترحهم المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا. فكرة البعثة الاقتصادية كان من عمل وزارة الخارجية الاميركية وتحديدا لــِ "جورج ماكفي" الذي ركز على دمج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية بفضل مشاريع لتنمية بعض المناطق.

بعثة كلاب:

اختارت وزارة الخارجية الأمريكية "غوردون ر. كلاب" ليكون رئيسا للبعثة وفي 6 تشرين الثاني / نوفمبر سلمت البعثة تقريرها إلى لجنة التوفيق وأهم ما جاء في التقرير :

1- ضرورة تأمين عمل اللاجئين بدلا من الغوث وذلك بتشجيع الأشغال المجدية والإنتاجية لاستصلاح الأراضي و تحسين طرق توفير المياه.
2- توسيع شبكة الطرقات و تحسين الأوضاع الصحية في أماكن اللجوء.
3- تمويل مشاريع استخدام اللاجئين من الخارج لعدم قدرة الدول العربية على مواجهة كلفة الإغاثة.
4- الربط بين برامج إشغال عمومية تهدف إلى تحسين إنتاجية المنطقة و بين الإبقاء على الغوث الضروري. وذلك ضمن عملية واحدة وبالاتفاق مع حكومات البلاد المضيفة للاجئين على أن يدخل حيز التنفيذ في 1 نيسان / ابريل 1950.
5- إنشاء هيئة تضع و تقود تنفيذ برامج الغوث والأشغال العمومية.
6- و قد أرفق التقرير بملحق يبين عدد اللاجئين و خصائصهم الاجتماعية ورؤية للمشاريع الموصى بها.وكان من أهداف البعثة وضع حد لمسار العوز الناتج من تطاول فترة أعمال الإغاثة وزيادة الإمكانيات العملية التي يتمتع بها اللاجئون عبر العمل و تقليص الحاجة إلى الإغاثة نتيجة الكسب و يفترض أن يقع عبء التنفيذ الفعلي على الحكومات المعنية، وكان شعار البعثة " استخدام أكثر وغوث أقل ".(أوليبه، 1991)

يتبين لنا أن هدف هذه البعثة كانت مشاريع استخدام اللاجئين في الدول المضيفة تمهيدا لتوطينهم فيها. وهكذا يبدو جليا أن الدور الأمريكي في لجنة التوفيق الدولية كان كبيرا هادفا في الدرجة الأولى إلى المماطلة وتحويل القضية برمتها إلى مشكلة اقتصادية فحسب.

5.4 الرئيس ايزنهاور (1953-1961)

بعد ثورة يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، وفي صيف 1952، وجدت الولايات المتحدة في ذلك فرصة لعرض وساطتها السرية؛ لتسوية النزاع العربي–الإسرائيلي، وتصفية القضية الفلسطينية نهائيا.

1.5.4 مشروع جونستون لعام1953

فقد اعتمدت قواعد خطه " أريك جونستون" مبعوث "ايزنهاور"– الذي أعلن عن سياسته المسماه:– "النظرة الجديدة" والتي استهدفت تشكيل أحلاف جديدة لمواجهة الخطر السوفيتي –على رؤية كانت قد أرسيت في عهد ترومان. ففي العام 1953 عهدت وكالة الإغاثة إلى إدارة وادي تنسي الأمريكية التي يشرف عليها "جوردون كلاب" بوضع خطط لاستثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشـــتركا، و عهدت هذه بدورها إلى شركة شارل مين لوضع المخطط الهندسي فأنهته في أول أيلول لعام.1953 فتم إيفاد بعثة خاصة برئاسة أريك جونستون إلى المنطقـــة فـــي تشـــرين الأول لإقنـــاع العـــرب والإسرائيليين **بمشروع تنمية إقليمي لحل مشكلة اللاجئين** على أساس اقتصادي، يتجنب عقبـــات تطبيق القرار 194، ويقتضي الحل استغلال مياه نهر الأردن في مشاريع الري، وتوليـــد الطاقـــة الكهربائية، لتوفير عمل للاجئين الذين ســـيعاد تـــوطينهم فـــي الأردن.(شـــديد، 1981)و القيـــام بالمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل، لحثهم على القبول بفكرة التعاون على استثمار مياه نهر الأردن، وقد تمحورت خطة "جونستون" على عدة أفكار أهمها:

1– ينفذ المشروع على خمس مراحل، تستغرق كل مرحله منها سنتين أو ثلاثـــة وتقـــدر تكـــاليف المشروع بنحو مائة وثلاثين مليون دولار، ينفق منها نحو ثلاثين في المائة على توليد الطاقـــة الكهربائية وبناء محطات.

2– إنشاء خزان على بعد نحو عشرين كم من ملتقى نهر الحاصباني بنهر الأردن في منطقة واقعة شرق قرية (ابل السقي) اللبنانية وفي هذا الخزان تجمع مياه النهر في فصل الشتاء ــ وتوزع في الشهور التي تكون فيها الحاجة ماسة للري، وتشق قناة تتفرع من هذا الخزان إلـــى قـــرب مستعمرة "تل حي" في فلسطين، تقام عليها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، ثم تجري منها المياه إلى القناة الأساسية التي ستزود منطقة جبال الجليل بالمياه.

3–إنشاء سد على ملتقى مياه نهر "دان" بالقناة الأساسية في الجليل الأعلى لتحويل مياه النهر إلـــى تلك القناة.

4- إنشاء سد آخر بالقرب من عين الحمراء في فلسطين لتحويل مياه نهر بانياس إلى القناة الأساسية لري منطقة جبال الجليل.
5-إنشاء قناة أساسية طولها مائة وعشرون كم تتحول إليها مياه نهر بانياس ونهر دان و منابع تل القاضي ومياه القسم الذي يقع تحت السد في نهر الحاصباني.
6- تجفيف المستنقعات الواقعة شمال بحيرة الحولة واستغلالها بعد ذلك في زراعة الحبوب.
7- زيادة مترين في ارتفاع السد القائم على نهر الأردن عند خروجه من بحيرة طبريا لزيادة تخزين المياه.
8- إنشاء قناتين:- الأولى من سد بحيرة طبريا لري أراضي الغور الغربي من بحيرة طبريا إلى البحر الميت، والثانية:- لنقل المياه من بحيرة طبرية إلى الغور الشرقي في أوقات الجفاف.
9-إنشاء قناة تبدأ من سد نهر اليرموك قرب العدسية في الأردن تحول منها مياه النهر إلى بحيرة طبريا.
10-إنشاء سد ومحطة كهربائية لمياه اليرموك لتنمية المياه في خزان بحيرة طبريا.

رفض الفلسطينيون مشروع "جونستون" في اجتماع مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين المنعقد في القدس في20 يوليو لعام 1955 وجاء فيه:- " يرفض اللاجئون الفلسطينيون كل مشروع أو تفكير يرمي إلى تصفية قضية اللاجئين وحل قضية فلسطين حلا لا يحقق المطالب الوطنية كما يرفضون مشاريع الإسكان ومشروع "جونستون" واعتبرت أن مشروعه أعد لتوطين عرب فلسطين في البلاد العربية وإعطاء إسرائيل كميات كبيرة من المياه العربية لاستصلاح الأرض حتى تتسع ليهود آخرين يجلبون إليها من مختلف بقاع العالم."

وطالبوا الدول العربية بعدم الموافقة على هذا المشروع واعتبرت أن الموافقة عليه:-
أ-يباعد بين عرب فلسطين وعودتهم إلى بلادهم بتوطينهم في البلاد العربية.
ب-يقضي على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.
ت-تقوي إسرائيل بجلب إمدادات جديدة من الرجال، وتصبح إسرائيل من الفرات إلى النيل (عبد الهادي، 1975)

2.5.4 مشروع وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر" دالاس لعام 1955

قام وزير الخارجية "جون فوستر" دالاس في ربيع عام 1953 بزيارة إلى فلسطين والمنطقة لتقصي الحقائق؛ بعد عودته وجه خطابا بالراديو إلى الشعب الأمريكي جاء فيه:-

" يتجمع بالقرب من إسرائيل معظم اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 800,000 لا جيء، الـذين فروا من فلسطين عندما تسلمها الإسرائيليون، وهم يوجدون في الغالب في مخيمات مؤقتة ليس فيها من وسائل الصحة والعمل والتسلية إلا القليل....إن الشعوب العربية تخشى اليوم أن تقوم الولايات المتحدة في المستقبل بدعم دوله إسرائيل الجديدة...وهم يخشون أن تصبح الولايات المتحـدة هـي المؤيدة للتوسع الصهيوني....يتعين أن تصبح إسرائيل جزءا من مجتمع الشرق الأدنى، ويتوقـف نظر الآخرين إليها كغريبة عن هذا المجتمع. "(سليمان، 1996) .

أيد الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" هذا الخطاب بإتباعه سياسات توافقه وذلك من خلال وثيقة جديـدة لمجلس الأمن القومي رقمها (1855) أهم ما جاء فيها بشأن فلسطين:-

1-أن توضح أن إسرائيل لن تعامل معاملة أفضل من معاملة أي دولة عربية لمجرد أن شعبها هو شعب يهودي، وبذلك تبين أن سياستنا نحو إسرائيل محددة بمساعدتها، لكي تصبح دولة قـادرة على البقاء في مودة مع الدول العربية، وأن اهتمامنا برفاه كل دولة من الدول العربيـة يماثـل جوهريا اهتمامنا بإسرائيل.

2-السعي من أجل التقدم في حل مشكلة اللاجئين العرب خلال:-

أ- إعادة توطينهم في الأقطار العربية المجاورة.

ب- إعادتهم إلى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل الآن قدر الإمكان.

ج- هجرتهم إلى أقطار خارج الشرق الأدنى قدر الإمكان.

د- تسوية المشاكل المتعلقة بمشاريع التنمية والأموال العربية المجمدة، والتعويض عن أمـلاك اللاجئين العرب.(سعودي، 1983)

وبدا الانحياز الأمريكي لإسرائيل بمنح قروض مالية لها تمكنها من دفع التعويضات للاجئين. وهذا يدل على أن الخطة الأمريكية الجديدة بدأت بتعويض اللاجئين ماديا بالتنازل عن ممتلكاتهم، وقد سمي هذا المشروع باسم وزير الخارجية الأمريكية في حينه "جون فوستر" دالاس وكان مشروع دلاس عنوانه المشكلة العربية –الصهيونية تحل بشكل تكنوقراطي، أي حلها بالوسائل الفنية المتقدمة، ويسعى تجزيء المسألة الفلسطينية إلى مشاكل صغيرة متفرقة منفصلة، تنمية مياه، وتوطين اللاجئين، وتمويل مشاريع التنمية بقروض نقدية.(شديد، 1981).

يمكن تحديد سياسة "دالس" خلال الخطاب الذي ألقاه في 26آب 1956 والذي قال فيه "لإنهاء مأساة 900 ألف لاجيء فلسطيني:- " لا بد لهؤلاء المشردين من أن يستعيدوا حياتهم الكريمة عن طريق التوطين، و العودة إلى الحد الممكن " ولهذا الغرض يجب استصلاح أراض جديدة يستطيع اللاجئون

أن يقيموا فيها بيوتا دائمة لأنفسهم، وأن يعيلوا أنفسهم عن طريق عملهم، وعلى إسرائيل أن تقدم تعويضات للاجئين. إلا أن إسرائيل قد تكون عاجزة عن تقديم التعويضات الكافية دون مساعدة من الخارج، فإذا كانت الحالة هكذا فقد يتوجهوا إلى إعطاء قرض مالي لإسرائيل لتمكينها من دفع التعويضات المتوجبة عليها، الأمر الذي يمكن بدوره الكثير من اللاجئين من إيجاد حياة أفضل لأنفسهم، وأن الرئيس "ايزنهاور" على استعداد لأن يوصي بإسهام الولايات المتحدة إسهاما بالغا في مثل هذا القرض، كما أنه على استعداد لأن يوصي بإسهام الولايات المتحدة في تحقيق مشاريع التنمية المالية ومشاريع الري التي من شأنها أن تسير في توطين اللاجئين".(سليمان، 1996).

رد رئيس الوزراء الإسرائيلي على المشروع حيث قال:- " أن حكومته مستعدة لمناقشة موضوع إدخال بعض التعديلات على الحدود مع جيرانها العرب ولكنها غير مستعدة لتقديم أية تنازلات ".

رفض العرب مقترحات المشروع واعتبروه محاوله لوضع العرب تحت رحمة إسرائيل، إلا أن الوقائع في الشرق الأوسط غيرت وجهة النظر الأمريكية حيث أن ارتباط اللاجئين الفلسطينيين ارتباطا وثيقا بأرضهم وشعورهم بالظلم لم يكن الحل لهذه المشكلة بإدخال تحسينات على حياة المخيم، وإن اللاجئين لم يقدموا الامتنان لقاء مساعدة الولايات المتحدة ويعتبرونها المسؤولة عن مأساتهم وإن اللجنة التي حاولت إجراء محادثات مع اللاجئين والتي هددت بأنها ستنهي كل المعونات للاجئين في غضون عاميين تقريبا.

وكانت وجهة نظر صانعي السياسة الخارجية الأمريكية أن مسألة إعادة التوطين والتنمية الاقتصادية هي أفضل وسيلة لحل مشكلة اللاجئين حيث تم تقديم طروحات جديدة على الخطة الأمريكية، منها: إعادة الدمج أو إعادة التأهيل، حتى لا يكون هناك خلل بقرار حق اللاجئين بالعودة إلى الوطن أو التعويض.(تشومسكي، 1996).

يتبين لنا أن وزير الخارجية "جون فوستر" دلاس رأى كغيره أن الحل يبدأ بمسألة حل مشكلة اللاجئين عن طريق التعويض عن ممتلكاتهم، الشيء الجديد أنه نقل التعويض كونه تعويضا دوليا إلى تعويض تقوم به إسرائيل على أن تقدم الولايات المتحدة الأموال لإسرائيل لتقوم هي بدورها بدفع تلك التعويضات.

كان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 واندلعت المظاهرات في جميع الدول العربية مساندة للموقف المصري في تأميم قناة السويس، بدأ عهد جديد من العلاقات العربية الأمريكية، والعلاقات

الإسرائيلية الأمريكية، فقد رأت إدارة "أيزنهاور": أن تراجعا بريطانيا فرنسيا قد حل بمنطقة الشرق الأوسط الأمر الذي دفعها لتبني الاستراتيجية التي دعا إليها جون فوستر دلاس والقائمة على ملأ الفراغ الناجم عن تراجع الدور الفرنسي البريطاني، لذلك اندفعت الولايات المتحدة إلى عقد حلف بغداد، والذي يعطي الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأول في تحديد السياسة في الشرق الأوسط، و الهادفة لتحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة عن طريق استبعاد الحروب، وتخفيف حدة العداء العربي الإسرائيلي خلال مشروع جونستون.(سعودي، 1983).

وتبين لنا أنه في المرحلة الأولى من إدارة ايزنهاور قبل حرب عام 1956. أن سياسته قد سارت نحو دفع العرب و الإسرائيليين لحل مشكلتهم، والانخراط معا في تحالف واسع ضد الشيوعية، والعمل على توطين اللاجئين، وتحسين شروط الحياة الاقتصادية في المنطقة كأسلوب لزرع الاستقرار ومنع الطبقات المسحوقة من التمرد.

و استهدفت المشروعات الأمريكية تحويل قضية الصراع العربي –الإسرائيلي عن مسارها السياسي، واختزالها في مسائل هامشية تدور حول خلافات ذات طابع تقني، مع أن مسألة توطين الفلسطينيين في الدول العربية شكلت استهدافا للمشاريع المذكورة.

وقد حرصت الإدارة الأمريكية على أن تبدو محايدة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن الأحداث التي حدثت ضد الأحلاف، وفشل خطة جونستون في توطين اللاجئين كانت كافية لتغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه اللاجئين.(شديد، 1981)

الملخص

اتسمت السياسة الخارجية الامريكية في الخمسينات والستينات بتقديم العديد من المبادرات والوساطة بين العرب و اسرائيل، و هذه المبادرات اتسمت بالحل على اساس اقتصادي و تنموي وان قضية اللاجئين يمكن ان تحل من خلال أعمال التنمية في الدول المضيفة الا أنها باءت بالفشل كما اتبعت سياسة ملأ الفراغ الناجم عن تراجع الدور الفرنسي –البريطاني في المنطقة و إعطاء الولايات المتحدة الدور الاول في تحديد سياسة المنطقة وسياسة احتواء الخطر الشيوعي .

وحاولت واشنطن من خلال مشاريعها المتتابعه تفريغ مضمون القرار194 القاضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم و تعويضهم وسعت الى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم في الدول المضيفة و نظرت خلال هذه الفترة الى الفلسطينيين بانهم لاجئون يستحقون حقوقا انسانية معينة و لكنهم ليسوا جماعة قومية لها الحق في السيطرة على مصيرها السياسي تجاهلت حق الفلسطينيين في تقرير المصير إذ إن الامم المتحدة وفقا لقرار التقسيم منحتهم حقوقا وطنية خولتهم تأسيس الدولة العربية .

الفصل الخامس: السياسة الأميركية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (1961-1988)

1.5 مقدمة

أيقنت الولايات المتحدة أن محاولاتها الرامية إلى حل مشكلة اللاجئين يمكن أن يكون حلا اقتصاديا وإنسانيا من خلال (الاونروا) التي أنشئت لتقديم الخدمات لهم في البداية، ورعاية شؤونهم، إضافة لدفع تعويضات لهم خلال قروض تمنح لإسرائيل، و تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية لهم، ونقلهم من أجواء المخيمات إلى أجواء توطينهم في الدول المضيفة، رغم كل ذلك لم ينس الفلسطينيون حقهم في العودة بل على العكس زاد تجذرهم بأرضهم وتمسكهم بهذا الحق، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية بتغيير سياستها وخصوصا في عهد الرئيس الأمريكي جون كندي.

2.5 الرئيس كيندي(1961- 1963) رفع أماني اللاجئين

شهدت بداية إدارة الرئيس الأمريكي مجموعة من المتغيرات التي ألقت بظلالها على السياسة الأمريكية، إذ كان المد الشيوعي، وتقرب مجموعة من الدول العربية للاتحاد السوفيتي عنصرا مقلقا، دفع تلك الإدارة لاتخاذ سياسات، ومواقف جديدة بدت وكأنها اقتراب من الموقف العربي بعدم إمكانية الحل الاقتصادي للمشكلة.كان من أهم مميزات سياسة كندي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي أنها تتبع من تبني الأسلوب هادئ (الأسلوب الدبلوماسي) وهذا ما ظهر برسالة الرئيس كيندي إلى الرئيس جمال عبد الناصر 11/ أيار / 1961 و قد تحدث الرئيس الأمريكي كندي في هذه الرسالة عن ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كخطوة أساسية على طريق تصفية الصراع العربي –الإسرائيلي، وكتب يقول " إنني أعرف أن القضية تنطوي على تعقيدات عاطفية عميقة ليس من السهل حلها، وأننا على استعداد لحل مشكلة اللاجئين المأساوية على أساس مبدأ

العودة اللاجئين والتعويض عن الأملاك ".(NEFF,1995) وقد رفع هذا الطرح الأمريكي من أماني العرب في تسوية عادلة للقضية..

دور المؤسسات الأمريكية في إفشال مشروع كندي

1- الكونجرس لم يؤيد مشروع الرئيس كندي بل كان أكثر حماسة في تأييد الموقف الإسرائيلي.
2- السيناتور الجمهوري جنيتس ثار حاول إسقاط كلمة إعادة التوطين وطالب بإقالة الرئيس الأمريكي. ولهذا فإن السياسة التي قدمها نواب الكونجرس تدل على الانطباع التالي :

إنه في كل مخيم زاره تأكد من أن موظفي الاونروا كانوا يقولون: بلغوا حكوماتكم أننا نلقن أطفالنا أن الظلم دائم وان حقهم في فلسطين هو الميراث الوحيد الذي يتركه الآباء في أعناقهم.
ولهذا قدم أعضاء الكونجرس الذين زاروا المخيمات ومنهم النائب الجمهوري " لتوس " اقتراحا يقول: بأن حل المشكلة يكمن في تشكيلة ما من الدمج وإعادة التوطين وقدر من العودة إلى ديارهم وشعر النائب الجمهوري الأمريكي بأنه من الممكن توطينهم في سوريا والعراق وشبه جزيرة سيناء إلى حد معقول واقترح استراليا وكندا وأمريكيا كمجال آخر.

على الصعيد الآخر كلف الرئيس الأمريكي كندي د."جوزيف جونسون"رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي بالقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين في 20 تشرين الأول 1962 وقد وضع مجموعة من الاقتراحات أهمها :-

1- تخيير كل رب أسره من اللاجئين بإعطائه فرصة للاختيار بمعزل عن الضغط من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.
2- ينبغي على كل لاجئ العلم بالأمور التالية :
   ا- طبيعة الفرص المتاحة لاندماجه بالمجتمع الإسرائيلي إذ ما اختار العودة.
   ب- قيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذ اختار البقاء حيث هو.
3- يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت في عام 1947-1948 يضاف إليها الفوائد المستحقة.
4- تقوم الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام بتوفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.
5- من حق إسرائيل أن تجري كشفا أمنيا على كل لاجئ اختار العودة إلى أرضه.

6- اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين ممكن تعويضهم بمبلغ مقطوع لمساعدتهم للاندماج بالمجتمعات التي يختارونها.
7- يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذ وجدت فيه تهديدا لمصالحها الحيوية.

ولكن إسرائيل رفضت مقترحات جونسون جملة وتفصيلا، ولم ترفضها الدول العربية صراحة ولكنها أكدت على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ولهذا يمكن أن نقول نظرا لهذه العوامل ظل اللاجئون الفلسطينيون كينونة سلبية في كل الخطط الأمريكية لحل الصراع العربي الإسرائيلي(الهور، وموسى، 1983).

إن فشل كل ما سعى له الرئيس كنيدي و فريقه السياسي قد نبع من عدة عوامل تضافرت للقضاء على ما كان يسعى إليه و تلك العوامل هي :
1- التعنت الإسرائيلي 2- سياسة المحاور والحرب الباردة التي كانت رمزا لطبيعة العلاقات الدولية، وانفجار أزمة خليج الخنازير الكورية، و زيادة حدة التوتر التي تلت انفجار تلك الأزمة
3- فشل مشروع الوحدة المصرية السورية عام 1961 والذي ألقى بظلاله على الموقف العربي.
5-اغتيال الرئيس الأمريكي جون كنيدي.

وخلاصة القول أنه في عهد الرئيس الأمريكي كنيدي كان هناك محاولة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين كنقطة بدء لحل الصراع العربي-الإسرائيلي رافعا بذلك من أماني الفلسطينيين وأشار في ذلك الصعوبة والتعقيد الذي تنطوي عليها هذه المسألة ولكنه أكد على ضرورة حلها بالعودة أو التعويض ولا يخفى على أحد أن التغير لم يأت بعد فشل محاولات أمريكا في قضية اللاجئين وإنما جاء لكسب مواقف الدول العربية في مواجهة المد الشيوعي القادم نحو المنطقة وبدأ يجد له مؤيدوه.

3.5 الرئيس جونسون (1964-1968)

عقد في أيار 1964 المؤتمر الوطني الأول في مدينة القدس وتم الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيري فسرعان ما تحولت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى مراكز تطويع مقاتلين، وقد تصرف نواب الكونجرس الأمريكي حيال ذلك بشكل ينم عن السخط. خاصة بعد تصريحات أحمد الشقيري بأن جمهورية الصين الشعبية تسلح اللاجئين الفلسطينيين وتدربهم وطالب الكونجرس في عام 1966 بأن توقف الوكالة معونتها للاجئين وطالبوا بتوقف الدعم الأمريكي للوكالة و البالغ 70% من ميزانيتها، وإعادة توطين اللاجئين، وتحويل نشاطات الوكالة

إلى الحكومات العربية، لكن مع حرب حزيران لعام 1967تفاقمت قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث كان عدد اللاجئين ما يزيد عن مليون فلسطيني صنفوا قبل الحرب كلاجئين، وشردت حرب 6 حزيران لعام 1967 و احتلال إسرائيل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية، أعدادا أخرى. (شديد، 1981) وخلال جلسة مجلس الأمن الدولي حث السفير الأمريكي ارثر جردنبرغ، 14/7/1967على السماح للمدنيين النازحين للعودة وتشجيعهم على ذلك وحث حكومة إسرائيل على بذل كل جهد ممكن لهذه الغاية.(الهور وموسى، 1983).

وبعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار 19 حزيران 1967 أعلن الرئيس" ليندون جونسون" خمسة مبادئ للسلام في الشرق الأوسط تحددت رؤيته في الخطاب الذي ألقاه واهم مبادئه :-

1- لكل دوله في المنطقة حق أساسي في الحياة ينبغي احترامه من قبل جيرانها.

2- يجب حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا.

في 20-6-1967 قدمت الولايات المتحدة مشروعا إلى الجمعية العامة يرفض فكرة الانسحاب غير المشروط، ويدعو إلى عقد مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية على شرط الانسحاب للدخول في هذه المفاوضات، و أهم بنود المقترح الأمريكي:

1- الموافقة على وقف إطلاق النار.

2- أن تكون الغاية سلاما دائما ومستمرا.وبمشاركة طرف ثالث، على أن تعتمد الأسس التالية:-

أ-اعتراف متبادل بالاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة، والاعتراف بحقوق جميع الدول ذات السيادة في العيش بسلام وأمان.

ب- حرية الملاحة المائية، تسجيل شحنات الأسلحة إلى المنطقة وتحديدها

ت- حل عادل لمشكلة اللاجئين

فقد أكد في خطابه على أنه يجب حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا خاصة أن حرب عام 1967 قد اقتلعت معها المزيد من الناس، لذا ينبغي على دول الشرق الأوسط توجيه جهودها لرفع الظلم الذي وقع على هؤلاء الناس.(الهور وموسى، 1983)

4.5 قرار 242 الصادر في 22 تشرين الثاني 1967

أهم أحكام القرار 242

أ- انسحاب إسرائيل من الأقاليم التي احتلت في النزاع 1967.

ب-إنهاء سائر دعاوى الحرب وحالاتها، والاعتراف بالسيادة الإقليمية، ووحدتها، والاستقلال السياسي، والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بعيدة عن التهديد باستعمال القوة.

ت-ضرورة حماية الملاحة في الطرق المائية الدولية.

ث-التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين.

حسب البند الرابع من القرار 242 والذي نص على حل عادل لمشكلة اللاجئين، فإن الصيغة أضفت على موضوع اللاجئين الصفة العمومية، استبعد خلالها القرار194 الأمر الذي جعل من تفسير هذا البند قائم على مجموعة من الاجتهادات و الرؤى المختلفة لأطراف الصراع. (سرحان، 1989).

إن إعلان مبادئ جونسون كرس وجهة النظر الأمريكية بشأن مشكلة اللاجئين، فالفلسطينيون وفقا لمفهوم السياسة الأمريكية آنذاك لم يكونوا محددين كأمة أو دولة و أقر مجلس الأمن القرار رقم (242) في 22 تشرين الثاني 1967. وفيه دعا إلى ضرورة تحقيق تسوية عادله لمشكلة اللاجئين، وقد صوتت الولايات المتحدة مع القرار، واعترفت الدول العربية داخل الأمم المتحدة ومنظمة التحرير خارجها على صياغة القرار الذي تجاهل حق لاجئي عام 1948 ونازحي 1967 في العودة إلى ديارهم وتناول قضيتهم بصورة غامضة (NEFF,1995)، وتفتح المجال أمام توطينهم في الدول العربية والحيلولة دون ممارسة حقهم في العودة، وبهذا تعطلت القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال العشرين سنة الماضية، و ساعدت على إضعاف زخم القرار 194 الصادر عام 1948، وفي أواخر عام 1968 تقدم وزير الخارجية الأمريكية "داين راسك " بمشروع للتسوية بين مصر وإسرائيل، وينص المشروع على حل مشكلة اللاجئين على أساس استفتاء شعبي، واستهدفت الولايات المتحدة بهذا المشروع شق الصف العربي، عبر جذب أطراف عربية للتسوية دون أطراف أخرى. (الهور وموسى، 1983).

وقدمت الولايات المتحدة في 20 تشرين الثاني 1969 مقترحات إلى الاتحاد السوفيتي لحل الصراع العربي الإسرائيلي تنص على إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار بين :-

ا- العودة على أساس "كوتا" سنوية متفق عليها.

ب- التوطين خارج إسرائيل مع التعويض، واعترضت حكومة الاتحاد السوفيتي على المقترحات الأمريكية، وطالبت إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالنسبة للاجئين، بدلا من الدعوة الأمريكية.

وفي 18-12-1969 تقدمت الولايات المتحدة بمشروع حل على الجبهة الأردنية عرفت بوثيقة "يوسف" الممثل الدائم للأمم المتحدة آنذاك وقد تضمنت الوثيقة 12 بندا تكرر من خلالها موقف

الولايات المتحدة من قضية اللاجئين نتيجة اعتراف العديد من دول أوروبا الغربية لحقوق الفلسطينيين خاصة بعد حرب عام 1967، وبدأت الدبلوماسية الأمريكية تأخذ بعين الاعتبار بأنه لن يكون هناك سلام مستقر في الشرق الأوسط دون الأخذ بالاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين. (Neff,1995).

1.4.5 إدارة نيكسون واللاجئين الفلسطينيين (1969 - 1974)

انطلاقا من هذه السياسة المزدوجة الأمريكية قام الرئيس" نيكسون" ما بين عام(1969 – 1974) بتوجيه رسالة سريعة إلى رئيسة الحكومة "غولد مئير" عام 1970 أكد فيها على أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل كي تقبل بحل مشكلة اللاجئين، الذي قد ينجم عنها تغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل و يهدد أمنها.

أما وزارة الخارجية الأمريكية فقد كان هناك تغير طفيف في موقفها اتضح ذلك من تصريحات بعض مسؤوليها، فقد ذكر "جوزيف سيسكو" في مقابلة تليفزيونية في2تموز1970 "أن السلام الدائم يجب أن يتضمن الحقوق والمطالب العادلة "للفلسطينيين" كما أن مصالحهم يجب أن يتم تمثيلها في المفاوضات " يلاحظ استخدام كلمة "الفلسطينيين" بدلا من "اللاجئين".

كما ذكر سيسكو "أنه لا بد من اهتمام أكثر بالحركات السياسية الفلسطينية، ليس لإضفاء شرعية على ما تمارسه من أعمال إرهابية، و إنما لممارسة ضوابط أكثر فعالية".

كذلك ذكر "جون كينغ" المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 15أكتوبر 1970أن " الفلسطينيين يجب أن يكونوا شركاء في السلام، ويجب وضع مصالحهم وآمالهم المشروعة موضع الاعتبار " وأضاف " أنه ليست لدينا أفكارا مسبقة بشان الشكل الذي قد تأخذه المشاركة الفلسطينية". (سعودي، 1983).

نرى أنه خلال هذه الفترة بقي الموقف الأمريكي ينظر إلى القضية الفلسطينية كقضية لاجئين رغم بعض الأصوات التي تؤيد الحقوق والآمال المشروعة للفلسطينيين.

الخارطة رقم (1.5) تظهر وضع فلسطين بعد حرب عام 1967 (Kedar,1999)

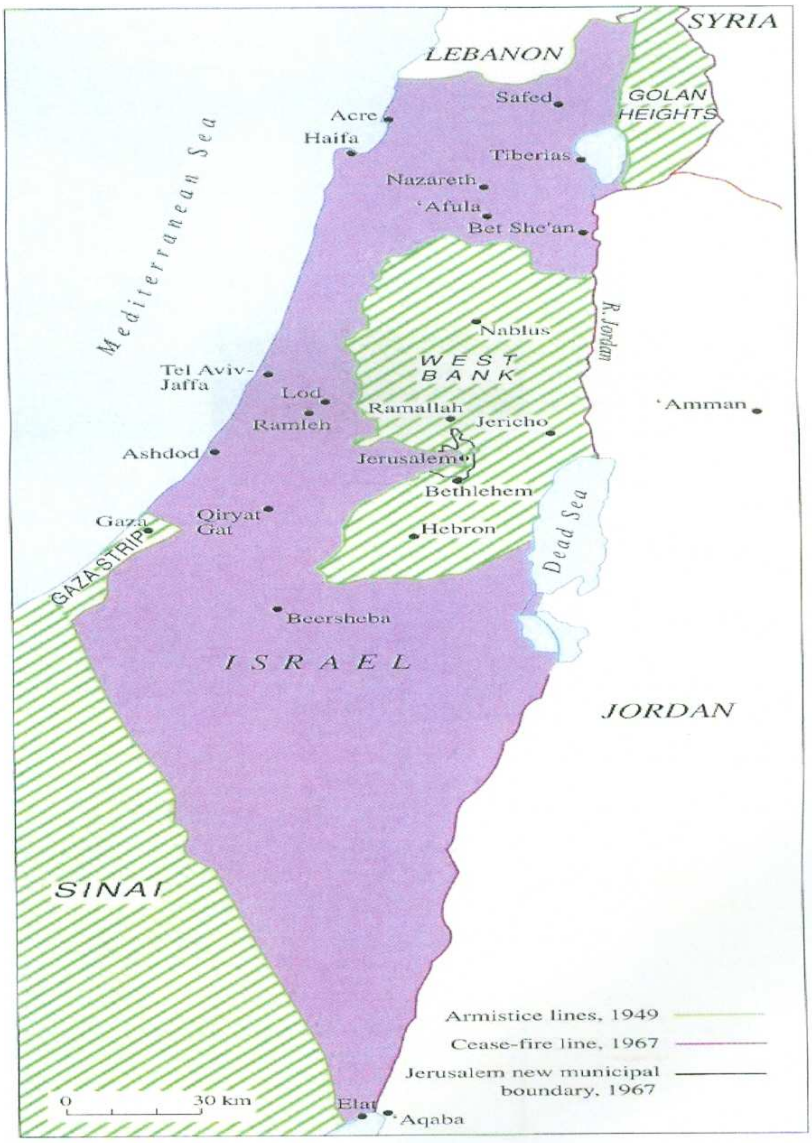

The Six-Day War, 5-10 June 1967

2.4.5 مبادرة روجرز و قضية اللاجئين

انطوى على التحرك الأمريكي في المرحلة بين عامي 1968–1970 على مجموعة من العوامـــل التي أكدت هذا التحرك وقد كانت تلك العوامل من القوة، و الضرورة التي دفعت السياسة الأمريكية للقيام بتحولات في المنطقة خلال المبعوث الأمريكي ويليام روجرز والأمين العام للأمم المتحدة في تلك المرحلة جونار يارنج تلك المرحلة شهدت جملة من الأحداث كان أهمها:

أ- استمرار حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، التي أنهكت قدرة الدولة الإسرائيلية وجعلتها تقع تحت وطأة الوضع الاقتصادي الصعب.

ب- تنامي قدرة العمل الفدائي الفلسطيني، والذي بدأ يلقي بظلاله على واقع المنطقة والعمل السياسي.

ت- بروز عديد من الأنظمة السياسية العربية الناشئة و التي بدأت تتجه بمواقفها و تحالفاتها صوب الاتحاد السوفياتي، والتي قوت وساندت بدورها الاتجاه الناصري في المنطقة حيث كانت ثورة محمد جعفر النمري في السودان، و ثورة معمر القذافي في ليبيا، و تولي حافظ الأسد الرئاسة في سوريا. كلها كانت تدفع أمريكا بضرورة أن تزيد من حركتها ونشاطها السياسي لتقديم مبادرات لحل الصراع كما يقول وليام كوانت. أعد وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز مشروع تسوية سلمية وتقدم به لكل من إسرائيل والأردن والاتحاد السوفيتي 28/تشرين الأول / 1969. ثم تقدم به إلى مصر في مرحلة لاحقة و تلخصت مقترحاته فيما يلي

1-أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار لمدة 90 يوما.

2- أن يستندوا في اتفاق السلام على:-

أ- إقرار الأطراف بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وفق نص قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967.

ب- الانسحاب الإسرائيلي من أراض محتله عام 1967 وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 242.

ت- احترام الأطراف لوقف إطلاق النار وفقا للفترة المحددة"من أول تموز-أول تشرين الأول"

وافقت مصر والأردن على هذه المبادرة لكن إسرائيل أبدت تخوفها، ونظرا لذلك ألقى الرئيس الأمريكي نيكسون في المؤتمر المنعقد في لوس انجلوس خطابا قال فيه" اعتقد أنه بوسع إسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النار الذي اقترحته الولايات المتحدة بدون تخوف، وبدون أن تعرض أمنها للخطر،....لقد أكدت التزام الولايات المتحدة بالاهتمام بأمن إسرائيل و بالمحافظة على ميزان القوى في الشرق الأوسط."

بعد أن كانت إسرائيل معارضة على وقف إطلاق النار المحدود وهو90 يوما بعد الوعود الأمريكية قبلت المبادرة.(عبد الهادي، 1975).

إن مشروع روجرز الذي قدمته الإدارة الأمريكية في حينه لم يلاق نجاحا، الأمر الذي جعل عملية السلام برمتها تعود إلى أدراج الأمم المتحدة وتدخل في حالة جمود نتيجة للأوضاع والظروف

الدولية، منها رفض الجماهير العربية للمشروع، و اندلاع الحرب الأهلية في الأردن ما بين المنظمات الفدائية و النظام الأردني، وفاة جمال عبد الناصر، و بروز دور أنور السادات على الساحة الدولية، و بروز فضيحة وترغيت بالولايات المتحدة التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون وكذلك هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام.

مشروع ملف التسوية الأمريكية لعام1970-1974

كان لخروج المنظمات الفدائية من الأردن وسعي الأخيرة للعودة عاملا دفع الملك حسين لطرح مشروع المملكة المتحدة والذي تلقته الولايات المتحدة من خلال طرح مشروع للتسوية قائم على الأسس آلاتية:

1- جعل قطاع غزة مندمجا مع مصر وذلك بأن يمتد من قطاع غزة شريط أرضي مجرد من السلاح يبدأ من الساحل غربي غزة عبر سيناء كحاجز بين مصر وإسرائيل على أن تكون سلطة الإشراف للأمم المتحدة.

2- إعادة مرتفعات الجولان السورية إلى سورية مع إيجاد حاجز أرضي منزوع السلاح بين سوريا وإسرائيل وتحت إشراف الأمم المتحدة.

3- أما بالنسبة إلى الضفة الغربية فقد نظر لإقامة كيان مرتبط بالأردن وجعل القدس عاصمة مشتركة للكيانين الإسرائيلي و العربي مع ضمان الحرية لكافة الأطراف والطوائف المسيحية. (عبد الهادي، 1975)

أما بالنسبة لموضوع اللاجئين فقد رأى المشروع أن يتم حله وفقا للقواعد الثلاث آلاتية :-

1- تخيير اللاجئين حيث هم الآن عن طريق استفتاء تجريه لجنة تابعة للأمم المتحدة بين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة سواء كانت مستقلة أو مندمجة مع الأردن.

2- حق العودة إلى إسرائيل لكن دون أن تكون العودة إلى الموطن الأصلي.

3- إيقاؤهم في المنطقة المحتلة أو الدول العربية مع التعويض لهم بصورة عامة والتعويض على أصحاب الممتلكات السابقة بصورة خاصة.

رفضت إسرائيل المشروع ولم تطرح الولايات المتحدة مشاريع جديدة(فهمي، 1985)

وتشكل حقوق اللاجئين عنصرا أساسيا في أية اتفاقية سلام دائم، كما أنها تلعب دورا مركزيا خاصة في الصراعات بين القوميات والأعراق المختلفة. وقد ركزت جميع اتفاقيات السلام التي ضمنت حقوق اللاجئين بشكل كامل، ركزت على منح اللاجئين حق العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة

ممتلكاتهم. ومن الأمثلة على هذه الاتفاقيات:- اتفاقيات السلام التي حلت الصراع في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، طاجقستان، جورجيا، بوروندي، رواندا، ليبيريا، سيراليون، موزامبيق، كمبوديا، وغواتيمالا. (صاحب، 2002).

و نصت اتفاقيات السلام في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، بوروندي، غواتيمالا وليبيريا، وبشكل واضح على حق اللاجئين والمهجرين بالعودة إلى ديارهم الأصلية أو أماكن سكناهم. وقد ورد في اتفاقية العام 1999 الملحقة باتفاقية السلام في كوسوفو: "تعترف جميع الأطراف بحق جميع الأشخاص بالعودة إلى ديارهم التي هجروا منها".(صاحب، 2002) .

وبالإضافة إلى ذلك:- فان العديد من اتفاقيات السلام قد نصت بشكل واضح على حق جميع اللاجئين بالعودة إلى الديار التي هجروا منها دون أي تدخل عشوائي بهذا الحق. ويشير اتفاق دايتون للسلام الموقع في العام 1995 لحل الصراع في البوسنة والهرسك، على الآتي: "يحق للأفراد والعائلات اختيار أماكن إقامتهم بشكل حر... وتتعهد جميع الأطراف بعدم التدخل في اختيار اللاجئين لأماكن إقامتهم كما أن الأطراف المعنية تتعهد بعدم إجبار السكان على ترك أماكن سكناهم أو الانتقال إلى أماكن قد تشكل خطرا على حياتهم وسلامتهم أو إجبارهم على الانتقال للإقامة في أماكن تفتقر لمقومات البنية التحتية اللازمة من أجل حياة كريمة وطبيعية للسكان". (صاحب، 2002).

3.4.5 رؤية الرئيس الأمريكي كارتر للسلام(1976- 1980)

لم يكن للرئيس الأمريكي جيرالد فورد تأثير كبير في سياسة الشرق الأوسط وتحديدا تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ولكن ننوه إلى أن نائب وزير الخارجية الأمريكية هارولد سوندرز اعد في عهد الرئيس الأمريكي فورد 12/ تشرين الثاني عام 1975 وثيقة " سوندرز " الذي كان من أبرز بنودها:-

1- أن البعد الفلسطيني للصراع العربي – الإسرائيلي يعتبر من عدة أوجه لب هذا الصراع ولن يكون بالإمكان التوصل إلى حل نهائي، إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق لحل مشكلة اللاجئين.
2- مشكلة الفلسطينيين تتم معالجتها على أساس إنهاء مشكلة تمس أشخاص مشردين.

و يعتبر فورد من أصدقاء إسرائيل والمدافعين عن وجهات نظرها حيث كان " ستوندرز " واحدا منهم وهو ينتمي إلى ذات المدرسة الأمريكية التي تؤمن بحتمية التعاون مع إسرائيل حتى النهاية.(سليمان، 1996).

وفي18-3-1977 أدلى الرئيس الأمريكي كارتر بتصريحات للسلام في ولاية مساتشوستس حدد فيها معالم السلام في أن تعترف الدول العربية بإسرائيل، وان تعترف لها بحقها في الوجود الدائم وبحقها في العيش بسلام.إقامة حدود دائمة لإسرائيل يتم التفاوض عليها مع الدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين "وطن" للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل أو كجزء من الأردن أو كعضو في اتحاد كونفدرالي يضم الأردن وسوريا، وكذلك يجب معالجة القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية جميعا، أولا، ثم من قبل الدول العربية المفاوضة لإسرائيل."(الهورو موسى، ,1983).

ولخص الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في ولايته الأولى في (1976-1980) في مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض في26-3-1977 الأسس التي ترى الولايات المتحدة أن تقوم عليها التسوية الممكنة في الشرق الأوسط بأنها أساس ذات الأسس التي تضمنها قرارات الأمم المتحدة.ومنها حق الفلسطينيين في وطن، وفي التعويض عما فقدوه من ممتلكات، وانسحاب القوات الإسرائيلية من أراض محتله، وحصول إسرائيل على حدود دائمة وأمنه، ولعل هذا التصريح كان أكثر التصريحات إثارة للجدل فمقولة كارتر بإقامة وطن للاجئين الفلسطينيين لم يرددها أي رئيس أمريكي من قبل وأثار عدة تساؤلات وتفسيرات مختلفة مما دفع البيت الأبيض إلى إصدار بيان توضيحي يهدىء المخاوف الصهيونية وكارتر كذلك خفف من صيغته وذكر أن هذا الوطن ممكن أن يكون إطارا مع الأردن، كذلك أوضح مستشار الرئيس القومي " برجنسكي" للسفير الإسرائيلي في واشنطن أن كارتر قصد بتصريحه إعطاء وطن للفلسطينيين خلال وجود كيان فلسطيني مرتبط بالأردن. (سليمان، 1996).

لقد شهدت فترة حكم الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تحولا دراماتيكيا في الصراع العربي الإسرائيلي ألقى بظلاله على جميع المواضيع، ففي الوقت الذي كان فيه العالم منشغلا بتنظيم عقد المؤتمر الدولي في جنيف لحل الصراع العربي الإسرائيلي، في ذات الوقت كانت المفاوضات السرية المصرية– الإسرائيلية والتي كانت تدار بالخفاء متنقلة بين بوخارست، والرباط، والتي توجت في النهاية بإعلان أنور السادات عن نيته زيارة القدس والاجتماع مع قادة إسرائيل وقد اعتبر الرئيس في حينه أن نسبة عالية من بقاء الصراع قائم مع عوامل نفسية وسيكلوجية يجب التصدي لها خلال الحوار المباشر، و في هذه الأجواء وجد الرئيس جيمي كارتر نفسه أمام فرصة تاريخية يمكن خلالها أن يحقق إنجازا يسجل له في التاريخ البعيد للمنطقة وفعلا هذا ما تم لقد تصاعدت حركة الرئيس الأمريكي بتصاعد وتيرة الاتصالات، وقد جاء توقيع معاهدة كامب ديفيد لتسجل سابقه في الكيفية التي يمكن خلالها الانتقال من مرحلة البحث عن السلام إلى مرحلة الخطوات العملية في هدا السبيل فقد حققت تلك

المعاهدة الاعتراف المتبادل والانسحاب الإسرائيلي من صحراء سيناء ضمن ترتيبات أمنيه مشـــددة كما و أخرجت المعاهدة مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ونقلها للطرف الآخر.

وحفاظا على ماء الوجه فقد كانت الاتفاقية قد وضعت تصورا عرف بالورقة الفلسطينية لحل القضية الفلسطينية، اشتملت في حينه على مشروع تناول في بنوده مشاركة مصر وإسرائيل والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في مفاوضات حول حل القضية من خلال الدخول في مرحلة انتقاليـــة مـــدتها خمس سنوات يتم خلالها إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الذاتي الكامل وإجراء انتخابـــات شعبية في المنطقتين (قطاع غزة والضفة) كما ونص الاتفاق على أن يتواجـــد الفلســـطينيون فـــي المفاوضات خلال وفد أردني- مصري مشترك.

وبالقدر الذي غيرت فيه اتفاقية كامب ديفيد القواعد السياسية العامة للمنطقة و بالقدر الذي أحدثته من أجواء متفائلة في العواصم الغربية إلا أن عواصم الدول العربية كانت تشهد غليانا وغضبا جماهيريا وشعبيا واسعا على المعاهدة وما سبقها وما ترتب عليها من النتائج، وهو الأمر الذي رصدته دراسة لإحدى المعاهد الأمريكية المتخصصة في الشأن الشرق أوسطي فقد خلص معهد "ذي سفن سبرينغز" أن كل الآمال المعلقة للوصول إلى سلام شامل بين العرب والإســـرائيليين آخـــذة فـــي النقصـــان و التضاؤل وان إحراز أي تقدم في المفاوضات السياسية لن يتم عبر مشروع الحكم الذاتي المزمع منحه لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اتفاقية كامب ديفيد وأن السبيل الأمثل يكمن في إيجاد جبهة تفاوضية عربية شرقية تعرض مشروعا للسلام على إسرائيل يصعب عليها رفضه بسهولة.(الهـــور وموسى، 1983).

وأشارت الدراسة إلى أن العرب يرون ممارسات سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي وما يسمعونه من تصريحات تصدر عن الساسة الإسرائيليين بمثابة دليل على أن السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية والقطاع أصبحت أمرا لا يمكن التراجع عنه وتشدد الدراسة التي أعدت بعد طرح مشروع السلام السعودي، و الذي وضعه الأمير فهد ولي العهد السعودي على أن الرغبة الفلســـطينية فـــي إقامة دولة يجب أن تعالج بشكل عادل في مفاوضات تتم بطرق متماشية مع حقوق وامن جيرانهم – جيران الفلسطينيين – و إلا فإن فرص السلام ستهدر بشكل حاد.

واشارت الدراسة إلى ضرورة تطوير أساس المفاضاوت بين إسرائيل وجاراتهـــا الشـــرقيات، أي الأردن وسورية والفلسطينيين، إذا ما أريد التوصل عبر مفاوضات إلى تسوية عادلة وقالت أن هذا

الأساس يجب أن يعترف ويتخطى في نفس الوقت ما تم إنجازه بموجب إتفاقات كامب ديفيد وينتقل إلى مرحلة تعريف خطوات عملية نحو السلام الذي طرحته هذه الاستنتاجات.

ورأت الدراسة أن القرار الذي يواجه الولايات المتحدة هو ما إذا كانت ستضطلع بلعب دور فعـــال في حوار مع الأردن، والسعودية، وسورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، أو غير مباشرة، لتشجيع قيام مثل هذه الجبهة، أو التزام الصمت، مفسحة المجال أمام تطور هذه الجبهـــة. وقالـــت الدراسة " نعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشترك بطريقة ما في مفاوضات لكي ندرك أن أساليب اشتراكها يجب أن تدار بشكل حذر من قبل الهيئات المعنية ".

وأبرزت الدراسة بتفصيل ما قالت إنه: " ست نقاط تفاهم " يجب أن تتفق عليها كافة الأطراف المعنية بالمفاوضات وتدور هذه النقاط حول:

1- تعلن الأطراف المعنية عن موافقتها على عدم اللجوء إلى تهديد أو استخدام القوة وتسوية النزاعات عبر طرق سلمية.
2- أن تكون كافة المبادئ وبنود وأحكام قراري مجلس الأمم 242,338أساس هذه المفاوضات.
3- الاتفاق على حل المشكلة الفلسطينية بكل وقائعها.
4- يحدد المتفاوضون حدود آمنه ومعترف بها بين الدول المفوضة. وإلى اتخاذ إجراءات تجعل هذه الحدود أمنه بالنسبة إلى كل الأطراف.
5- تشكيل هيئة دولية تناط بها مسؤولية تطوير سلطة عربية فلسطينية تحظى برضى الذين ستحكمهم وتراقب التزام هذه السلطة في العيش بسلام مع جاراتها حتى يتاح المجال أمام انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية، والإدارة العسكرية، والمدنية إلى الحدود المتفق عليها.
6- تقوم الأطراف المتفاوضة بوضع ترتيبات تتعلق بالسلام في مدينة القدس، التي يجب ألا تقسم، وأن توضع ألاماكن المقدسة فيها في أيدي ممثلي الديانات الثلاث، وان يعكس المجلس البلدي فيها اتجاهات المدينة الأخلاقية، والثقافية، والدينية، وأن يتم الاعتراف بدور عربي في القدس، يتم الاتفاق علية في المفاوضات. (الهور وموسى، 1983)

5.5 مبادرة ريغان(1980-1988) حكم ذاتي للفلسطينيين

وفي أجواء الدفاع عن اتفاقية كامب ديفيد و محاولة تعميمها و في الوقت الذي كانت الدول العربية والجماهير العربية الرافضة للمشروع قد مانعت المفاوضات بدأت خيارات المدافعين عن كامب ديفيد تتضاءل و تتلاشى، ولم تكن الانتخابات الأمريكية التي أجريت عام 1980 إلا دليلا على

محاسبة أصحاب المشروع فقد خسر جيمي كارتر الانتخابات لتجديد ولايته لفترة رئاسية جديدة الأمر الذي اعتبر محاكمة للكامب ديفيد ورموزه ونجح الرئيس الجديد رونالد ريغان بالوصول إلى البيت الأبيض.وسط متغيرات سياسية وعسكرية أطلق الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرته بتاريخ 2-9-1982 كانت الظروف السياسية التي شهدها حصار واجتياح لبنان وسعي إسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة ضرب البنية العسكرية لمنظمة التحرير كلها خلقت أجواء مهدت الطريق للقيام الرئيس الأمريكي بطرح مبادرته ففي أثناء الحصار الخانق الذي خضعت له بيروت كانت جولات المبعوث الأمريكي فيليب حبيب والذي حاول أن يقنع الأطراف جميعا أن حلا سياسيا سيكون بعد وقف أصوات المدافع بلغ الأمر بقيادات منظمة التحرير إذ تردد أننا نخرج" من الثورة للدولة الموعودة " حسب وعود فليب حبيب.إن الاجتياح الإسرائيلي للبنان قد أظهر وفقا لوجهة النظر الأمريكية حقيقتين اثنتين للسير بعملية تفاوضية ذات جدوى الأولى :أن الخسائر العسكرية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لما يطال به.و الثانية : فيما أثبتت الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في لبنان أن قواتها المسلحة هي في المرتبة الأولى في المنطقة، فإن هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عادل ودائم لإسرائيل وجيرانها.(عباس، 2001).

إن حراكا سياسيا في منطقة الشرق الأوسط قد سبق اجتياح لبنان وكان في ذات الوقت ممهدا لمبادرة رونالد ريغان التي تلت الاجتياح، فقد كانت مبادرة الأمير فهد والتي طرحت في قمة فاس الأولى 1981 والتي كان من المفروض أن يتم فيها تمرير مبادرة عربية تقوم على أساس المتطلبات الأمريكية، قمة فاس الأولى تم تفجيرها من داخلها عندما رفض فاروق القدومي وفاروق الشرع تلك المبادرة الأمر الذي جعل أصواتا عديدة تخرج لتؤكد أن من وقف أمام تمرير المشروع سيدفع المنطقة لمواجهة عسكرية مؤكدة وهو الشئ الذي تم باجتياح لبنان في أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان وما ارتبط به من نتائج، وجدنا أن مبادرة ريغان تطرح في 2-9-1982 وبعد ذلك بثلاثة أيام فقط يتنادى القادة العرب لعقد قمة فاس الثانية بتاريخ 1983/9/6 والتي تبنت مشروع الأمير فهد وقد تضمنت مبادرة ريغان مجموعة من الأفكار هي:

1-لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة وقد قال الرئيس ريغان في خطابه: "عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يبدو واضحا لي أن السلام لا يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ".

2_لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة. ومما قاله الرئيس ريغان بهذا الخصوص "عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية يبدو واضحا أن السلام لا يتحقق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في

تلك المناطق، كما انه غير قابل للتحقيق على أساس سيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة على الضفة الغربية. وغزة فان الولايات المتحدة سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة وسوف لا تؤيد ضم إسرائيل أو سيطرتها الدائمة عليها".

3-تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالارتباط مع الأردن._وقد قال الرئيس ريغان في خطابه :" الوضع النهائي لهذه الأراضي – ويقصد الضفة الغربية وقطاع غزة –يجب أن يتوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات "، لكن وجهة النظر الجازمة للولايات المتحدة الأمريكية هي أن ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلسطيني الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الأردن توفر أفضل فرصة لإقرار سلام راسخ، وعادل، ودائم. (عريقات، 1987)

4- التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة. ومما جاء في خطاب ريغان بهذا الخصوص :" الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد استخدام أي أراض إضافية لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية وفي الواقع أن تبني إسرائيل فورا تجميد إنشاء المستوطنات يمكنه أكثر من أي عمل آخر بأن يوجد الثقة اللازمة لاشتراك أوسع في هذه المفاوضات. فالمزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات، هو غير ضروري بأي حال لأمن إسرائيل، ولن يكون من شأنه سوى تقليص ثقة العرب بان نتيجة نهائية يمكن التفاوض حولها بحرية وإنصاف.

5-عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات ومما جاء في خطاب ريغان : "وأخيرا فإننا مقتنعين بأن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرر بالمفاوضات".

6-التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أمن إسرائيل. وقد قال الرئيس ريغان فالولايات المتحدة ستعارض أي اقتراح يقدم من أي فريق وأي مرحلة من المفاوضات من شأنه أن يعرض امن إسرائيل للخطر فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل راسخ لا يتزعزع ويمكنني أن أضيف أن التزامي على ذلك النحو.وكان ريغان قد ذكر في البداية انه وكما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد يجب أن تكون هناك فترة زمنية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون للضفة الغربية وغزة على حكم ذاتي كامل بالنسبة لإدارة شؤونهم، ويجب أن يعطى الاعتبار اللازم لمبدأ الحكم الذاتي لسكان تلك المناطق والمخاوف الأمنية المشروعة للفرقاء المعنيين والقصد من فترة الخمس أعوام التي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية هو أن يثبت للفلسطينيين أنهم يستطيعون إدارة شؤونهم وان حكما ذاتيا فلسطينيا كهذا لا يشكل خطرا على امن إسرائيل.(عريقات، 1987)

ردود الفعل على مبادرة ريغان :

رفضت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع مقترحات الرئيس الأمريكي للسلام.
وقال شارون وزير الدفاع الإسرائيلي لدى توديعه لوزير الدفاع الأمريكي يوم 3-9-1982 " انه قد حان الوقت لبدء مفاوضات مع جيراننا على أساس اتفاقات كامب ديفيد وأضاف شارون أن إسرائيل تتوقع أن تعامل بإنصاف خاصة من قبل أصدقائها وقال شارون أيضا أن كل تدخل من الخارج، وكل محاولة لفرض حل يجب اعتبارها على أنها خطأ فادح " وقال شارون في مقابلة مع المراسل العسكري الإسرائيلي يوم4-9-1982 انه لن يكون هناك مناص أمام الولايات المتحدة سوى التراجع عن مشروعها الجديد بشأن الشرق الأوسط لان هذا المشروع غير قابل للتنفيذ (عريقات، 1987).

الذي جاء توقيته بعد خروج الدفعة الأخيرة من مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت مستهدفا قطف ثمار العدوان الإسرائيلي على لبنان، أما فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين فان ريغان عبر مبادرته أشار إلى أن الفلسطينيين يشعرون بقوة من أن النصوص الواردة في خطاب المبادرة تعارض إقامة الدولة الفلسطينية وتقترح إقامة حكم ذاتي مع الأردن والمبادرة تعطي القيادة الأساسية والوحيدة للأردن فضلا عن حصر الموقف على فلسطيني الضفة الغربية وغزة كما تؤكد التزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل، يتضح أن مشروع ريغان لا يقدم جديداُ لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بل أن المبادرة تحاول أن تعيد طرح الموقف الأمريكي القديم بأسلوب جديد، مستفيدة بذلك من الضربة العسكرية التي تلقتها المقاومة الفلسطينية في لبنان، ويمكن القول بان المبادرة صيغة سياسية لتصفية القضية الفلسطينية بأكملها وهي مكملة لعمل الآلة العسكرية الإسرائيلية في لبنان.

بالتوازي مع مشروع ريغان الذي أكد على أن حل مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تتم عبر مفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمـــن 242 وإن قرارات قمة فاس الثانية لم تكن ببعيدة من حيث التوقيت والظرف عن مبادرة ريغان إذ اعتمدت القمة على قرار 181 على اعتبار أنه يمثل النص القانوني والدولي كما وتبنت القمة مجموعة من المبادئ هي :

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عام 1967بما فيها القدس.
2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة.
3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان والأماكن المقدسة

4- وضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطـــق وقيـــام الدولـــة الفلســـطينية وعاصمتها القدس.

5- تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الثابتة في العودة أو التعويض وتكون منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني

6- خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية ضمن إشراف دولي لمدة لا تزيد عن بضـــعة أشهر.

الملخص

خطت السياسة الخارجية الامريكية عقب حرب حزيران عام 1967 م سياسة تنحو باتجاه التسوية بين العرب و اسرائيل اثر موجات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين التي شهدتها المنطقة.

انتقلت السياسة الاميركية من تبني مبادىء الرئيس الامريكي جونسون الخمسة كاساس مقبول لحل الصراع في الشرق الاوسط الى تأييد حل قائم على مبادىء القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي و الذي اعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية من بين القضايا وحسب، داعيا الى "ايجاد حل عادل لقضية اللاجئين" وانهاء كل المطالبات و حالات الحرب.

شهدت السياسة الامريكية في عهد الرئيس نيكسون تحولا من خلال مشروع روجرزالقاضي بانتهاج الاسلوب الاقتصادي، فمشروع روجرز نظر الى قضية اللاجئين على انها أحد اوجه الصراع فيما استمرت من ناحية اخرى تنظر الى الفلسطينيين على انهم مجموعة من اللاجئين لا غير.

لعب وزير الخارجية الامريكية هنري كسينجر دورا بارزا في قضية اللاجئين الفلسطينين تمركزفي جملة من الافكار تمحورت حول رفض التفاوض مع م.ت.ف. و عدم الاعتراف بها ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني.ما لم تعترف بقرار مجلس الامن 242 انطلاقا من رفضه الاعتراف بوجود الفلسطينيين كشعب له كيان رغم ان قمة الرباط في عام 1974 اعترفت ب م.ت.ف ممثلا شرعيا و وحيدا للشعب الفلسطيني و ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين مرة اخرى خلال ادارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر على السطح باعتبارها جوهر الصراع في المنطقة رغم ادراك الادارة الامريكية ان التسوية السلمية في المنطقة تستوجب حلا يتضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني إلا ان صيغة التصريحات التي قدمها الرئيس كارتر، اثبتت ان الانتقال الامريكي من صيغة التسوية الشاملة و الاعتراف المتبادل بين اسرائيل و الدول العربية متضمنا" حلا عادلا لقضية اللاجئينط الى رؤية جديدة ثبتت ضرورة وجود وطني فلسطيني لم ترق الى مستوى الايجابية في التعامل مع الفلسطينيين كشعب، بل كانت تهدف الى تدوير الحقوق الفلسطينية و زجها الى الاطراف العربية .

الرئيس الامريكي ضرب عرض الحائط بالاستقلالية للكيانية للشعب الفلسطيني و اتجه باتجاه التبعية.وذلك باعطاء الضفة الغربية والقطاع نوعا من الحكم الذاتي التابع للاردن.

تميزت السياسة الخارجية للرئيس رونالد ريغان بالانشغال في مواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة العربية لكن اثر غزو لبنان اعلن الرئيس عن مبادرته للسلام في الشرق الاوسط فقد تم ربط حقوق الشعب الفلسطيني وامانيه الوطنيه بمجموعة من الذرائع الامنية لاسرائيل.

واعتبر القرار 242 و ما يخص الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد اساسا للحل السلمي كما حاولت ادارة ريغان تتجه نحو الربط بين الجانب الفلسطيني والنظام الاردني في أي مفاوضات ممكنه،و كان للادارة الامريكية تصور منقوص في تقرير مصيره كأي شعب من شعوب العالم.

الفصل السادس السياسة الأميركية تجاه اللاجئين (1988 -2000)

1.6 مقدمة

مما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية بمختلف أحزابها واتجاهاتها قد أيقنوا أنه لا بد من حل نهـائي للصراع العربي –الإسرائيلي من اجل إرساء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لكن العقبة التي كانت تواجهها قضيتي اللاجئين والقدس فكانتا تقفا حجر عثرة في تحقيق حل الدولتين، وبالرغم من إدراك الإدارات الأمريكية لهذه الحقيقة إلا أنها كانت تميل إلى تأجيل حل موضوع اللاجئين أحيانا وإبقائه مع قضية القدس للمراحل النهائية ظنا منها أن في هذا التأجيل ظهورا لرؤية ما ترمي إليها في هذا المجال خصوصا أن الإدارات الأمريكية لم تكن تنظر إلى حل عـادل لقضـية اللاجئـين يتضمن ما نصت عليه المواثيق الدولية.

2.6 سياسة الرئيس الأمريكي بوش (1988- 1992)

أن السياسة الأمريكية التي انتهجها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والقائمة على سياسة الردع من الداخل قد بدأت تؤتي نتائجها خلال فترة حكم خليفته ونائبة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إذ بدأت بوادر التغيير في العلاقات الدولية العالمية من خلال انهيار المنظومة الاشتراكية والتي ابتدأت بالتغير الدراماتيتكي في بولندا مروراُ بانهيار جدار برلين وصولا إلى انهيار الدولة السوفياتية، كما وحمل وقف الحرب الإيرانية العراقية عام1989 والتي انتهت بلا نتائج تذكر للطرفين (لا غالـب ولا مغلوب)حمل نذر تغيير عالمي شامل و لتأكيد ذلك كلف خبير الأمن القومي في حينه "ريتشادر هيس "بدراسة يرى خلالها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة وكيفية التعامل مـع بؤر التوتر العالمية الدراسة وضعت لتحمل في طياتها بدايـة فلسـفة الإدارة الأمريكيـة القائلـة بالفوضى الخلاقة وعليه نظر الاتحاد اليوغسلافي على انه ميدان مناسب لتنفيذ تلك السياسـة مـن خلال تفكيك ذلك الاتحاد لدويلات صغيرة وعند الوقوف المعمّق في حالة الشـرق الأوسـط فـان

الدراسة قد خلصت في رؤيتها على ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية عملية سياسية مستقبلية وعليه فقد بدأت في عام1989 المفاوضات الأمريكية مع منظمة التحرير والتي تعاقبت في ثمانية جلسات عقدت في تونس بين سفير الولايات المتحدة هناك روبرت بللترو و ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية. تلك المفاوضات التي كانت تطالب منظمة التحرير بوقف الانتفاضة الفلسطينية وللتأكيد الموقف الأمريكي على ضرورة وقفها فان الإدارة الأمريكية قد اعترضت على قرار مجلس الأمن الذي استنكر إبعاد إسرائيل لقيادات حركة حماس والبالغ عددهم 413 مبعدا من قيادات حماس إلى لبنان "قضية مرج الزهور".

الشيء الأخير الذي خلصت له الدراسة أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبالقدر الذي أحدثته من الإلحاح في ضرورة البحث عن حل لذلك الصراع فأنها وجدت أن الأطراف غير مهيئين بعد للدخول في عملية تفاوضية يكون حصيلتها ومسببها ودوافعها الانتفاضة فقط. وعليه فالمطلوب من الولايات المتحدة أن تدخل الشرق الأوسط في أجواء سياسية تقوده إلى الانفجار الخطير شريطة أن لا يؤثر دلك الانفجار بشكل مباشر على إسرائيل.(جريدة النهار المقدسية شهر 1989/5) على تلك الخلفية انفجرت حرب الخليج الأولى بعد اجتياح العراق للكويت وما نتج عنها من نتائج سياسية و إستراتيجية، فإسرائيل التي كانت لحينه ترفض كل ما هو معروض وجدت نفسها تحت قصف صاروخي عراقي كان مغزاه السياسي يقول لقيادتها: إن الأرض والحدود والعمق لا يمكن أن يحقق الأمن وان الشئ الوحيد الذي يحقق ذلك هو العيش و التعايش بين دول المنطقة وعلى خلفية الحرب التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت فان حركة جيمس بيكر وزير الخارجية ما قبل الحرب قد اختلف جذريا عما بعدها فقد عاد بعد الحرب ليطرح على الجميع ضرورة الذهاب لمؤتمر اقل من دولي يتم تحت رعاية أمريكية سوفياتية مشتركة الأمر الذي تم في مدريد عام 1991.(سليمان، 1996).

إن إدارة بوش الأب تمسكت برؤية وزير خارجيتها جيمس بيكر في هذا المجال والمبنية أصلا على وجهة نظر ومقترحات شامير التي قدمت في نيسان 1989 وقامت على نقاط محدده نجملها فيما يلي:-

1-تكون اتفاقية كامب ديفيد أساسا لأية عملية سلام.

2-إن الدول العربية مدعوة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية وحالة الحرب القائمة مع إسرائيل والى الدخول في مفاوضات مباشرة وثنائية تقوم على أساس " السلام مقابل السلام " (لا على أساس الأرض مقابل السلام.

3-يجري حسم مشكلة " اللاجئين " العرب بطريقة إنسانية من خلال مساهمات مالية وغيرها من أقطار أخرى غير إسرائيل.

4-إجراء انتخابات بين " عرب يهودا والسامرة وغزة " لتأليف وفد يشارك في مفاوضات عن تسوية انتقالية تتألف بموجبها إدارة للحكم الذاتي.

رفض الفلسطينيين مقترحات شامير وطالبوا بإجراء مفاوضات مع م.ت.ف.الاعتراف بالفلسطينيين كشعب لهم الحق بحياة أمنه ودولة مستقلة وقيام الأمم المتحدة بإدارة الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية.(أبو جابر، 2002)

ولقد كانت هذه النقاط السياسة الأمريكية المتبعة في فلسطين ويتضح ذلك من خلال خطاب ألقاه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية في 22/ مايو / 1989 أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية ايباك وجاء فيه " أن الرئيس بوش يعتقد كما اعتقد أنا أنه لا يوجد بديلا عن هذه القضايا سوى سياسة واحدة ألا وهي الاستمرارية والدعم الأمريكي لإسرائيل هو أساس سياستنا نحو الشرق الأوسط " إن الولايات المتحدة تؤمن بسلام " يقوم على قراري مجلس الأمن الدولي رقمي (242) و(338) والمفاوضات يجب أن تتيح للأطراف أن يتعاملوا مباشرة بعضهم مع بعض، ووجها لوجه، ويمكن لمؤتمر دولي يجري تكوينه بشكل صحيح، أن يكون مفيدا في وقت مناسب (التشديد على الجملة موجود في الأصل) أن الولايات المتحدة لا تؤيد ضم الضفة الغربية وقطاع غزة أو السيطرة الإسرائيلية الدائمة عليها، ولا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة أن المقترحات الإسرائيلية هي: أن هذا هو الوقت بالنسبة إلى الفلسطينيين لكي يتكلموا بصوت واحد من اجل السلام (ونقول لهم): انبذوا سياسة لمراحل في اللغات كافة، وليس فقط في اللغة التي تخاطب الغرب مارسوا دبلوماسية بناءة ولا تمارسوا محاولات لتشويه منظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية، عدلوا الميثاق؛ ترجموا حوار العنف في الانتفاضة إلى حوار السياسة والدبلوماسية، أن العنف لن يعطي نتيجة اتصلوا بالإسرائيليين وأقنعوهم بنياتكم السليمة أنتم تكسبون الأكثر من قيامكم بذلك وما من احد أخر يمكنه أن يقوم به لكم، أو أنه سوف يقوم به... غيركم؟ أخيرا افهموا انه ما من أحد سيقوم ب"تسليم "إسرائيل إليكم.

رغم الضجيج ظلت إسرائيل متمسكة بآرائها بشأن السلام " لا مفاوضات مع منظمة التحرير. لا دولة فلسطينية لا لحق الفلسطينيين في العودة لا بحث في أمر القدس. وكذلك انتخابات لاختيار أفراد يشاركون في مفاوضات الحكم الذاتي.(سليمان، 1996).

كتب داني روبنشتاين. إن نية الحكومة الإسرائيلية " بادية للعيان على الأرض بوضوح وتهدف إلى دفع الفلسطينيين إلى زاوية لا مخرج فيها، وبذلك تجبرهم على الرحيل عاجلا أو أجلا.

في عام 1990 زادت هجرة اليهود والوافدين إلى فلسطين مما أدى إلى زيادة بناء المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي في الضفة الغربية إذ قدرت نسبة المصادرة في 1991 ب70%من أراضي الضفة، 50%من أراضي قطاع غزة.(سليمان، 1996).

بعد حرب الخليج صيف عام 1991بقيت خطة شامير هي الأساس لمساعي بيكر للسلام حدد الفلسطينيون بعد حرب الخليج موقفهم لوزير الخارجية بيكر 12-آذار -1991 من اجل الاشتراك في أي عملية سلام.

1-الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهم.

2-الهدف الرامي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية جنبا إلى جنب إسرائيل.

3-اتخاذ قرارات الأمم المتحدة النافذة أساسا لعملية السلام وعقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الإمام. بقيت إسرائيل مصره على لائحتها.

اعتمدت الولايات المتحدة في خطة السلام على:-

أ- عقد مؤتمر دولي.

ب-خطة شامير لسنة 1989 الداعية إلى انتخابات في الأراضي المحتلة ومحادثات ثنائية مع الدول العربية من أجل التوصل إلى تسوية عربية -إسرائيلية تم التمهيد إلى عقد مؤتمر سلام خصص للمفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية على أن تكون المفاوضات على مرحلتين منفصلتين:-

الأولى التوصل إلى اتفاق على "ترتيبات انتقالية للحكم الذاتي " في الأراضي المحتلة، والثانية التوصل إلى تسوية نهائية على أساس القرار رقم (242) وهي مرحلة لن تبدأ إلا في السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية. هذا ولم يحدد مدى الحكم الذاتي الفلسطيني والذي يتفق عليه خلال المفاوضات ولم يرد أي ذكر لتقرير المصير أو لدولة فلسطينية ولن يكون هناك وفد فلسطيني مستقل يواجه الوفد الإسرائيلي المستقل، وإنما يكون الفلسطينيون جزءا من فريق أردني -فلسطيني مشترك، على ألا يكون أحد منهم من القدس الشرقية أو من الشتات، أو ذا صلة بمنظمة التحرير.(سليمان، 1996)

3.6 مؤتمر مدريد

بالرغم من تعالي الدعوات لعقد مؤتمر من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي، فقد ظلت الولايات المتحدة حليفة إسرائيل تصر على ضرورة حل ذلك الصراع من خلال تفاوض ثنائي مباشر بين

الطرفين مع توصية خاصة منها لتضمن عدم التأثير على حليفها إسرائيل، محيدة بذلك الأمم المتحدة، والطرف الإداري، وبالرغم من أن قمة موسكو دعت إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي لحل النزاع، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على أن يكون التفاوض ثنائياً بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، في حين أصرت على مشاركة أوروبية وهمية بطابع رمزي. والتعامل في خطاب الدعوة إلى المؤتمر الذي وجه إلى المدعوين يبين أن هناك ضبابية، وعدم وضوح في الإشارة إلى قراري الأمم المتحدة242,338 كقرارين يعتمدان أساسا للتفاوض، كما أن الإشارة إلى حل مشكله اللاجئين كانت مرنه، حيث يشمل اللاجئين الفلسطينيين واليهود وهذا ما ذهب إلى تفسير إسرائيل ، أن عدم وضوح هذه البنود دفعت بالإطراف إلى طلب استفسارات وتطمينات من الإدارة الأمريكية وقد أعطت أمريكا إسرائيل الضوء الأخضر في تفسير هذه البنود وقرارات الأمم المتحدة حسبما تراه مناسباً لمصالحها، ومالت في الجانب الآخر إلى الدول العربية لتطمئنها بإمكانية فهم تلك البنود بما يخدم مصالحها وذلك لتضمن مشاركتها في عملية السلام والتفاوض(تماري، 1996).

وقد انعكس هذا الأمر على اللجان المتخصصة التي أنشئت لمتابعة بعض المهام مثل لجنة اللاجئين التي قادتها كندا، حيث تركت المفاوضات غير أن القوة بين الطرفين المتفاوضين، وبسبب أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى إيجاد حل ما للاجئين فحواه يقوم على التعويض فقط بعكس ما كان يرى رئيس الجانب الفلسطيني اليأس صنبر الذي رأى أن قرار 194هو الأساس. وكان قد قال على "أن مشكلة اللاجئين هي الجوهر السياسي للمسألة الفلسطينية " وأنه دون الاعتراف الرسمي بحق العودة للاجئين لا يمكن لحياة الفلسطينيين و المنطقة أن تعود إلى طبيعتها، إلا أن دور هذه اللجنة انحصر في الدور الإنساني على الرغم من الإشارة إلى القرار 194 في بياناتها الختامية.(زريق، 1997).

في كانون الثاني 1993 حل بيل كلينتون محل الرئيس جورج بوش التي اتسمت سياسته تجاه الفلسطينيين بالعداء للحقوق والمصالح الأساسية للفلسطينيين وذلك وفقا لانتهاجه خطة شامير في سياسة تجاه الفلسطينيين المتمثلة في لا حق تقرير المصير. لا دولة مستقلة لا حق في زعماء يختارونهم بأنفسهم، ولا حق في العودة.

إن الازدواجية والنفاق يتجلى في مواقف العواصم الرأسمالية التي أصرت على إعادة اللاجئين إلى كوسوفو والبوسنة، وتشكيل لجنة دعاوى لعقارات في اتفاق دايتون، ولجنة دعاوى الأرض في جنوب إفريقيا.... بما يدل على ما للأرض والمنازل من أهمية حاسمة في حل الصراعات، ولكننا نرى أن هذه الدول تتعامل بمكيال آخر مع المطلب الفلسطيني وحقه في العودة إلى وطنه، وبنفس

الشيء بالنسبة إلى مخططات الحكومة الكندية التي سعت إلى استيعاب ألاف الفلسطينيين، والدراسات الأمريكية لتمدين المخيمات الفلسطينية. (قطامش، 2001).

ليس من حق أبناء فلسطين العودة لديارهم فقط بل من حقهم التعويض أيضا عن الأضرار المادية، و النفسية، التي تعرضوا لها. ويجدر الإشارة أن ألمانيا التزمت ببرنامج تعويضات ضخم لليهود بعد الحرب العالمية الثانية، فما تعرض له الفلسطينيون هو هولوكوست شأن الهولوكست الذي تعرض له اليهود على أيدي ألمانيا النازية آنذاك.

4.6 سياسة الرئيس كلينتون تجاه اللاجئين (1992- 2000)

الفترة الرئاسية للرئيس بيل كلينتون اتسمت بفترة المفاوضات من أوسلو إلى واي ريفر بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية برعاية ووساطة أمريكية.

في الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحاق رابين9-9- 1993 اعترفت المنظمة بالقرارين 242و 338 و"بحق إسرائيل بالعيش في سلام وامن" وهذه الرسائل لم تتطرق إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني المتضمن حق العودة فقد تم تأجيل هذه القضية وغيرها إلى فترة الوضع النهائي، أما الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل إسرائيل جاء مشروطا بتعهد المنظمة باعتبار بعض مواد الميثاق الوطني عديمة الأثر وغير سارية المفعول ومن أهمها المادة 9 التي تؤكد تصميم الشعب الفلسطيني على متابعة الكفاح المسلح "لتحرير وطنه والعودة إليه وممارسة حقه في تقرير مصيره فيه والسيادة عليه " (زريق، 1997).

و وفقا للمادة (5)من اتفاق إعلان المبادئ بين الوفد الفلسطيني والإسرائيلي:-

1-تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزه ومنطقة أريحا.

2-سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين الحكومة الإسرائيلية وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا تتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

3-من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود، والعلاقات، والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

4-يتفق الطرفان أن لا تجحف أو تحل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.(يحيى، 1998)

ووفقا لهذا الاتفاق فان قضية اللاجئين سوف تبحث في بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية أي كان من المفترض أن تبد أ محادثات الوضع النهائية المتعلقة بموضوع اللاجئين في شهر أيار1996.

يتبين لنا أن الفقرة 3 من المادة الخامسة من الإعلان أرجأت.حل مشكلة اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي، كما جزأ الإعلان قضية اللاجئين لعام 1948 ولاجئي عام 1967 الذين أصبحوا يعرفوا بالنازحين وفقا للتفسير الإسرائيلي للقرار 242.

المادة الأولى من إعلان المبادىء تؤكد أن" مفاوضات الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338".(JMCC,1996:P7) .

تدعو المادة 12 من الإعلان إلى تعاون الحكومة الإسرائيلية والممثلين الفلسطينيين والحكومة الأردنية والمصرية لإنشاء "اللجنة الرباعية " للبحث في وسائل عودة "نازحي "عام 1967 إلى الضفة الغربية والقطاع وكل من يوافق على عودته ظل مشروطا بموافقة إسرائيل لاعتباراتها الأمنية.(عبد الكريم، 2000).

منذ كتب الرئيس رتشارد نيكسون إلى غولد مائير في تموز يوليو 1970 يقول فيها: أن بلاده لن تضغط لحمل إسرائيل على قبول حل مشكلة اللاجئين، والإدارات الأمريكية المتعاقبة تتجاهل قرار حق العودة (194).

و سارت الحكومات المتعاقبة على النهج نفسه بما فيها إدارة الرئيس كلينتون فللمرة الأولى في تاريخ القضية امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار 194 وكان التصويت على القرار يتم سنويا وفي العام التالي صوتت الولايات المتحدة ضد القرار وأبرزت الإدارة الأمريكية الموقف بقولها " أن هذه النصوص كانت مرجعية وفي مرحلة لم تكن فيها مفاوضات العرب وإسرائيل وان مرجعية المفاوضات اليوم نفسها هي الواقع فلماذا تعودون إلى نصوص لم تعد ملائمة وعليكم أن تتيحوا الفرصة للفلسطينيين و الإسرائيليين ليبلوروا بأنفسهم مرجعية مفاوضاتهم الحكيمة أن يكون هذا النص هو الذي وفر الغطاء في توقيع اتفاقية جنيف واتفاقية بين ألون وسري نسيبة حيث أن كلا الاتفاقيات تمت بدعم وتمويل من الإدارة الأمريكية والأوروبية.(سليمان، 1996).

وكانت الفكرة إذن ضرب القرار الأممي والتي واكبتها فكرة إغلاق منظمة الانروا. حيث يقول عضو الجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف الياس صنبر " كانوا يقولون أن الأنروا ستكون دوله ضمن دولة، وقيل إنكم لن تستطيعوا أن تدعموا سلطتكم الوطنية إذا قبلتم بوجود سلطة ضمن سلطه"وهكذا دخلوا على الموضوع من خلال اللعب على الشينونية الفلسطينية والمزايدة الواضحة الفلسطينية، وافهمنا و أن علينا كفلسطينيين ألا نلغي الأنروا ولكن القبول بخطة الرجوع إلى التصويت، طرح هذه المفاهيم في المحادثات متعددة الأطراف التي جمعت بين الدول العربية وإسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة وقد تغيب عن هذه المفاوضات كل من سوريا ولبنان وقد أوكل الفلسطينيون إلى الرئيس حسني مبارك ليناقش هذه التساؤلات مع الإدارة الأمريكية في واشنطن 2تموز 1999وقد ذكر الرئيس الأمريكي كلينتون بان اللاجئين الفلسطينيين يمكنهم أن يعيشوا حيثوا شاؤا وبالرغم من أن نظرة معمقة لهذا التصريح تؤكد لنا أن تصريح كلينتون المهم لم تشر إلى حق الفلسطينيين في العودة وإنما إلى إمكانية بقائهم حيث هم إلا أن القوة الصهيونية آثارة ضجة حول التصريح حيث وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك هذا التصريح بأنه" غير مقبول و يعتبر زله لسان "لذلك أسرعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى التأكيد على أن ما أعلنه كلينتون لا يمثل تغيرا في موقف واشنطن بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما يبدو أن كلينتون حاول استدراك الخطأ الذي ورط نفسه فيه فإذ به يطلق سلسلة أسئلة محيرة قال فيها أن عودة اللاجئين الفلسطينيين تتوقف في جانب منها على الوقت الذي أمضوه بعيدا عن البلاد وما إذا كانوا فعلا يريدون العودة وما هي مساحة الأرض التي ستكون لهم وأين ستكون هذه الأرض؟..(زريق، 1997).

لم تظهر قضية اللاجئين في توقيع إعلان المبادئ في واشنطن في أيلول 1993 ولكن في كانون الأول من نفس العام صوتت الإدارة الأمريكية لأول مرة ضد قرار الأمم المتحدة 194 على الرغم من أنها كانت تصوت كل عام مع هذا القرار.

إن التصويت ضد هذا القرار يترتب عليه حرمان الفلسطينيين من حقوقهم التي بينت في القرار194، فالأسس المعتمدة لتطبيق حق العودة وفقا لقرار الأمم المتحدة 194 الاعتراف الدولي الذي يضمن لكل كائن بشري الحد الأدنى من الاستقرار في حياته بالبقاء في بلده فالمادة 13 من الإعلان العالمي لشرعية حقوق الإنسان الصادر في 10 كانون الأولى 1948 تنص على أن لكل شخص الحق في مغادرة كل بلد، بما فيه بلده. وأن يعود إلى بلده إن هذا المفهوم يتعارض مع مغادرة بلده فلا يمارس حقه المنصوص في المبدأ الذي تم الإشارة إليه.

وكذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 فان المادة رقم 49 تنص على " أن حالات الترحيل الإجبارية الجماعية أو الفردية، وكذلك حالات الاعتقال خارج الأرض المحتلة لأشخاص محمين ونقلهم إلى أراضي السلطة المحتلة أو إلى أي دوله أخرى كانت محتله أم لا، أن حالات الترحيل هذه ممنوعة مهما كان الدافع إليها.

لم تطبق الشرعية الدولية لحقوق الإنسان على الفلسطينيين الذين اقتلعوا من أصلهم باللجوء إلى العنف واستعمال القوة المسلحة ضدهم. (بابادجي، 1990).

اتفاقية أوسلو أجلت قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مع بقية القضايا التي اعتبرت شائكة وهي قضية الحدود، المياه، المستوطنات، القدس.

على الرغم من الموقف الدولي من قضية اللاجئين الفلسطينيين المؤيد للقرارات الدولية. من مرجعية التفاوض وبقيت المفاوضات تجري بين الأطراف عبر المفاوضات الثنائية المباشرة.
في أيار /1996 في المفاوضات الثنائية لمناقشة قضايا الوضع النهائي لم تنل قضية اللاجئين الاهتمام الأكبر في سياق الرؤية الإستراتيجية.

" الرسائل المتبادلة " بين القيادة الفلسطينية المتمثلة برئيسها ياسر عرفات عن منظمة التحرير بواسطة أمريكية " بيل كلينتون " الجانب الإسرائيلي مذكرة واي ريفر كانت العاشرة في سلسلة اتفاقات أوسلو الرسائل المتبادلة10-9-1993 وأهمها اتفاق إعلان المبادئ 1993-9-13بروتوكول باريس الاقتصادي 29-4-1994 واتفاقية الحكم الذاتي لقطاع غزة وأريحا 1994-5-4 الاتفاق الانتقالي 28-9-1995وبروتوكول الخليل. 17-1-1997.بعد تعثر العملية السلمية جاءت مذكرة واي ريفر إلا أنها لم تخرج العملية من مأزقها نحو تحقيق السلام المتوازن.

تبين لنا انه منذ بداية عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مؤتمر مدريد تم التغييب الكامل لحقوق اللاجئين من ضمن أجندة هذه العملية. وقد بنيت عملية مدريد– أوسلو بالأساس على فكرة إنشاء دولتين منفصلتين على أرض فلسطين التاريخية، تكون واحدة للفلسطينيين والأخرى لليهود. وبالنسبة للاجئين: فقد أوحت صيغة عملية السلام المذكورة على أن حل قضيتهم سيتم من خلال إعادة توطينهم في الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس الشرقية، وبالتالي، فان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مبني في الأساس على كونها قضية إنسانية مع تجاهل مطلق للقوانين الدولية، والاتفاقيات العالمية، التي تكفل لكل لاجئ حقوقه الشرعية، ولا

يوجد في جميع مشاريع السلام التي طرحت حتى الآن أي إشارة إلى حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها عنوة، كما أنها تخلو من أي إشارة إلى حق استعادة المساكن والممتلكات التي صودرت منهم. و نشير إلى بعض الاتفاقيات الدولية فمنها التي ركزت على الطبيعة الاختيارية لعملية العودة. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة هناك على أن "تقوم الحكومة بتوفير الظروف المناسبة والتسهيلات المطلوبة من أجل ضمان حرية العودة الاختيارية للاجئين إلى المناطق التي اقتلعوا منها أو إلى أي أماكن أخرى يختارون التوجه للإقامة فيها". أما في البوسنة، فقد نصت الاتفاقية على أن "تقوم جميع الأطراف المعنية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الحرية المطلقة للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة إلى الأماكن الأصلية التي اقتلعوا منها". ويتطلب هذا الأمر، حسب نص الاتفاقية، تعديل الإجراءات الإدارية والتشريعات المطبقة في المناطق الخاضعة لسيطرة كل طرف والتي قد تعيق عملية العودة الاختيارية للاجئين أو تميز بين لاجئ وآخر".في الوقت ذاته، تشدد الاتفاقيات على مبدأ حق كافة اللاجئين والمهجرين بالعودة بأمان وكرامة. فاتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة في بروندي والتي وقعت في تنزانيا عام 2000تنص بوضوح على أن "تتم عملية العودة بكرامة وفي ظل توفر الضمانات الأمنية اللازمة مع مراعاة خاصة لأوضاع وقدرات الأطفال والنساء". أما اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، والموقع في العام1995، فينص على "التزام جميع الأطراف بالسماح للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة بدون أية مخاطر، أو مضايقات، أو تهديد، أو اضطهاد. في الوقت ذاته؛ فإن عملية العودة متاحة لكافة اللاجئين دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الآراء السياسية".، كما أن العديد من الاتفاقيات قد نصت على توفير الضمانات الأمنية والعفو للاجئين. فقد نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة في طاجكستان، بالتزام الحكومة بعدم تقديم اللاجئين العائدين إلى المحاكمة بسبب مشاركتهم في الصدامات السابقة، أو الحرب الأهلية التي كانت دائرة في ذلك البلد. أما اتفاقية السلام الرباعية الموقعة في عام 1995 حول جورجيا، فقد نصت على "تمتع اللاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة دون أي تهديد بالتعرض للاعتقال أو السجن أو أية إجراءات جنائية أخرى".(تاكنبرغ، 2005).

ولم تغفل الاتفاقيات الواردة حق استعادة الممتلكات للاجئين والمهجرين، بل أن العديد من هذه الاتفاقيات قد تطرقت إليه بشكل لا يقبل التأويل. ومن بين هذه الاتفاقيات، يلاحظ بشكل خاص اتفاقيات السلام في كل من البوسنة والهرسك، كوسوفو، كمبوديا، غواتيمالا، موزامبيق، بوروندي، كرواتيا، وجورجيا. فتنص اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع في كوسوفو في العام 1999، على سبيل المثال، على حق جميع اللاجئين والمهجرين باستعادة ممتلكاتهم التي صودرت منهم بما

فيها العقارات، وإعادة الاستفادة من هذه الممتلكات بالطريقة التي يرونها مناسبة. أما اتفاقية "اردوت" الكرواتية والموقعة في العام 1995، فتنص على حق اللاجئين في استعادة ممتلكاتهم والحق في تلقي التعويض المناسب عن الممتلكات التي لا يمكن استعادتها نتيجة تعرضها للدمار والخراب وان هذا الحق متاح لجميع اللاجئين دون أي تمييز عرقي أو ديني.(صاحب، 2002)

1.4.6 العائدون وفقا لاتفاقية أوسلو لعام 1996

حافظت مؤسسات وكالة الغوث على استمرار تقديم خدماتها للمستفيدين من اللاجئين ولكن برنامجها توقف جزئيا بعد أن تولت السلطة الإشراف على مناطق الحكم الذاتي وقد ساهمت
الدول المانحة في تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين عبر مشاريع بما سمتهم المحاور الستة للجنة عمل اللاجئين. ولعل أهم هذه المشاريع حاليا التي تعمل بها الوكالة هو برنامج تنفيذ السلام لعام 1994.

مع مجيء السلطة إلى الأراضي الفلسطينية عادت بضعة آلاف من الفلسطينيين إلى مناطق السلطة. كان العائدون هم الموظفون في السلطة الوطنية الفلسطينية وأفراد في قوة الشرطة وعائلاتهم بالإضافة إلى الذين كانوا يعودون تحت عنوان " لم شمل العائلات " الذين قدروا ب2000نسمه سنوياُ. وكان لا بد لوكالة غوث اللاجئين أن تتدخل إما مباشرة أو بالتعاون مع السلطة الفلسطينية لمعالجة الأمور المستجدة حول الظروف المعيشية للاجئين في المخيمات، وكافة الخدمات المقدمة فيها التي كانت في وضع مترد وتحتاج إلى معالجه جذرية لوقف التدهور. وعملت الوكالة منذ أيلول 1993 على المواءمة بين خدماتها وخدمات السلطة الفلسطينية لضمان التكامل ومنع الازدواجية عن طريق إيجاد آليات للتنسيق في مجالات التعليم و الصحة و الإغاثة و الخدمات الاجتماعية و التركيز في البداية كان على استيعاب 4300 طفل من عائلات اللاجئين العائدين في مدارس غزة وإعداد برامج التدريب المهني، في مجال الصحة العامة والتأمين ومعالجة المرضى في مستشفيات السلطة وشراء معدات طبية تابعة للسلطة وبناء المساكن والمدارس والمحافظة على البيئة.

وقامت وكالة الغوث بصرف رواتب ل 9000شرطي وظفتهم السلطة الوطنية وفق ما اتفق عليه في إعلان أوسلو، وذلك من منح قدمها متبرعون.(الطويل، 1996)

2.4.6 تطبيق الوكالة لبرنامج تنفيذ السلام.

بعد مشاورات مع منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الاستشارية وكبار المتبرعين بالاستناد إلى توصيات فريق العمل الخاص الذي شكله الأمين العام لسنه 1993 وكان البرنامج مهما لإسهام في تحسين البنية الأساسية في التربية والصحة وقطاع الخدمات الاجتماعية. كما تضمن مشاريع لتوسيع در الدخل وتحسين بنية البيئة الصحية خاصةً في قطاع غزة أما في الضفة الغربية فقد كان التركيز على تلبية الحاجات في البنية التحتية الناجمة عن تزايد عدد السكان والتلف الحاصل في المؤسسات القائمة بحيث تكون هذه المؤسسات عند تسليمها للسلطة الفلسطينية ملبية لحاجات السكان في عام ثبت أن البرنامج لاقى نجاحا كبيراُ في تنفيذ أهدافه حيث تلقى البرنامج 93,9 مليون دولار من التعهدات والتبرعات وقدرت الوكالة أن البرنامج أوجد 5500 فرصة عمل في قطاع غزة وحده ولهذا قررت وكالة الغوث تمديد البرنامج إلى مرحلة ثانية بعد التشاور مع المانحين.واصلت وكالة الغوث تقديم خدماتها عبر مجموعة من المشاريع التي توفر خدمة البنية التحتية وتوفر فرص العمل بلغت قيمتها 311 مليون دولار لعام 1995 منها 78مليون دولار كمشاريع غير محمولة ومنقولة من المرحلة الأولى وكانت كمية المتبرعات التي حصلت عليها الوكالة لهذه المرحلة مبلغ 29,8 مليون دولار.(التقرير السنوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، 1995).

وخصص لمشاريع برنامج تنفيذ السلام في الأردن وسوريا ولبنان10ملايين دولار وكانت لجنه عمل اللاجئين في اجتماعها في القاهرة في أيار 1994قد تبرعت بمبلغ 15 مليون دولار لمشاريع في مجتمع اللاجئين في الأردن سوريا، لبنان، تصرف من خلال برنامج تنفيذ السلام وحسب تقرير الوكالة فإن المرحلة الثانية من البرنامج ستكون النهاية.المدى الزماني المتوقع لاستمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين على نمط مشاريع برنامج السلام.تتوقع الوكالة أن لا تكون هناك حاجة لخدماتها في تنفيذ برامج استثمارية في القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انتهاء الفترة الانتقالية فمثل هذه المشاريع ستتولاها السلطة الوطنية الفلسطينية والأمم المتحدة ووكالة المساعدات الثنائية والمنظمات غير الحكومية وذلك في غضون سنتين كما ينتظر.

وتوظف الوكالة 21 ألف موظفاُ منهم 181 موظفاُ دولياُ ومن هؤلاء الموظفين الدوليين 82 مهنيون، وعشره في الخدمات العامة تدفع رواتبهم من الميزانية العامة للأمم المتحدة.و يستحوذ قطاع التعليم على 70% أما العاملون في الخدمات فيبلغ 4% ويصل عدد العاملين في قطاع الصحة 16%.(تقرير وكالة الغوث، آذار1995).

تبرعت وزارة الخارجية الأميركية في العام 1993 م بحوالى بليون دولار إلى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للمساعدة في تمويل برامج التعليم والصحة والتوظيف التي تخدم 4,2 مليون لاجئ فلسطيني. http://usinfo.state.gov/arabic .

3.4.6 *الفترة الانتقالية في مسيرة السلام وبرنامج وكالة الغوث.*

اقترحت رئاسة وكالة الغوث على الدولة المانحة في حزيران 1994 أن تتبنى الوكالة برنامجاً يستمر لمده 5 سنوات بسبب أن ذلك يتفق والمدة الزمنية الباقية من الفترة الانتقالية من مسيرة السلام الثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيلية. والإجماع على أهمية الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وبسبب عدم الاستقرار أيضا بتوقعات ميزانية الوكالة وكان التقدير أن ميزانية الوكالة سترتفع من363 مليون دولار أمريكي في عام 1995 إلى 419 مليون دولار أمريكي في عام 1996 ولهذه الغاية قرر الأمين العام للأمم المتحدة في حزيران 1994 نقل مقر الوكالة من فينا إلى غزة في صيف عام 1995 ولكن الوكالة استطاعت حتى هذا التاريخ نقل الكثير من أجهزة الرئاسة التي يتوقع أن تكمل في صيف عام 1996 وقد تم تمويل عمليات النقل من الدول المانحة.من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فقد اقترحت رئاسة وكالة الغوث على الدول المانحة في حزيران عام 1994تبني برنامج يستمر لمدة 5 سنوات لأن ذلك يتفق والمدة الزمنية الباقية من الفترة الانتقالية من مسيرة السلام الثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، و وضعت ميزانية تقريبية قيمتها 419مليون دولار عام 1996مرتفعة من363 عام1995 واثر ذلك قرر الأمين العام نقل مقر خدمات الوكالة من فيينا إلى غزه.

خارطة رقم (1.6) تظهر وضع فلسطين منتصف العام 1998

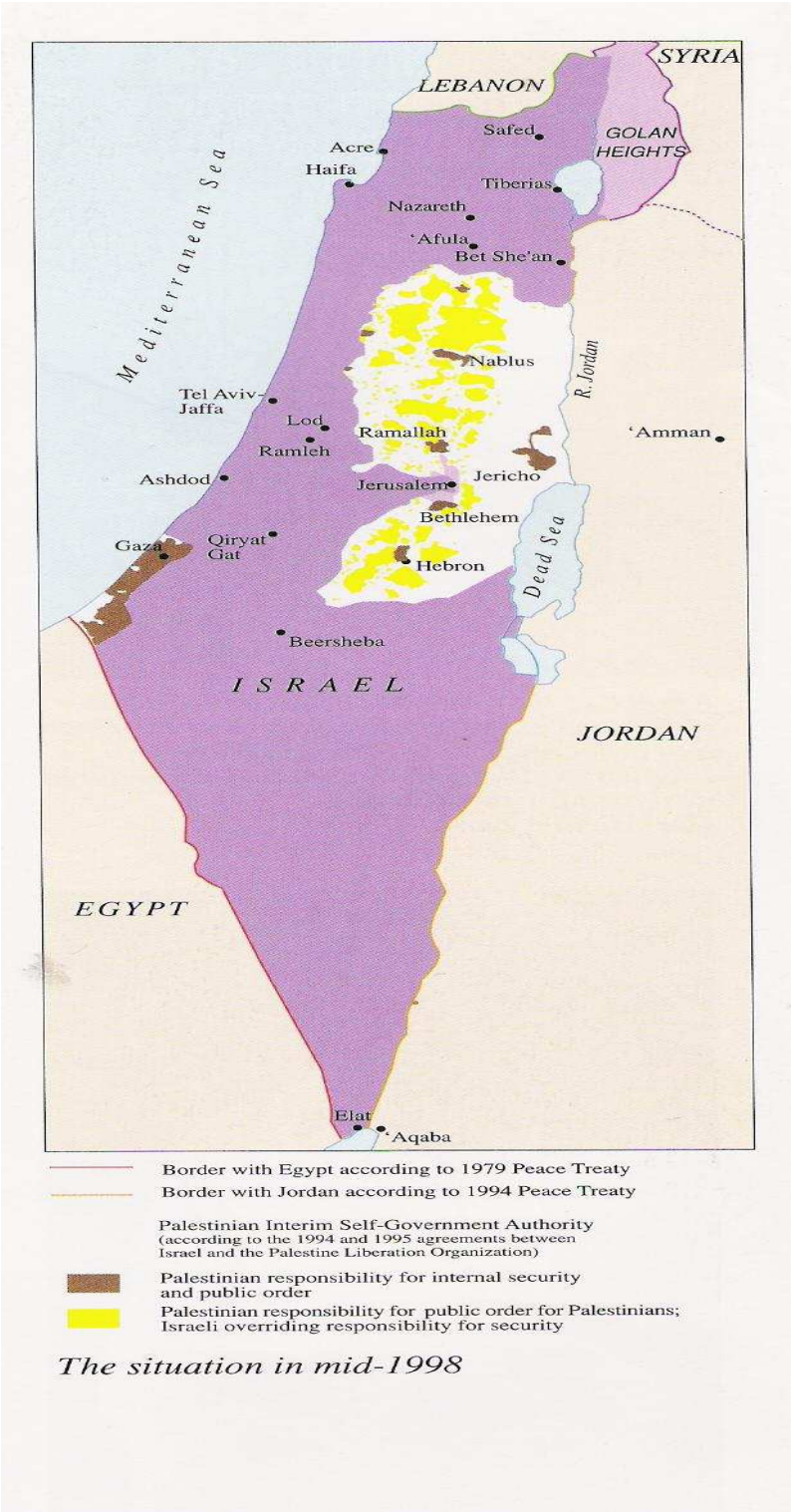

المصدر (kedar,1999)

4.4.6 اللاجئون واتفاقية واي ريفير

في ملف الاتفاق الائتلافي بين حزبي العمل وميرتس نجد أنهما يعارضان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي هذا الملحق نجد نص " سنعمل على مساعدة الشعب الفلسطيني لإقامة إطار فدرالي أو كنفدرالي مع الأردن أو إقامة دوله فلسطينية مجردة من السلاح ولو قرأنا مواقف حزب العمل حول فكرة الكيان الفلسطيني حسب الاتفاق الذي تم بين حزب العمل وتكتل الليكود في كانون الثاني 1997 نجد أن الطرفين أكدا في اتفاقيهما أن الحوار مع الجانب الفلسطيني يجب أن يبقى مفتوحا يؤدي إلى أنشاء كيان فلسطيني تحدد سيادته في المفاوضات النهائية ويكون هذا الكيان منزوع السلاح وبلا جيش ويؤسس الكيان الفلسطيني قوى شرطيه لتلبية حاجات الأمن الداخلي والنص الأهم في هذا الاتفاق أنه ليس لأي جيش اجنبي ان يتخذ له مواقع داخل حدود الكيان الفلسطيني وليس من حق هذا الكيان أن يوقع اتفاقا عسكريا أو أي اتفاق يهدد أمن إسرائيل، ومن النص نقرأ أن التزام الفلسطيني ي هذه الشروط سيؤدي إلى الاعتراف بحقهم في تقرير المصير. ومع هذا قد قبل الفلسطيني هذه الشروط ولكن إسرائيل لم تمنعهم حق تقرير المصير.(زريق، 1997).

في1-2-1998 قدمت الإدارة الأمريكية مبادرة لإخراج عملية أوسلو من جمودها تقوم على " مقاربة المراحل المتوازية " أي على نهج التوازي في تطبيق الالتزامات بين الجانبين وفقا لجدول زمني محدد يستغرق 12 أسبوعا موزعه على ثلاث مراحل تقوم على دمج نبضتي إعادة الانتشار الأولى والثانية لتحويل13,1 % من منطقة "ح" إلى منطقتي "ب" و "أ"مع تجاهل النبضة الثالثة من إعادة الانتشار وأحالتها إلى البحث في إطار لجنه ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفاوضات الوضع الدائم. (عبد الكريم، 2000).

البند الرابع من اتفاقية " واي ريفر " ينص على أنه يستأنف الفريقان فورا مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة وسيبذلان جهدا حاسما لتحقيق الهدف المتبادل وصولا إلى اتفاق بحلول 4/ أيار /1999 وستكون المفاوضات مستمرة دون انقطاع. وأعربت الولايات المتحدة عن نيتها في تسهيل المفاوضات.

إن الجهود الأمريكية تحقق انفراجا مؤقتا لعملية أوسلو لكنه لم ينجح في الإخراج عن المأزق الأكثر تعقيدا وصعوبة إذ تعذر التوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع الدائم وتطبيق " اتفاق واي " تسوغ قبل تجاوز استحقاق 1999-5-4 بدعوى انتظار تنفيذ الجزء الرئيس من نسبة إعادة الانتشار.

إن اتفاق " واي ريفر " أدى إلى خلق صعوبات نحو إعلان السيادة الوطنية وتتمثل
ا–انه يمس بالوحدة الوطنية " المطالبة بمحاربة الإرهاب ".
ب– إضعاف التعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال.

جاء في رسالة من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات 1998-10-29 " توضع بان الولايات المتحدة هي بمثابة محكم في حالة نشوب خلاف بين إسرائيل والفلسطينيين حول تنفيذ الالتزامات الفلسطينية " " شراكتنا في سيرة إحراز هذا الاتفاق، ساعدت في تعزيز العلاقات الأمريكية –الفلسطينية في 1998-10-23 " الولايات المتحدة تعترف بأن المباحثات حول التسوية الدائمة ستكون حيوية لإحراز سلام إسرائيلي –فلسطيني ثابت ودائم نحن مستعدون حسب طلب الطرفين المساعدة في هذه المباحثات من أجل خلق الجو المناسب لإجراء المفاوضات بصورة حثيثة وبهدف خلق جو مناسب لإنجاح المباحثات فإن الولايات المتحدة تواصل توضيح أهمية الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تحدد سلفا أو تدفع القضايا التي ستبحث في مفاوضات التسوية الدائمة.(عبد الكريم، 2000) .

في رسالة من كلينتون إلى عرفات26-4-1999 " لقد قام اتفاق اوسلو على مبدأ التبادلية، على أن يكون للمفاوضات دور أساسي في تحقيق تطلعات الفلسطينيين في هذا الوقت تزعزع إلى حد بعيد التعاون الفلسطيني –الإسرائيلي – الضروري جدا من اجل صنع السلام – أن الاتفاق الذي ساهمنا في وضعه بينك وبين رئيس الحكومة نتنياهو في " واي "حمل معه ضمانات كبيرة للمستقبل لقد تم تنفيذ المرحلة الأولى، ولكن للأسف الشديد فان المرحلتين الثانية والثالثة لم تتحققا بعد".

" من الضروري أن يتقدم الفلسطينيون والإسرائيليون في عملهم الهام في مفاوضات الحل الدائم وكما اتفق عليه الطرفان في وثيقة إعلان المبادئ فان المفاوضات ستشمل الموضوعات المتبقية بما في ذلك القدس اللاجئون المستوطنات الترتيبات الأمنية الحدود والعلاقات التعاون مع الجيران الآخرين وموضوعات أخرى مشتركة ". (النهار البيروتية5-5-1999).

في 6–7– 1999مع وصول زعيم حزب العمل الإسرائيلي يهود باراك إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في أول خطاب ألقاه بعد فوزه أكد أن لا عودة إلى حدود العام 1967 وان لا تقسيم للقدس ولا تفكيك للمستوطنات ولا لوجود جيش أجنبي غربي نهر الأردن سوى الجيش الإسرائيلي

وهو ما وصف ب" لاءات باراك الأربع " أما " لا " الخامسة التي لم يتطرق إليها فاعتبرت " لا عودة اللاجئين " (السفير –بيروت، 19-5-1999).

عندما انزلق الرئيس الأميركي أثناء المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك في رده على سؤال حول مصير اللاجئين الفلسطينيين قال " يأمل أن يصبح الشعب الفلسطيني حرا، ويشعر بأنه حر في العيش حيث يشاء "(الأهرام3-7-1999).
رد المتحدث باسم باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية رفض بلاده لهذا الموقف داعيا الإدارة الأميركية إلى تصحيحه وإزالة ما أحدثه من سوء فهم والتباس، فسارع إلى البيت الأبيض للتأكيد على موقف الولايات المتحدة من هذه القضية وأن حلها يبقى رهنا بما يتوصل إليه الطرفان من اتفاق في مفاوضات الوضع النهائي.(الحياة اللندنية، 1999).
إن قضية اللاجئين مع بقية قضايا النهائي مددت من عمر الفترة الانتقالية من اتفاق أوسلو.

ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة تمت التحركات التالية بخصوص اللاجئين
1–ففي لجنة العمل الخاصة باللاجئين والتابعة للمفاوضات متعددة الأطراف نجح الجانب الإسرائيلي وبدعم أميركي في استبعاد القرار 194 الذي يكفل اللاجئين حقهم في العودة.
2–كما لجأت وكالة الغوث إلى تقليص خدماتها وإعادة النظر بجانب منها وبتعريفاتها ومحدداتها بما في ذلك تحميل اللاجئين أنفسهم جزءا من التكاليف المالية للخدمات.
3–فشلت اللجنة الرباعية الخاصة باللاجئين بتحقيق خطوات ملموسة فحتى الآن لم تضع تعريفا محددا للاجئ.
4–منذ اتفاق أوسلو جمدت السياسة الأمريكية العمل بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.(عبد، الكريم، 2000)

تركز العملية التفاوضية الثنائية التسوية بدءاً من أوسلو(ا)1-9-1991 , أوسلو(2) 9-1995-28 واتفاق واي ريفير الثاني 1-9–1999على رسم الحدود وإرساء القواعد الأساسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تاركة الكثير من القضايا الأساسية والحيوية معلقة وتخضع في النهاية لتفسير الطرف القوي في معادلة ميزان القوى وكما تحتوي هذه الاتفاقيات التي صيغت بأسلوب مطاطي وبطريقة فضفاضة مما جعل فيها المجال واسعا لتقديم تاويلات وتفسيرات مستقبلية مختلفة وربما حتى متناقضة تماما، لقد استمر التعامل مع قضية فلسطيني الخارج أثناء مفاوضات أوسلو وما تلتها من مفاوضات عزز صعوبة عودة هؤلاء اللاجئين بعد أن تضمنت هذه الاتفاقيات أن قضيه اللاجئين سيتم بحثها في الحل النهائي.

أي أنها ستبحث في مرحلة لاحقة كما يقول علم التفاوض " أي أنها محل تفاوض ومساومة " وهذا يعني إمكانية تقديم الطرف الفلسطيني تنازلات وهذه التنازلات قدمت في اتفاقية وثيقة جنيف التي عقدت بين ياسر عبد ربه ويوسي بالين24-7 –2002 كذلك اتفاقية الإطار بين د.سري نسيبة وعومي ألون التي وقعت في عام 2006 والتي من أهم نصوصها التنازل عن حق العودة عزز توقيع هذه الاتفاقيات رأيا عاما أجمعت عليه قوى إسرائيلية بشأن عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم حوالي6000.000 كما أن مسار التسويات السياسية أكد من أن تأجيل البحث في هذه القضايا يمكن الحكومة الإسرائيلية من الاستمرار في فرض حقائق جديدة برامجها الصهيونية التوسعية (عبد الكريم، 2000).

وتبين من ذلك أنه على الرغم من توقيع معاهدات السلام بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي إلا أن دعاة إسرائيل الكبرى في كل من إسرائيل والولايات المتحدة أثاروا موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المستضيفة مرة أخرى كما أصدرت هيئات شبه رسمية سيناريوهات لعملية إعادة التوطين الفلسطينيين في الدول العربية وقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عقب تسلمها حقيبتها أن معاودة قبول العراق في الأسرة الدولية مع رفع الحظر عنه تتطلب تأييد مشروع سلام الشرق الأوسط على الصعيد ذاته تجري اتصالات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية لترتيب استيعاب ذوي الكفاءات من اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج وتسريب الإدارة الأمريكية بين الحين والآخر معلوماتها عن مشاريع خاصة باستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الثلاث سوريا، لبنان، الأردن، وكي نكون على دراية بدراسة هذه الأحداث فان التحركات الأمريكية تتم دون الأخذ بالاعتبار أصحاب الشأن أنفسهم.

يتبين أنه وفقا لما هو مخطط في اتفاقيات أوسلو فان محادثات الوضع النهائي ستكون في أيار 1996 وأن قضية اللاجئين واحده من الأمور التي ستبحث في هذا الإطار ولكن سقف التوقعات الفلسطينية والعربية في موضوع اللاجئين محكوم بإدراكهم للإمكانيات المتاحة أمام الحل العادل كما يرونها. وأن هذا الإدراك ستدخل في تشكيله حقائق الوضع الراهن السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة وتناسب القوى الإقليمية والدولية وفي أفضل الأحوال ستبقى قضية اللاجئين دون حل إلا إذا كان المعروض من التعويضات الفردية والجماعية على اللاجئين والدول المضيفة يعادل قيمة الممتلكات الفعلية التي تركها اللاجئون وراءهم حين مغادرة أراضيهم في سنوات الحرب ابتداء من سنة 1948 وكان تعويضا مناسبا للدول المضيفة التي تحملت من التكاليف الفعلية الكثير سواء ما كان له علاقة باستقبال اللاجئين وإغاثتهم أو أثناء عملية التكيف الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي.كما أن قيمة هذه التكاليف ليست صعبة إذ يمكن التوفيق بين تقديرات أردنية وعربية لهذه التكاليف فيمكن اعتماد قيمة المساعدات التي تلقتها إسرائيل من كافة الأطراف الدولية عبر تاريخها لاستيعاب عدد من اليهود المهاجرين إلى فلسطين مماثل لعدد اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في البلاد المضيفة حسب إحصاءات وكالة غوث اللاجئين.بالإضافة إلى قيمة الممتلكات الخاصة باللاجئين حسب تقديرات اللجنة الإسرائيلية لها في عام 1949.وللوصول إلى قناعة عامة بين اللاجئين وكل العرب الآخرين فان التعويض بهذا الشكل مضافاُ إليه حرية متروكة لهم تقدير جدوى العودة إلى مناطق الحكم الذاتي، فمن الممكن أن تحل المشكلة حلا مقبولا فانه لا بد من التأكيد على أن سلاما عادلا فيه كل مسائل النزاع والمحرك الأول لمثل هذه القناعة والتي بدونها سيبقى أي حل قسريا ومفروضا وخطرا على أمن جميع الأطراف في الشرق الأوسط وحتى نصل إلى تلك القناعة الهدف أن يأخذ الأطراف بالحساب موضوعين اثنين قد يكون لهما دور فاعل في حسم كل القضايا المطروحة على طاولة الوضع النهائي وهما:

أولاُ: أن تكون القيادة الإسرائيلية تعمل على استغلال وكسب الوقت حتى تتمكن في لحظة من إنهاء عملية السلام والإبقاء على الوضع القائم في الأراضي المحتلة في نطاق حكم ذاتي محدود جدا في سياق سيادة إسرائيلية معونة،أو مجزأة، وفي سياق عدد من الحدود السيادية و،الأمنية، والاقتصادية، والاستثمارية للموارد الطبيعية بما يحول منطقة الحكم الذاتي الى محمية إسرائيلية، والسلطة الفلسطينية إلى إدارة أمنية إسرائيلية تكون وظيفتها إثارة الأحقاد بين الفلسطينيين ومحركا للاقتتال الداخلي بينهم وقد تكون حكومة حزب العمل أو حكومة وحده وطنية تتحدث بالسلام وتمارس عكسه مما يسبب تأخير في قيام السلام الحقيقي يكون آثره الأول واقعا على ملايين اللاجئين الذين سوف يكون عليهم أن ينتظروا حلا لقضيتهم.

ثانياُ:أن يكون الشعب الإسرائيلي غير قادر على المماطلة فيأتي حكم اليمين الإسرائيلي الذي كان يعلن دائما بأن الحكم الذاتي " مزرعة تجارب" حسب أسلوب تعبير شمعون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي في دفاعه عن اتفاقات أوسلو في الكنيست بتاريخ 1993-9-23وان المزرعة فشلت فمن الضروري التعامل معها على أنها غير موجودة أو انه يمكن الركون إلى سياسة طويلة المدى لإيصال المفاوضات إلى نهايتها وفي هذه الحالة فإن اللاجئين سيبقون معلقين في وضع مهدد بعدد من التطورات.

ولكن تجدر الإشارة إلى ما قاله الرئيس السادات "أن 99% من أوراق السلام والحرب في يد الولايات المتحدة الأمريكية".و من أجل إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب إحصائهم وتشكيل لجنة أراضي تتلقى الوثائق من إدارة أراضي إسرائيل، وصولا إلى تولي وكالة غوث

اللاجئين مهمة إعادتهم لأوطانهم، و توطينهم، بما يقتضيه ذلك من خطة شـــاملة تتضـــمن تـــامين الأرض، وحدات سكنية، بنى تحتية، مؤسسات تعليمية، اجتماعية فرص عمل تمويل،...
أما الاحتيال على حق العودة بإعادة رمزية تحت عنوان لم شمل العائلات كما عرض فـــي كامـــب ديفيد فإنه لا يحل القضية ففي حين الحكومات الإسرائيلية تحض على استقدام المزيد مـــن اليهـــود وتخصص الميزانيات لهم في حين تغلق البوابات والحدود أمام عودة الشعب الأصـــلي.(قطـــامش، 2001)

5.6 اتفاقية كامب ديفيد الثانية عام 2000

منتجع كامب ديفيد هو منتجع الاتفاقيات كما يطلق عليه، وهو المنتجع المشهور الذي وقعت فيه اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل واليه نسبت وسميت باسمه. ومباحثات كامب ديفيد الثانية هي مباحثات جرت في صيف العام 2000 بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي في ذاك الوقت ايهود باراك والرئيس الأمريكي وقتها بيل كلينتون.
وهذه المباحثات كان الفشل الذريع يطاردها منذ بدايتها بسبب عدم الإعداد لها ولان ما طرحه باراك وكلينتون لم يكن ليقبل به الفلسطينيون بأي حال من الأحوال. ومعلوم أن مباحثات كامب ديفيد الثانية هذه قد خلصت إلى الفشل والخيبة، وحمل الإسرائيليون والأمريكيون مسؤولية فشلها إلى الجانب الفلسطيني الذي لم يكن ليرضى أبدا بتوقيع أية اتفاقية تنتقص من السيادة الفلسطينية على القدس أو تسقط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم وبلداتهم التي هجروا منها.(جريدة الأهرام 2007/10/8م **فلسطينياً** : الوفد الفلسطيني المفاوض حدد الأسس والثوابت التي ستجري على أساسها هذه المفاوضات، وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين فقد أكد الجانب الفلسطيني على أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن أن يتم إلا بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
إسرائيلياً : حمل باراك معه إلى المفاوضات لاءاته المعروفة وخطوطه الحمراء – معارضة أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية لاسرائيل في احداث مشكلة اللاجئين، معارضة حق العودة كما ورد في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 194، المطالبة بإعادة توطين اللاجئين في الدول العربية او أي دولة ثالثة – متسلحاً بدعم وتأييد المعارضة السياسية الإسرائيلية له.
وفيما يتعلق بموضوع اللاجئين والتي هي مدار البحث وموطن الدراسة فقد كان الخلاف يتجلى حول تحديد المسؤولية عن مشكلة اللاجئين وحق العودة. (Rubinstein,2000:p4)

وقد كانت حكومة باراك مستعدة للموافقة على عودة حوالي مئة ألف لاجئ فلسطيني على مدى عشر سنوات، ولكن تحت عنوان لم شمل العائلات والحالات الإنسانية فقط.

وقد أعلن باراك في أكثر من مناسبة أن إسرائيل لا تتحمل أي مسؤولية تاريخية أو أخلاقية عن مشكلة اللاجئين.(http://www.islamonline.net)

1.5.6الدور الأمريكي في انهيار المفاوضات وفشلها

لقد ظهر بشكل جلي وواضح من خلال سير العملية التفاوضية في كامب ديفيد أن الجانب الأمريكي لم يكن راعياً أو وسيطاً إنما كان وبامتياز حليفاً ينسق مع الإسرائيليين في المفاوضات. رغم الجهد الأمريكي الدؤوب للوصول إلى نتيجة واتفاق. وقد طرح كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكيـــة أن قضية اللاجئين هي قضية إنسانية وليست سياسية، وان على الدول العربية تحمل مسؤولياتها لحـــل هذه المعضلة. وقد بدا الاستعجال ظاهراً على إدارة كلينتون لعقد قمة كامب ديفيد وتحقيق نتائج منها رغم عدم نضوج الظروف السياسية في ذلك الوقت لإبرام اتفاق نهائي.

وفي ظل رفض باراك لتنفيذ انسحابات متفق عليها أنّى للفلسطينيين أن يصدقوا ادعاءاته المتكـــررة برغبته في تحقيق سلام عادل وشامل. وفي المقابل أشاع الأمريكيون انطباعاً مفاده أن الفلسطينيون لا يريدون سلاماً، بل يريدون فرض شروط تعجيزية لا يمكن قبولها ويريدون أيضا تـــدمير دولـــة إسرائيل.

وتؤكد المعاينة الدقيقة والمتفحصة للأحداث أن المواقف الإسرائيلية المتصلبة والموقف الأمريكي المنحاز كانا السبب الرئيس وراء انهيار المباحثات وفشلها. (Rubinstein,2000:p4)

وانتهز الرئيس الراحل عرفات أكثر من مناسبة وأبدى استيائه من تسرّع الرئيس كلينتون في الدعوة للقمة. وقلل من احتمال نجاح مفاوضات كامب ديفيد، وتعهد علنا للشعب بالتمسك بالثوابت كما أقرتها المؤسسات التشريعية الفلسطينية والشرعية الدولية. وقال في المجلس المركزي: "إن حقوقنا معروفة ولن نحيد عنها، ولا ياسر عرفات ولا أي زعيم فلسطيني أو عربي يمكنه التنازل عن الحقوق الفلسطينية في القدس، ولا أحد يستطيع التصرف بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض التي ثبتتها قرارات الشرعية الدولية." وكان واضحا لأعضاء المجلس أن أبو عمار يريد بيانا متشددا يتسلح به في المفاوضات. واصدر المجلس بيانا يوم ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٠، راجعه عرفات كالعادة وعدله، وجاء في القرارات(٤٨) "إن المجلس المركزي يؤكد على قراراته السابقة الخاصة بقضايا مفاوضات الوضع النهائي ويؤكد على "التمسك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم تطبيقا للقرار ١٩٤ ورفض توطينهم وحرمانهم من حق العودة."

وقد شكل الوفدان المفاوضان ثلاث لجان : الأولى خاصة بالقدس، والثانية خاصة بقضايا الحدود والمستوطنات والأمن، والثالثة خاصة بموضوع اللاجئين. وكلف الرئيس الراحل عرفات الرئيس الحالي محمود عباس بقيادة لجنة اللاجئين. (مجلة الطليعة،1 تموز 2002) وقد كشف الرئيس عرفات خلال المباحثات للرئيس كلينتون انه لا يستطيع التصرف بمصير القدس واللاجئين بمفرده، وانه لا بد من العودة لأخذ رأي عدد من الزعماء العرب. وان الجانب الفلسطيني على استعداد للاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً القرار 194. وتأكد الرئيس كلينتون في اللقاءات أن قضايا الخلاف شائكة وحساسة ولها أبعاد رمزية عند الطرفين وخاصة قضيتي القدس واللاجئين. وظهر له أن قدرة باراك وعرفات على التصرف بهما محدودة وحلهما لم ينضج وليس بمقدورهما تقديم تنازلات تقرب الواحد منهما من الحدود الدنيا التي تلبي قناعة الآخر وتحقق له أهدافه الإستراتيجية وتمكّنه من تمرير الاتفاق في إطار مرجعيته الرسمية والشعبية.

وفي احد اللقاءات التي ركز فيها الرئيس كلينتون على حل قضية اللاجئين، تحدث عرفات عن خصوصية وضع اللاجئين في لبنان وضرورة إعطائهم أولوية في المعالجة وشرح هذه الخصوصية وموقف القوى اللبنانية من تجنس اللاجئين الفلسطينيين. واستفسر كلينتون عن العدد، وبعد سماع الرقم ٣٨٠ ألف لاجئ قال كلينتون بحضور باراك انه يمكن تنظيم عودتهم في غضون ١٠سنوات، "حسب رواية عرفات"، وكان يعني حصر العودة إلى إسرائيل في هذا العدد فقط. وصمت باراك واعتبر عرفات صمته موافقة على عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى أرضهم التي صار اسمها إسرائيل تحت رعاية الإدارة الأمريكية.

2.5.6 الانتفاضة الثانية تعقد حل قضية اللاجئين

ومع تفجر "الانتفاضة" الثانية دخل الصراع حول الحل النهائي وبخاصة الاستيطان والقدس واللاجئين مرحلة جديدة.بعد ذلك رفعت الإدارة الأمريكية وتيرة ضغطها على الرئيس مبارك لترتيب قمة تجمع عرفات وباراك وألح كلينتون على عقدها في الأراضي المصرية. وفضل عرفات تأجيلها إلى ما بعد القمة العربية. إلا أن كلينتون رفض وأصر على موقفه ومارس ضغوطا قوية على عرفات لتغيير موقفه. واستجاب عرفات للضغوط ولم يشأ نسف بقايا جسور العلاقة مع إدارة كلينتون. وبعد التشاور حدد يوم ٢٠٠٠/١٠/١٦ موعدا لانعقادها، أي قبل اقل من أسبوع من موعد

القمة العربية. وانتزع عرفات بمساندة مصرية موافقة أمريكية على مشاركة أمين عام الأمم المتحدة ومندوب عن المجموعة الأوروبية إضافة لمصر والأردن.

يوم ١٦تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، التقى في شرم الشيخ كل من الرئيس كلينتون وباراك وعرفات ومبارك والملك عبد الله الثاني وخفير سولانا عن المجموعة الأوروبية والأمين العام للأمم المتحدة. وتركز النقاش حول وقف العنف والاشتباكات الجارية بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين ولم يتم التطرق لقضايا الحل النهائي وضمنها الاجئين. ولم يتمكن الرئيس كلينتون الخروج من القمة باتفاق، وأنهاها ببيان أمريكي يوم ٢٠٠١/١٠/١٧، تضمن دعوة الطرفين إلى التهدئة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل يوم ٢٠٠٠/٩/٢٩.(نوفل،2005)

6.6 السيناريوهات الممكنة لحل مشكلة اللاجئين

من خلال استعراض الاتفاقيات والمحادثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي نجد أنها وضعت إطاراً عاماً لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لكنها لم تقر بحقهم في العودة واستعادة الممتلكات والتعويضات. وإعلان المبادئ في العام 1993 واتفاقية العام 1995 نصت على أن قضية اللاجئين والمهجرين سوف تعالج من بين قضايا الوضع الدائم، وفي هذا المجال فإننا نرى أن التوصل إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتم من خلال الحلول التالية مجتمعة .

1 –العودة الطوعية إلى الوطن "إن العودة الطوعية إلى الوطن بسلام وكرامة هي الحل المفضل لأي وضع لاجئ، فاللاجئون القادرون على العودة إلى الوطن يعرفون مسبقا الثقافة و أساليب الحياة هناك، فالجمعية العامة في عام 1994 اتخذت قرارا يتعلق بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كررت فيه القول أن العودة الطوعية إلى الوطن، متى كانت ممكنة هي "الحل المثالي لمشكلات اللاجئين "(UNHCR:1993:p117).

ومنذ الحرب العالمية الثانية تزايدت إمكانية العودة الطوعية للاجئين إلى وطنهم في عدد من الحالات، اثر إعلان الاستقلال لعدد من المستعمرات السابقة و ذلك ما حدث عند عودة اللاجئين إلى بنغلادش بعد إنشائها في 1971 كانون الأول، ففي غضون أربعة أشهر عاد من الهند أكثر من عشرة ملايين لاجئ إلى ديارهم، و كذلك في انغولا و موزامبيق و زيمبابوي.

إن عودة اللاجئين إلى دولهم كان جزءا مهما في التحول إلى عملية السلام ففي أميركا الوسطى كانت العودة إلى الوطن عنصرا أساسيا مهد للتسوية السياسية التي وضعت حدا للحروب الأهلية وعاد اللاجئون الكمبوديون من تايلاند إلى بلدهم الذي مزقته الحرب.(تاكنبرغ، 2003).

فبعد فرار اللاجئين الفلسطينيين، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قـرارا يقضـي بوجـوب السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، لكـن غيـاب السلام عن المنطقة حال دون تنفيذ هذا القرار، وفي الوقت نفسه احتـل الإسـرائيليون أراضـي اللاجئين وبيوتهم.

يتبين في حيثيات القرار العودة الطوعية إلى الوطن بمعنى العودة إلى القرى والمدن الأصـلية أو حتى المنازل نفسها، قد تصبح في النهاية خيارا لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زال لديهم أقارب في تلك الأماكن.

معظم اتفاقات السلام في العالم قضت بتوفر حل دائم لقضية اللاجئين والمهجـرين، أقـرّت بحـق العودة إلى الديار الأصلية، وهذا يشمل اتفاقيات مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسـنة والهرسـك، طاجكستان، جورجيا، بروندي، رواندا، ليبيريا، سـيراليون، موزمبيـق، كمبوديـا، وغواتيمـالا. بالإضافة إلى أن العديد من الاتفاقيات أقرت بحق اللاجئين والمهجرين في اختيار مكان الإقامة في دولة المنشأ دون التدخل وممارسة الضغوط. الصفة الطوعية لعملية العودة يجب أن تزود اللاجئين بجميع المعلومات اللازمة لهم لاتخاذ الخيار الأنسب لهم وتقرير مستقبلهم. كما حددت الاتفاقيـات بأن اللاجئين يجب يعودوا في ظل أجواءٍ من الأمن الشخصي والاقتصادي والاجتماعي وبكرامة. .(UNHCR:1995:p174)

كما حددت هذه الاتفاقيات وجود أو إنشاء مؤسسات دولية، أو وطنية، أو محلية مهمتها تسهيل عملية تنفيذ العودة، واستعادة الممتلكات. وأخيراً، بعض الاتفاقيات (بما فيها اتفاقيات البوسـنة والهرسـك) أنشأت صندوقاً خاصاً لتعويض اللاجئين غير الراغبين فـي العـودة ولتعويضـهم عـن منـازلهم وممتلكاتهم.

2-الدمج المحلي : بمعنى التوطين في بلد اللجوء الأول الذي غالبا ما يكون بلـدا مجـاورا ذا قـيم حضارية مشتركة، مع أنه ليس هناك ما يلزم الدول المضيفة بالسماح للاجئين بالبقاء، أن اعتـراف السلطات المختصة باللاجئ يكون كافيا لمنحه حق الإقامة.حتى أن بعض الدول أبدت استعداد لتوفير الدمج المحلي كحل دائم لأعداد كثيرة من اللاجئين وكان ذلك تمهيدا لعودتهم الطوعية إلى الـوطن، لكن كثيرا ما أدى هكذا الدمج غير محدد الأجل إلى تحقيق الدمج الكامل، و التجنس فـي المجتمـع المضيف.

ومن الطبيعي أن نجاح خطط الدمج المحلية يرجع إلى تعزيز المساعدة الدولية لتخفيـف المشـكلات الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي تواجه الدول المضيفة.وستساهم في إعادة إسـكان اللاجئـين وإزالة الأغلبية العظمى من المخيمات وتنميتها كي لا تبقى مختلفة عن التجمعات السكانية المدنية أو

الريفية، أن النفي المطول قد تحفز على الدمج المحلي في الدول العربية كبديل عن "العودة" للبعض. (Takkenberg,1995:p83)

أعلن الأردن في وقت سابق بأنه سيسمح للمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، ليصبحوا مواطنين في فلسطين أو البقاء في الأردن، ومن المرجح أن تمنح سورية الفلسطينيين الذين أقاموا بالبلد لفترة طويلة، خيار التجنس، أما في لبنان فمن المستبعد الموافقة على تجنس الفلسطينيين هناك على نطاق واسع. أن على لبنان أن يسهل السماح باستمرار إقامة الفلسطينيين كمقيمين دائمين أو لفترة طويلة، شرط الحصول على جنسية الدولة الجديدة بما يضمن إبعاد "العناصر غير المرغوب فيها" في حالات فردية في المستقبل.

3- إعادة التوطين في بلد ثالث هي الحل الوحيد للاجئين غير القادرين إما على العودة إلى بلدهم الأصل وإما العيش الأمن في بلد اللجوء وهذا الخيار تفرضه على دولة اللجوء. الأول عوامل متعددة بما فيها الضغوط السياسية والاقتصادية والعرقية ولا يتخذ قرار إعادة توطين اللاجئ عادة إلا في حال غياب خيارات أخرى، من اللاجئين الذين جرى إعادة توطينهم، اللاجئين العراقيين الذين كانوا ضحايا للتعذيب الأمر الذي اقتضى إعادة توطينهم في تركيا والمملكة العربية السعودية و كذلك الحال بالنسبة إلى اللاجئين الصوماليين في كينيا الذين عانوا جراء التعذيب أو الإعاقات الناجمة عن الحرب.(UNHCR:1993:p45) .

4- من أجل إنهاء مشكلة اللاجئين لا بد أولا من إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه وفقا لحدود الرابع من حزيران لعام 1967 باعتبارها دولة ذات سيادة في وضع يمكنها من تحديد مواطنيها ويمكن المواطنين في الشتات من ممارسة حقهم في العودة إلى الوطن، وكذلك السماح لعدد من اللاجئين العودة إلى ما يعتبر إسرائيل وقد يكون ذلك مقبولا من قبل إسرائيل لان خطة لم شمل العائلات كان منذ عام 1949.

أما التعويض فمنذ بداية الصراع دعا قرار الأمم المتحدة رقم 194 إلى نوعين من التعويض

أ-تعويض اللاجئين الذين" يختارون عدم العودة "إلى ديارهم في إسرائيل.

ب- التعويض عن كل خسارة في الأملاك أو أي ضرر لحق بها، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة" يتعذر دفع تعويضات فردية للاجئين المعنيين ويتوقع أن دفع التعويضات سيفيد إعادة تأهيل اللاجئين وإعادة إسكانهم بصورة أوسع.(تماري، 1996)

إن المرونة في تطبيق الخيارات المتعددة للتوصل إلى حل شامل في مصلحة جميع الأطراف ويجب أخذ نيات اللاجئين جديا بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

1.6.6 نص المبادرة العربية كأحد السيناريوهات المحتملة لتبنيها أمريكيا

في ما يلي النص الحرفي لمبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002، : أن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشر – إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد .

وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذا لقراري مجلس الأمن (242و 338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية .وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل

وانطلاقا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف :

1–يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.

2- كما يطالبها القيام بما يلي-:

أ – الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان .

ب– التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم194

ج– قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية .

3– عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي :

أ – اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

ب– إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل .

4– ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة .

5– يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار .

6– يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة .

7– يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.http://www.alriyadh.com/2007/03/27/article236483.html

الفصل السابع: مناقشة النتائج والتوصيات

1.7 مقدمة

حاولت الدراسة تزويدنا بالإجابة عن السؤال الرئيس والذي حمل في طياته استفسارا يدور حول كيفية صياغة السياسة الأميركية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال العقود المنصرمة، وكيف تطورت وما العوامل التي أثرت عليها؟ وهل أثرت مصالح أمريكا في المنطقة والعلاقات الأميركية –الإسرائيلية الحميمة في تبني موقف إسرائيل لحل قضية اللاجئين؟

وحاولت الدراسة تزويدنا بالإجابة على ذلك، ومعالجة تلك الإشكالية البحثية وذلك باستعراض للموقف الأمريكي العام، والسياسة الأميركية المنحاز لإسرائيل فالولايات المتحدة أيدت منذ البدء وعد بلفور وقبلت بالانتداب البريطاني على فلسطين الذي أقرت أحد بنوده بشرعية إنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين وسهلت من القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين، وما أن حل عام 1948 والإعلان عن قيام دولة إسرائيل حتى تمكنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء على ما مجموعه 77,4 % من أراضي فلسطين قسرا وهجرت الفلسطينيين بحيث لم يتبق منهم سوى 156 ألف مواطن، ومنذ ذلك الوقت طفت مشكلة اللاجئين على السطح، وأصبح من العسير عودة من هجروا بسبب تدمير قراهم. وقد كان الدعم الأوروبي والأمريكي لإسرائيل في وجودها دولة يهودية خالصة سببا في تنفيذ ذلك، حتى لو كان الأمر على حساب معاناة شعب بريء من مأساتهم في أوروبا وتحديدا في عهد النازية.وما كان لهذه السياسات أن تنجح لولا الدعم الأمريكي و الأوروبي المعلن تارة والمخفي تارة أخرى.

فالسياسة الأمريكية ارتكزت في بادئ الأمر إزاء قضية اللاجئين منذ عام 1948 على القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الاول من نفس العام الذي منحهم حق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها والذي ينص على ما يلي: " أن للاجئين الراغبين في العودة

إلى أوطانهم والعيش بسلام مع جيرانهم أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة، وأنه يجب التعويض عن ممتلكات الراغبين في العودة ودفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي أصابت الممتلكات وإرجاعها من قبل الحكومة والسلطات المسؤولة بناء على قواعد القانون والعدالة". لكن إسرائيل قابلت ذلك بالرفض دوما بدعوى أ- الأمن الإسرائيلي ب- الرفض العربي للوجود الإسرائيلي. بل كانت تصّر دوما على توطين اللاجئين في أماكن تشردهم ولجوئهم – أي في بلاد الشتات.

ورغم تأييد أمريكا للقرار194 الصادر في كانون الاول لعام 1948 إلا أنها شجعت على توطين الفلسطينيين في الدول التي هجروا إليها متجاهله المطالب الفلسطينية بحل قضية اللاجئين بشكل عادل وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي تنصلت منها الولايات المتحدة لعدم توافقها مع السياسة الإسرائيلية التي تعارض حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم لضرورات أمنية حسب ادعائهم. وعلى أثر عمليات التهجير تم تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا" لتقديم العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين. فقد اتسمت السياسة الأميركية بمعارضة المصالح الفلسطينية وتأييد المواقف الإسرائيلية التي تجرد الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه وهي العيش بحرية في بلده وحرية العودة إليه وقت ما يشاء.

وأمام التصلب الإسرائيلي بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة كما هو متوقع بتليين مواقفها لتتناغم وتنسجم مع مواقف إسرائيل فاتجهت نحو الحلول الاقتصادية وما يسمى تحسين ظروف حياة اللاجئين كمقدمة لتوطينهم، ومحاولة جعلهم يتقبلون الأمر الواقع، ويتخلون عن حلم العودة الذي يراودهم طيلة حياتهم المريرة، بسبب البعد عن الوطن ألام. فالموقف الأمريكي تابع ومساند للموقف الإسرائيلي في هذه القضية شأنه شأن كل المواقف الأمريكية التي تنحاز إلى الحليف الإسرائيلي على حساب الحق العربي والفلسطيني.

منذ العام 1948 لم تخل المشاريع السياسية التي طرحتها الإدارات لأمريكية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي من الإشارة إلى مشكلة اللاجئين بطريقة أو بأخرى. منذ أن قدم برنادوت بمشروعه لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحتى الوقت الحاضر إلا أنه لم يفلح أي من المشاريع التي تم تداولها في الوصول إلى حل بسبب تجاهلها رغبات وطموحات الشعب الفلسطيني في حقه بتقرير مصيره.في العام 1967 احتلت إسرائيل باقي الضفة الغربية وقطاع غزة وأدى ذلك إلى موجات نزوح جديدة إلى الأردن مما أدى إلى إصدار القرار 242 الذي نص على تحقيق تسوية

عادلة لمشكلة اللاجئين، إلا أن الولايات المتحدة لم تمارس أي ضغط على إسرائيل لتطبيق هذا البند وتم تجاهله بشكل عام.

ركزت الإدارات الأمريكية في الخمسينات، والستينات، والسبعينات في مبادراتها لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مشكلة إنسانية، ولكنها ظلت دوما تدفع باتجاه توطين الفلسطينيين في أماكن وجودهم في الشتات كحل نهائي.مما جعل تلك المبادرات، والمشاريع تهمل بشكل واضح الموقف الفلسطيني، ومع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية و الاعتراف في عام 1969بها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني إذ إن المشاريع التي قدمت فيما بعد اعتمدت على إقامة دولة للفلسطينيين دون تحديد واضح لشأن اللاجئين الفلسطينيين، إذ اخذ المسار الفلسطيني يأخذ تحولا أخر ومنحنى جديدا فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية على أراضي عام 1967 وحل مسألة اللاجئين والقدس.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تعترف بالمنظمة في بداية الأمر وظلت تقف موقفا متنكرا على الصعيد العملي لحقوق الشعب الفلسطيني إبان الحرب الباردة إلا أنها مع سقوط الاتحاد السوفيتي انفتحت إلى المشكلة الفلسطينية بمنظار جديد يقوم على احتواء منظمة التحرير وإشراكها بالعمل السلمي، مركزه على إقامة دولة فلسطينية مؤجلة الحقوق الهامة، كاللاجئين وقضية القدس.ومنذ بدء التفاوض في مدريد ومرورا بأوسلو وما تبعه من اتفاقيات كان الدور الأمريكي واضحا حيث يقوم على تأجيل قضية اللاجئين، وعدم البت فيها، وذلك توقعا لإيجاد حل لها كونها مسألة حساسة، وبدأت المواقف الأمريكية تتضح في هذا الجانب وخصوصا في فترة حكم الرئيس كلينتون والرئيس بوش الابن حيث أفصحت الإدارة الأمريكية عن توجهاتها القائمة على أن عودة اللاجئين إلى الأراضي المحتلة عام1948 أمر غير قائم وأن عودة الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة عام 1967 سيكون بأعداد محدودة تسمح بغلبة الجانب الديمغرافي الإسرائيلي، في حين أن اللاجئين سينظر إليهم من قبيل التعويض والتوطين في دول الشتات. وبدأت بعض أصوات الأمريكيين تعلو بضرورة توطين اللاجئين في جنوب العراق أو الأردن.

2.7 النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

وبعد هذه الدراسة الفاحصة للمبادرات والاتفاقيات والرؤى الأميركية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فان هذه الدراسة قد أفضت إلى النتائج التالية :

*على الولايات المتحدة الأمريكية العمل لحل هذا الملف الشائك بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني والدول العربية من أجل تحقيق سلام في المنطقة.

*إلزام الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وفقا لحدود حرب 4 حزيران عام 1967 .

*على الطرف الأمريكي تبني حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية وكما تعاملت مع ملفات اللاجئين في بلدان أخرى كالبوسنة الهرسك واحترام رغبات اللاجئين.

*تقبل إسرائيل من حيث المبدأ بحق الفلسطينيين وأسلافهم في العودة إلى منازلهم وفي المقابل يقر الفلسطينيون أن هذا المبدأ لا يمكن ممارسته واقعيا داخل إسرائيل 1948 على أن تستوعب إسرائيل عدة آلاف من اللاجئين خاصة من لهم أقارب فيها.

*استمرار وكالة غوث اللاجئين بتقديم المساعدة وعملياتها الخاصة بالعناية باللاجئين الفلسطينيين.

*ستكون المخاوف التي أثارتها العملية السلمية في بلد مثل لبنان من أن ثمة قرار بتوطن اللاجئين نهائيا في أراضيه ذات انعكاس على حقوق هؤلاء الإنسانية إقرارا من الخوف وبحقهم في الحياة والعمل والحركة داخل لبنان أو خارجه والرجوع إليه.

*أن تأجيل حل مشكلة اللاجئين وبقاء اللاجئين الفلسطينيين معلقا على مبادرات وتسويات ومشاريع لم تنته أو ربما ليس في مخططات إسرائيل والولايات المتحدة أن تنهيها بما يضمن استمرار السلام كمشروع مقبول في الشرق الأوسط يضيف إلى الخطر على الأمن في المنطقة عنصرا ليس من السهل التحكم فيه خاصة إذا لجأت الدول العربية إلى استخدامهم في الصراعات بينها.

البحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين خلال المرحلة الأولى في عملية السلام "اوسلو" واستمرار إسرائيل رفض مبدأ حق العودة واستبعاد ربطه بأي مرجعية قانونية أدى إلى فشل عملية السلام وسيؤدي بها كذلك مستقبلا.

3.7 توصيات الدراسة:

من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:

أ- التوصيات العامة **للجانب الأمريكي**

1. على الطرف لأمريكي أن يتفهم طموحات وإرادة الشعب الفلسطيني، والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية.
2. عدم استمرار الإدارات الأميركية في التنكر للحقوق الفلسطينية المشروعة أن هذا التنكر عمل على إبقاء قضية اللاجئين دون حل، مما أبقى عملية السلام بعيدة المنال، فلا بد من معالجة كافة جوانب القضية للتعايش السلمي بين الأطراف وضمان عدم المساس بالحقوق الثابتة والشرعية للشعب الفلسطيني المقررة وفق قرارات الأمم المتحدة والتي تؤكد على حقه في العودة أو التعويض، وتقرير مصيره.
3. أن تجاهل الأطراف المعنية بالسلام، وعدم إبداء المرونة للوصول إلى حل دائم وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين لن يساهم في الوصول إلى سلام حقيقي.
4. على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضمن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين دون إبداء التحيز إلى أي من الإطراف.

ب-التوصيات العامة للجانب الفلسطيني للتعامل تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

1- عدم تأجيل البحث في قضية اللاجئين إلى مراحل نهائية في عملية السلام لان ذلك سيؤدي إلى فشل هذه العملية كما حدث في أوسلو.

2- التمسك بقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم194 كأساس الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

3- المطالبة بإخلاء المستوطنين من المستوطنات المقامة على اراضي الضفة الغربية وإحلال وإسكان اللاجئين العائدين مكانهم.

4- التمسك بإبقاء أعمال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في إدارة مخيمات اللاجئين.

5- المطالبة بإقامة صندوق لدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين، يطلب من المجتمع الدولي المساهمة فيه، ودفع التعويضات يجب أن يأخذ شكلين:

أ- إنشاء صندوق جماعي يعهد إلى السلطة الفلسطينية به لتنمية بنيتها التحتية، والتسهيلات المخصصة للمساعدة في استيعاب اللاجئين العائدين.

ب- إنشاء صندوق عائلي يدفع للاجئين تعويضات على قاعدة المطالب الفردية.

ج-التوصيات للجانب الإسرائيلي:-

1-عدم التمسك برفض مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي 1948 بدعوى الأمن الإسرائيلي.

2- منح اللاجئين الفلسطينيين الخيار بين العودة إلى الأراضي المحتلة عام 1948 أو التعويض.

3- إبداء المرونة في قبول الحلول المطروحة لحل قضية اللاجئين من أجل التوصل إلى سلام دائم وشامل في المنطقة دون وضع شروط مسبقة.

مراجع الدراسة باللغة العربية:

- الامم المتحدة1975: قرارات بشان فلسطين،الصراع العربي الاسرائيلي،بيروت،مؤسسة الدراسا الفلسطينية،المجلد الاول،1947-1974.
- 1967-1973، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 4.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- أبو جابر، إ.(2002):مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات.مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان،الاردن.
- أبو عامر، ع.(2002):العلاقات الدولية العلم و الظاهرة – الدبلوماسية و الإستراتيجية.(ط1)، غزه، فلسطين.
- بابادجي، ر، و، براديل، ج.(1996):حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات :المسار الفلسطيني –الإسرائيلي، 3.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- باحث للدراسات.مؤتمر ايباك 2004 ورشة عمل مفتوحة لخدمة المشروع الصهيوني.باحث للدراسات، بيروت، لبنان.
- تاكنبرغ، ل.(2003):وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي.الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- تشومسكي، ن(2003)الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- تماري، س.(1996):مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، 2.الطبعة الأولى.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- جبريل، م، وآخرون.(1990): فلسطينيو48.مركز الزهراء، القدس.
- جرجس،ف.(2000):السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟.الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان.
- حكيم، س.(1967):أمريكا والصهيونية. الطبعة الأولى.مكتبة الانجلو، القاهرة.
- الحمد،ج.(1994): مستقبل السلام في الشرق الأوسط،الطبعة الأولى، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان،الأردن.

- الحمد،ج.(1994): مستقبل السلام في الشرق الأوسط،الطبعة الأولى، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان،الأردن.

- الخالدي، و.(1998):خمسون عاما على تقسيم فلسطين(1997-1947).دار النهار، بيروت.
- الخالدي، و، وآخرون.(1983):القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني.الجزء الأول.بيروت،لبنان.
- خريسان، ع.(2006): موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية 1945-1949 من خلال الصحف السورية. بيروت.
- د.زهر الدين، ص.(2004):قاموس الإمبراطورية الأميركية.الجزء الثاني.طبعة الأولى.لمركز الثقافي اللبناني، بيروت.
- الدجاني، م.(2001): معجم القدس للمفردات والمصطلحات الدولية.الطبعة الأولى. المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية،البيرة، فلسطين.
- الدجاني، م، م.(1997):منهجية البحث العلمي في علم السياسة.الطبعة الأولى.دار المشكاة للنشر والتوزيع. منشورات جامعة القدس والمركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية،البيرة، فلسطين.
- زريق، إ.(1997):اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات :المسار الفلسطيني الإسرائيلي 6.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- زهر الدين، ص.(2004):قاموس الإمبراطورية الأميركية.الجزء الأول.طبعة الأولى.لمركز الثقافي اللبناني، بيروت.
- سالم، وليد.(1997): حق العودة:البدائل الفلسطينية.بانوراما، القدس.
- ستيفنز، ر.(1967):الصهيونية الأمريكية وسياسة أمريكا الخارجية1942-1947.دار الطليعة، بيروت.
- سرحان،ع.(1989):الدولة الفلسطينية.دار النهضة العربية،القاهرة.
- سعودي، ه.(1983):السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي
- سعيد، إ، وآخرون.(2003):اللاجئون الفلسطينيون حق العودة.تحرير د.نصير عاروري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- سليم، د.م.(1987):التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد و السياسة الخارجية.سلسلة أطروحات الدكتوراه.بيروت، ط(2). مركز دراسات الوحدة العربية.
- سليمان، م، وآخرون. (1996):.فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون.الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- شبلاق، ع وآخرون.(1996):النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام.مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني(شمل)، فلسطين.
- شبيب،س.(2004):اللاجئون ومستقبل عملية السلام. المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، رام الله.

- شديد، م.(1981):.الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية.ترجمة كوكب الريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- صاحب، د. ج.(2002): اتفاقية دايتون دراسة تحليلية قانونية – سياسية.ليبيا، دار شموع الثقافة.
- طعمه،ج.(1975):. قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي الاسرائيلي 1947-1974.مؤسسة الدراسات الفلسطينية :بيروت.
- الطويل، ف.(1996):اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلا. مطبعة ابن خلدون، عمان،الاردن.
- عباس، م.(2001): المسيرة السياسية في الشرق الأوسط.مركز زايد للتنسيق و المتابعة، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عبد الظاهر، م.(2002): مركزية مفهوم الترحيل، الطردفي العقيدة الصهيونية.مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات.
- عبد الكريم، ق.(2000):من أوسلو إلى واي ريفر. شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- عبد الهادي، م.(1975):المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1973-1934).منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- عبد ربه، ص.(2005):الاونروا:بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول.مطبعة البطريركية اللاتينية، القدس.
- عريقات، ص.(1987):لسلام على السلام، دراسة في التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط1967-1987. منشورات البيادر، القدس.
- عمر، ت، وآخرون.(1996):النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام.مركز اللاجئين والشتات الفلسطينيين (شمل)، فلسطين.
- عمرو، ح.(1990): مقدمات الحوار الأمريكي الفلسطيني. رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث الخليل، :فلسطين.
- فاروق،ع،(2000): أوهام السلام" صراعات التسوية وحروب السلام.الطبعة الأولى، دار الحكمة، القاهرة،مصر.
- فهمي، إ.(1985):التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط. الطبعة الأولى.مكتبة مدبولي، القاهرة.
- فوكوياما،ف.(1993): نهاية التاريخ والإنسان الأخر.تعريب فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت،لبنان.

- قطامش، أ.(2001): التسوية الجارية إدارة أزمة أمحل أزمة دولتان – دوله ديقراطية علمانية – دولة ثنائية القومية – الحل الإسلامي. رؤيا جديدة– عملية جديدة لتسوية الصراع دولة واحدة بمجتمعين منفصلين ومتشابكين.مركز منيف البرغوثي الثقافي، رام الله، 2001.
- كارتر، ج.(2007):فلسطين سلام لا تفرقه عنصرية، ترجمة عادل نجيب.
- الكيالي،ع.(1994):موسوعة السياسة،الجزء السابع.المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت.
- الكيلاني، ه.(1997):الإرهاب يؤسس دولة.نموذج إسرائيل.الطبعة الأولى.دار الشروق، القاهرة.
- لومارشان، ف.راضي، ل.(1998):إسرائيل فلسطين غدا، أطلس استقرائي. تعريب يوسف ضومط. الطبعة الأولى.دار الجليل، بيروت.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية.(1975):قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي1974-1947، بيروت، لبنان.
- مالك، ع.(1974):من رودس إلى جنيف.الصراع العربي الإسرائيلي في ماضيه وحاضره و مستقبله. دار النهار للنشر، لبنان.
- مبيض، عامر.(2000):موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، الطبعة الأولى.دار العلم العربي، حلب.
- متولي، م.(1974):اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل.الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- المرعشلي، أ.(1984):الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م 1، (أ–ث)هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق.
- مصالحة، ن.(1997): ارض أكثر وعرب اقل.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- مصالحة، ن.(1992):طرد الفلسطينيين مفهوم "الترانسفير"في الفكر والتخطيط الصهيونيين1882-1948.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- مقلد،إ(1970):العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات،الطبعة الأولى.جامعة الكويت،الكويت.
- منصور،ك.(1996):الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل العروة الاوثق.الطبعة الاولى.مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- الموسوعة العربية العالمية. (1996): الجزء الثاني. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.الرياض، السعودية.
- الموسوعة الفلسطينية.(1990) :دراسات القضية الفلسطينية.مجلد6، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت.
- النعيمي، أ.(2008):السياسة الخارجية.دار زهران للنشر، عمان.
- نوفل،م، تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية اللاجئين 1964 – 2004.

- الهور، م، موسى، ط.(1983):مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1982)، الطبعة الأولى.دار الجليل، عمان، الأردن.
- يحيى، ع.(1995):اللاجئون الفلسطينيون، تاريخ شفوي.المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، فلسطين.

الصحف:

- صحيفة الحياة اللندنية.(1997/12/2م)
- صحيفة الحياة اللندنية.(1997/12/3م)
- صحيفة الحياة اللندنية.(1997/12/4م)
- صحيفة الحياة اللندنية.(1999/7/4م)
- صحيفة السفير–بيروت.(1999/5/19م)
- صحيفة الأهرام–القاهرة.(1999/7/1م)
- جريدة الأهرام– القاهرة (2007/10/8م)
- مجلة الطليعة، سياسية أسبوعية جامعة، السبت 1 تموز 2002 ، العدد 1529.
- جاء ذلك في رسالة خطية وجهها الوفد الفلسطيني للإدارة الأمريكية بتاريخ 200/7/17.

المواقع الالكترونية

- http://www.alriyadh.com/2007/03/27/article236483.html
- http://usinfo.state.gov/arabic
- http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2005/November/20051123163017liameruoy0.6404077.html
- http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2007/November/20071101151614SEnamiS0.5065576.html
- http://www.america.gov/ar/relations.html
- http://www.milestonedocuments.com/documents/full-text/un-security-council-resolution-242
- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/index.htm
- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1171274634891

مراجع الدراسة باللغة الانجليزية

- United Nations General Assembly Resolution 194. United Nations General Assembly. December 11, 1948
- Brown,D,and others.(1994):**An Outline Of American History**.Office of International Information Programs United States Department Of State
- Kedar, B(1999):.**The Changing Land Between the Jordan and the Sea.Aerial photographs from 1917to the present.** Israel:Ministry of Defence and Yadizhak,.
- Ishtiaq.H & Mohsen M. Saleh (2009)American Foreign Police &The Muslim World. 1st edition Al zetouna centere for studies & consultations.lebanon.
- Moshe,B.(1990)**:The green Line**.International boundary conflict resolution.
- Neff,D.(1995):**U.Spolicy towards Palestine and Israel since 1945**.1st edition.Washington ,D.C. Institute for Palestine Studies,usa.
- Tomeh ,G(1975) :**United Nations Resolution Palestine&the Arab-Israeli conflict**.vol.1:1947-1974.Washington,DC:institution for Palestine studies..
- Lehman,W.(2000):**The Conflict in the Middle East Post-Oslo Myth and Reality**,TheCenterr for Policy Analysis on Palestine,Virginia,NW, ,Washington,DC.
- Jenda,K.(1992):**The Challenge of Democracy Government in America.**United States information Agency.U.S.A.

للاطلاع على الاحداث اليومية في قمة كامب ديفيد انظر

- Enderlin,Charles (2002):shattered dreams (The Failure of Peace Process in the Middle East 1995-2002)Translated by susan Fair field.New York.

للاطلاع حول ما حصل في كامب ديفيد انظر

- baumgarten.Helga(2003):The Myth of Camp David or the distortion of the Palestinian Narrative, Birzeit :1st ed.
- Beck, Martin (2003): Prospects for and obstacles to achieving aviable Palestinian State:what can an Actor with inferior Power Capabilities Do in a Graduated Prisoner's Dilemma,Birzeit:Ibrahim Abu-Lughod institute of international studies.
- Rubinstein ,Elyakim (2000):The Truth About the right of Return and compensation for the Jewish refugees, in Hatzofe.2000,25 August.
- U.Ndocument(1984):Consolidated Eligibility, instructions Document Rev.7\83.January.

للاطلاع على تفاصيل ما حدث في قمة كامب ديفيد انظر

- Hania,Akram2001:The Camp david papers.injps Winter.2001.

- Waltz, Kenneth 1994:Classic readings of international relations- The origins of war in neorealist theory, California:Wads Worth Publishing Company.
- kelman, Herbet 2001:Reflections on social and psychological processes of legitimization and Delegitimization , Cambridge university press.
- Alpher, Joseph(1994): Israel's Security Concerns in the Peace process, in international Affairs, April1994:Vol 70,

- United Nations. The united Nations and the Question of Palestine, New York,UN Department of public information , 1994.
- Nakhle, Encyclopedia of Palestine problem, Vol. New York international Books,1991.
- UNCCP.Historical Survey of Efforts of the United Nations Conciliation Commission for Palestine to Secure the implementation of paragraph (II) of General Assembly Resolution(194)(III) , Working paper prepared by the Secretaiat UN doc.A\Ac.25\w..82\Rev.1, New York.1961.
- Takkenberg.A.The ststus of Palestinian Refugees in International Law.R&S, No.13, 1995.
- Grahl- Madsen, A., The status of Refugees in international law, vol. I, (leyden: A. w) sijthoff, 1966) P.74
- UNHCR, The state of the world's Refugee 1993, op. cit. p. 45
- UNHCR, The state of world's Refugees 1993: The challenge of protection, (N.Y: penguin Books, 1993). p117.
- UNHCR, The state of world's Refugees 1995, op. cit. p. 1741
- UNHCR, Collection of international instruments concerning Refugees, op, cit, p 59.
- Aggestam‹ K.(1999): ***Reframing and Resolving Conflict. Israeli-Palestinian Negotiations 1988-1998***‹ Lund: Lund University Press.
- Christison‹K***.(1999)Perceptions of Palestine: Their Influence on United States Mideast Policy***‹1st edition. University of California Press‹Berkeley‹ usa.
- Cohen‹ R. (1997*)* : ***Negotiating Across Cultures*** (Revised Edition). United States Institute of Peace Press, Washington, D.C. usa.
- Eisenberg‹ L.& Neil‹ C.(1988): ***Negotiating Arab-Israeli Peace:*** Patterns‹ Problems‹ Possibilities‹ Indiana University Press‹ Bloomington‹ usa.
- Harbert‹K.(1970) :***The Role of Individual in International Relation*** ".Journa; of International Affairs, 24,No. usa.
- **Morgenthau‹ H.(1978):** ***Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*****‹ Fifth Edition‹ Revised Alfred A. Knopf‹ New York‹usa.**

الملاحق

ملحق(1) وثيقة القرار 194 في 11-12- 1948

وثيقة القرار 194 في 11-12- 1948
حق اللاجئين بالعودة

قرار رقم **194** (الدورة 3)بتاريخ 11كانون الأول (ديسمبر)1948 إنشاء لجنة التوفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسبطين في المستقبل وجاء في توصياتها أن الجمعية العامة :

1- تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين تلك التسوية التي ضحى من اجلها بحياته.

2- تشكل لجنة تحقيق " التوفيق" مكونه من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية :

أ- القيام بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم بالمهمات التي أوكلت إلى الوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم (186 (دا-2)الصادر في 14أيار (مايو) سنة1947.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يشملها القرار الحالي وتلك المهمات والتوجيهات إضافة التي قد يصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن -بأية مهمة تكلها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

3- تقرر أن تعرض لحنة من الجمعية العامة مكونه من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفاتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4- يطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في اقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1948 والى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة –بما فيها الناصرة– والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين وتأمين حرية الوصول إليها وفقا للحقائق القائمة والعرف التاريخي و وجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه لغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة واقتراحاتها المفصلة بشان نظام دولي دائم لمنطقة القدس أن تتضمن توصيات بشان الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين والوصول إلى هذه الأماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

8- تقرر انه نظرا إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث فان هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقا ابوديس وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم، (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالا شعفاط يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تصدر هذه اللجان تعليماتها إلى لجنة التحقيق "التوفيق" لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحات مفصلة بشان نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق دولة لها صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنه للوصول إلى مدينة القدس بطريقة البر والسكك الحديدية وبطريقة الجو وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلا.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بان تعلم مجلس الأمن فورا بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شانها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي بما في ذلك عقد اتفاقيات بشان الوصول إلى المرفأ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقرون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها ما ترى أنها بحاجة إليه لتودي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظم في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتامين اللجنة ويقدم الأمين العام عددا محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بان تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن والى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعا إلى التعاون مع لجنة التوفيق والى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدات على تنفيذ القرار الحالي.

15- يقوم الأمين العام بتقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها رقم 186، ب 35 صوتا مع القرار مقابل 15 ضد وامتناع 8. (الكيالي،1994)

ملحق (2) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد على صحة القرار رقم 194

الرقم	القرار(الدور	التاريخ	مع	ضد	امتناع
.1	302(4)	8/12/1949	47	0	6
.2	303(4)	9/12/1949	38	14	7
.3	393(5)	10/12/1949	46	0	6
.4	394(5)	14/12/1950	48	5	4
.5	512(6)	26/1/952	48	0	1
.6	513(6)	26/1/1952	47	0	7
.7	614(7)	6/11/1952	48	0	6
.8	720(8)	27/11/1953	52	0	5
.9	818(9)	4/12/1954	48	0	7
.10	916(10)	3/12/1955	38	0	17
.11	1018(11)	28/2/1957	68	0	1
.12	1191(12)	12/12/1957	52	0	19
.13	1315(13)	12/12/1958	57	0	20
.14	1456(14)	9/12/1959	80	0	1
.15	1604(15)	21/4/1961	37	17	38
.16	1725(16)	20/12/1961	62	0	37
.17	1856(17)	20/12/1962	100	0	2
.18	1912(18)	3/12/1963	82	0	14
.19	2052(19)	15/12/1965	91	1	7
.20	2154(20)	17/11/1966	68	1	39
.21	2341(21)أ	19/12/1967	98	0	3
.22	2452(22)أ	19/12/1968	100	0	6
.23	2452(23)ب	19/12/1968	105	1	3
.24	2535(24)أ	10/12/1968	110	0	1
.25	2672(25)أ	8/12/1970	111	0	1
.26	2792(26)أ	6/12/1971	112	2	3
.27	2963(27)أ	13/12/1972	124	0	1
.28	3089(28)ب	3/12/1973	121	0	3
.29	3331(29)أ	17/9/1974	122	0	3
.30	3419(30)ب	8/12/1975	121	0	1

2	0	115	23/11/1976	أ15/31	.31
1	0	122	13/12/1977	أ90/32	.32
2	0	136	18/12/1978	أ112/33	.33
1	0	140	23/11/1979	أ52/34	.34
1	0	109	3/11/1980	13/35	.35
2	0	141	16/12/1981	و146/36	.36
1	0	144	6/12/1982	ك120/37	.37
1	2	147	15/12/1983	أ83/38	.38
1	0	145	14/12/1984	أ99/38	.39
1	0	149	16/12/1985	أ165/40	.40
1	0	150	16/12/1985	أ69/41	.41
1	0	153	16/12/1986	أ69/42	.42
1	0	152	16/12/1986	أ57/43	.43
1	0	134	6/12/1988	أ47/44	.44
1	0	146	8/12/1989	أ473/45	.45
1	0	137	11/12/1990	46/46	.46
2	0	136	14/12/1991	أ69/47	.47
2	0	159	10/12/1993	أ40/48	.48
2	0	164	9/12/1994	أ35/49	.49

المصدر(عبد ربه،2005)

ملحق (3) وثيقة قرار مجلس الأمن 242

وثيقة قرار مجلس الأمن 242

قرار رقم 242(1967) بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من اجل سلام دائم و عادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، فد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق،

1 – يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا من المبدأين التاليين:

أ– انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب–إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة و وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنه ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 – يؤكد أيضا الحاجة إلى :

أ–ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب– تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج–ضمان حرمة الأراضي والاستقلال لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3– يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4– يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات(مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1975)

ملحق (4) مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا

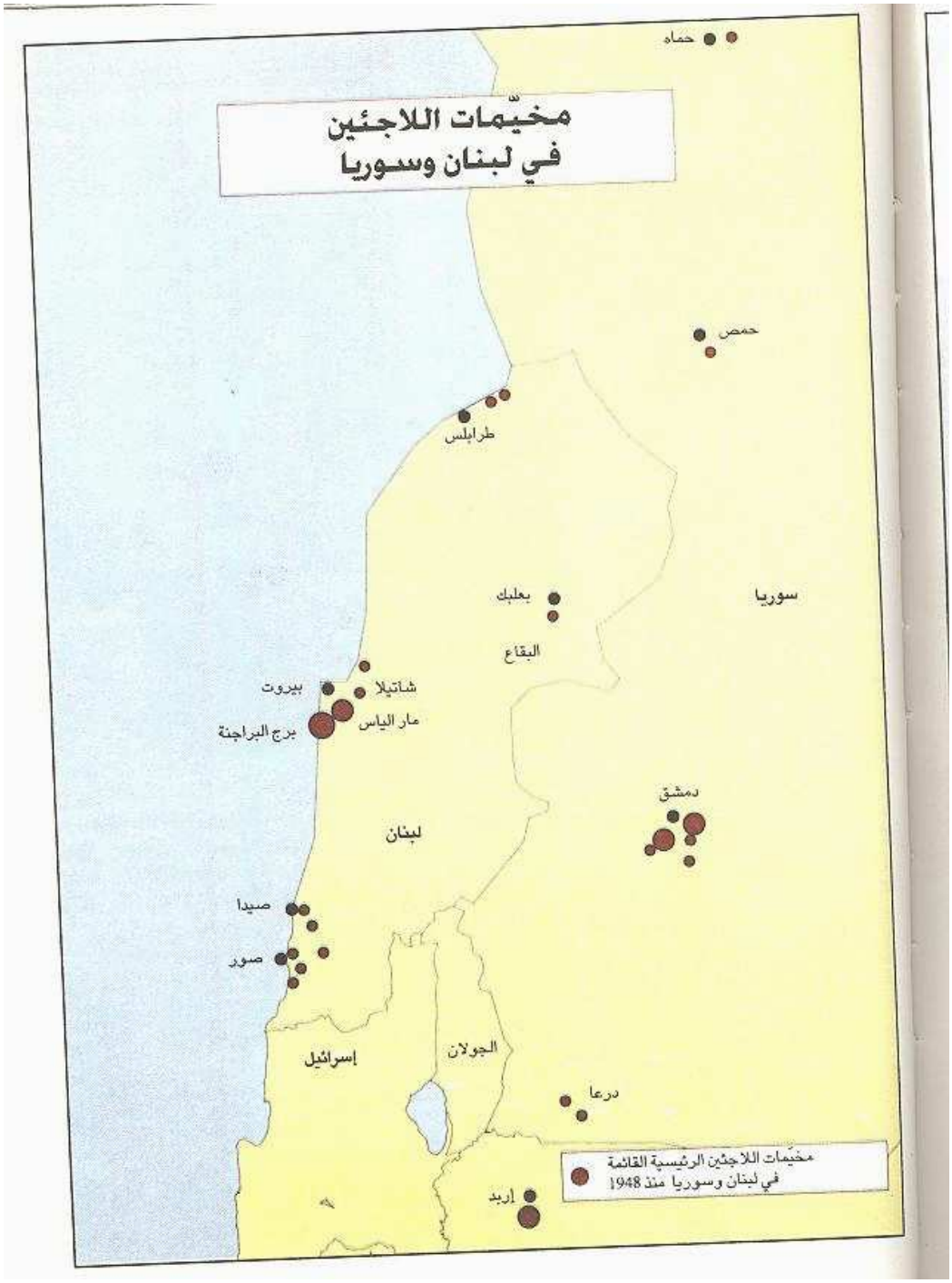

(لومارشان و راضي، 1998)

ملحق (5) مخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة والأردن

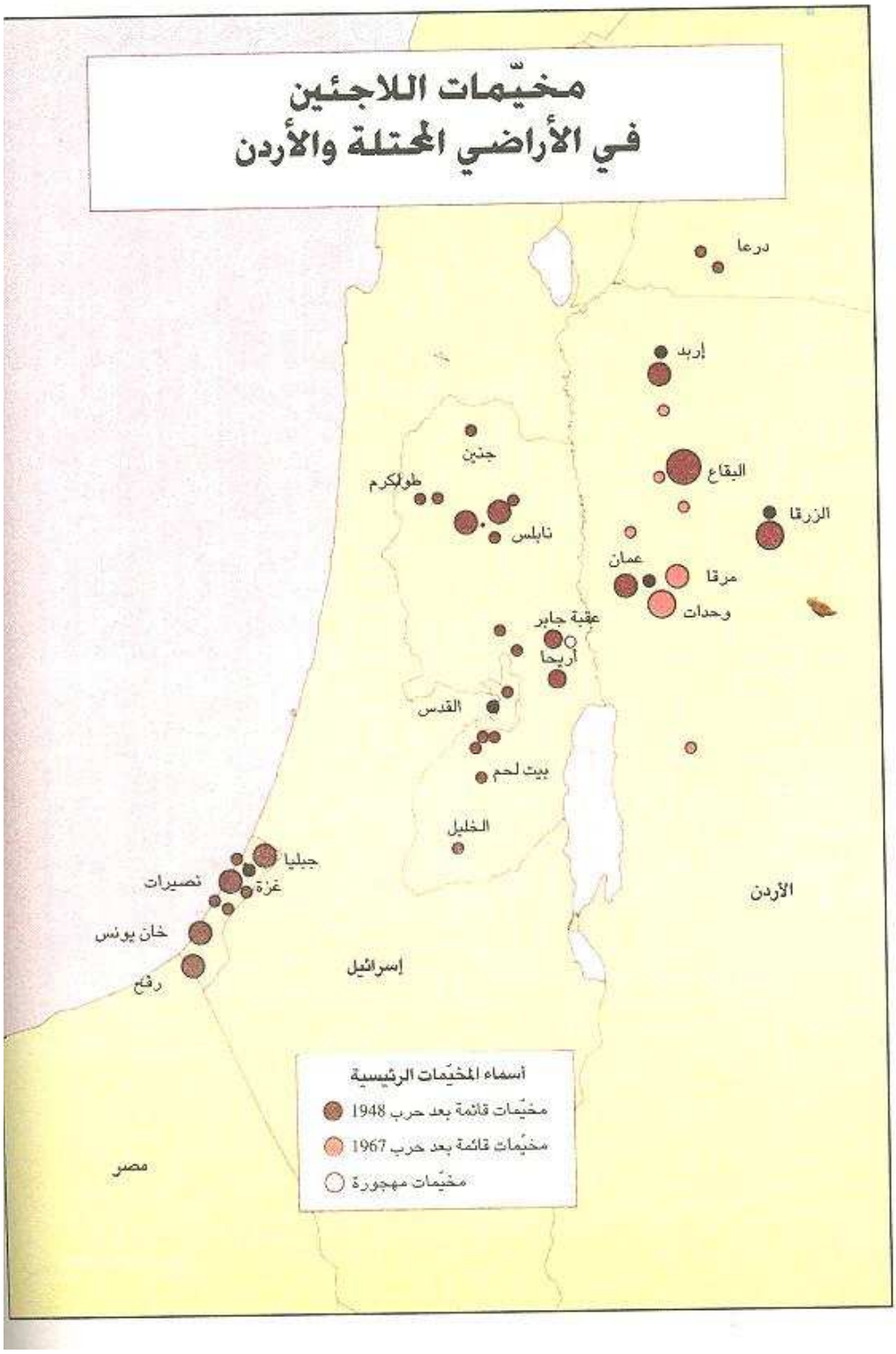

(لومارشان و راضي، 1998)

ملحق (6) ملحق توزيع اللاجئين في الدول العربية

(لومارشان و راضي، 1998)

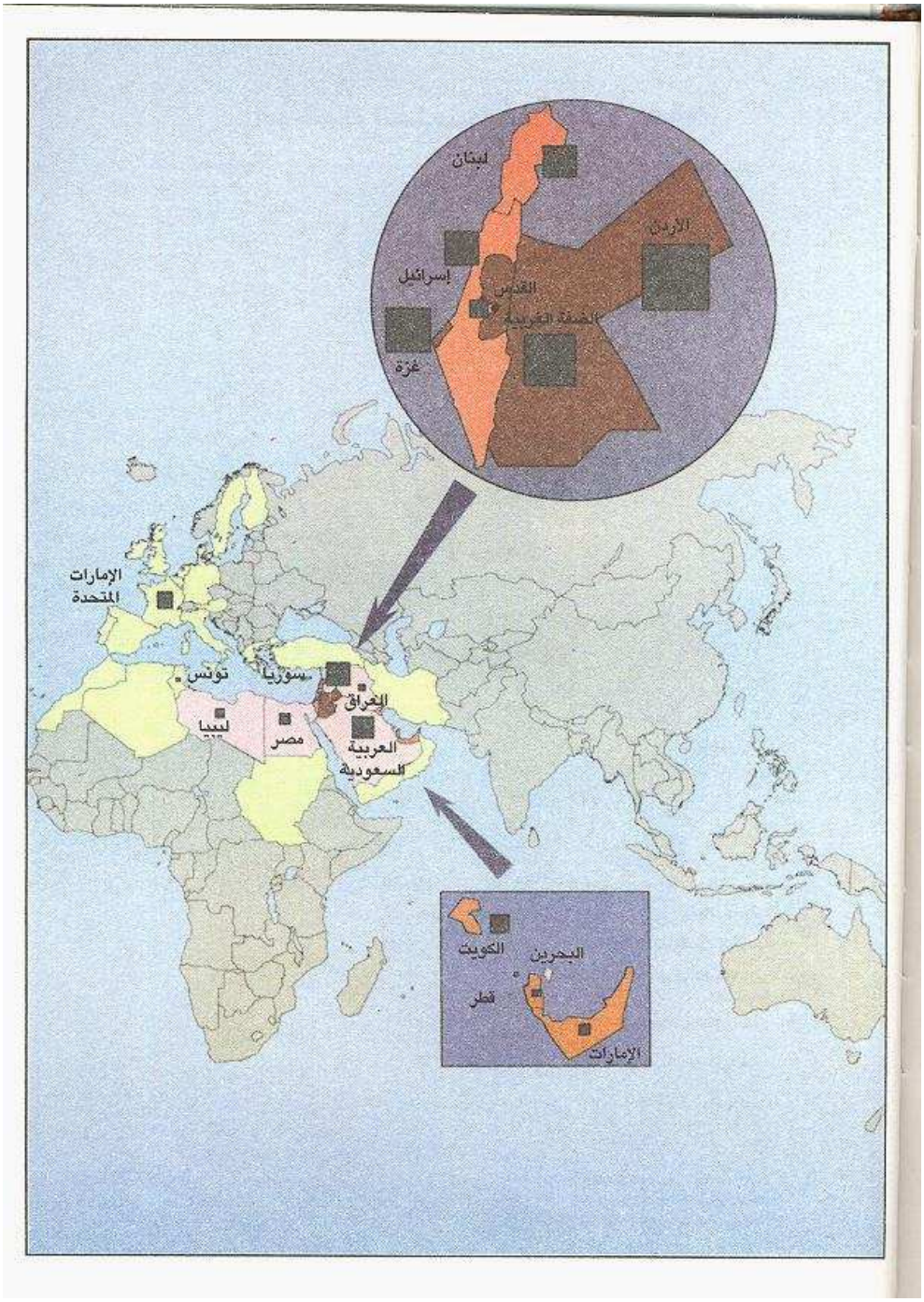

ملحق(7) الفترات الرئاسية للرؤساء الأمريكيين1789-1991

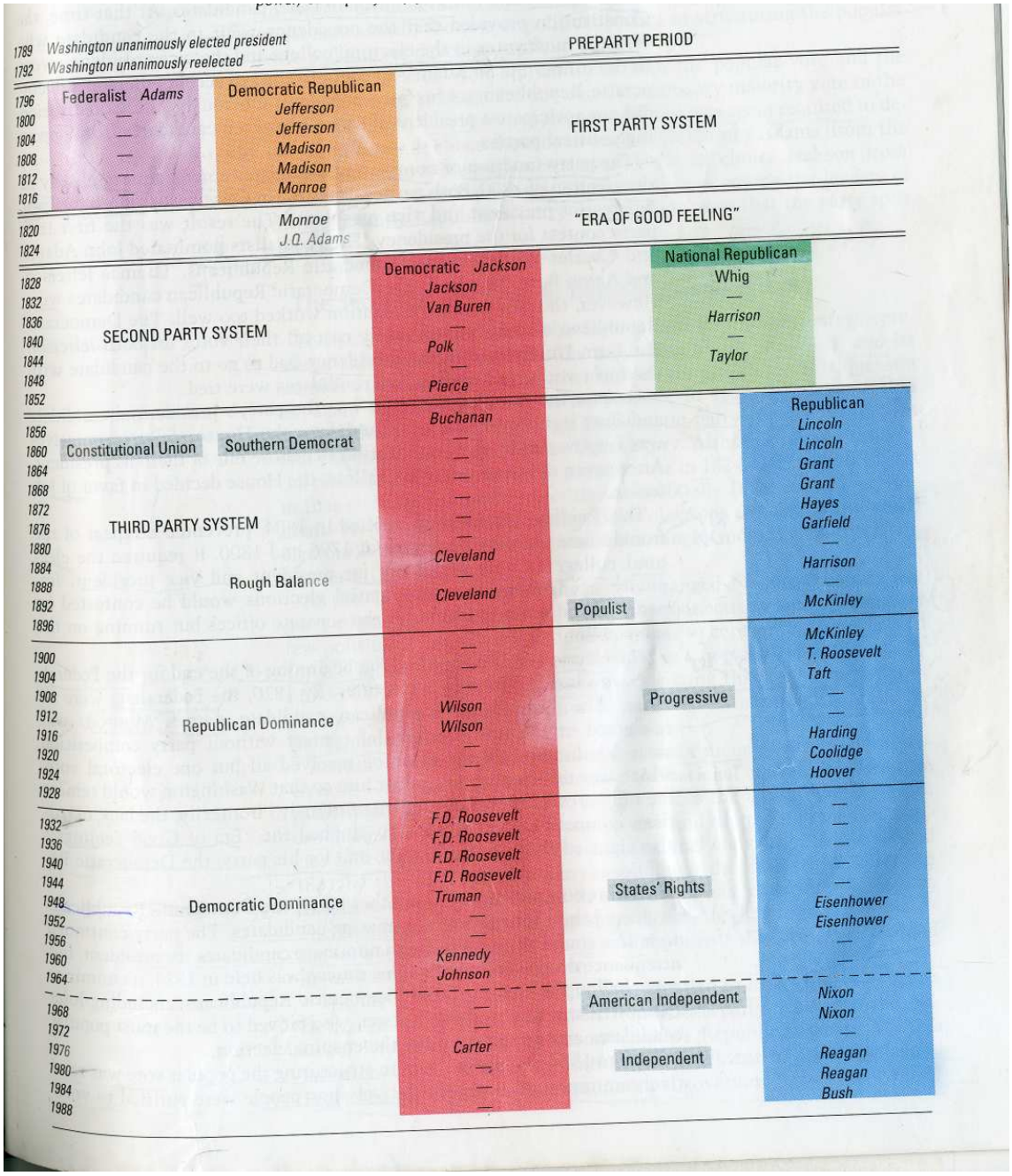

1789	*Washington unanimously elected president*			PREPARTY PERIOD	
1792	*Washington unanimously reelected*				
1796	Federalist *Adams*	Democratic Republican *Jefferson*		FIRST PARTY SYSTEM	
1800	—	*Jefferson*			
1804	—	*Madison*			
1808	—	*Madison*			
1812	—	*Monroe*			
1816	—				
1820		*Monroe*		"ERA OF GOOD FEELING"	
1824		*J.Q. Adams*			
1828		Democratic *Jackson*		National Republican	
1832		*Jackson*		Whig	
1836		*Van Buren*		—	
1840	SECOND PARTY SYSTEM	—		*Harrison*	
1844		*Polk*		—	
1848		—		*Taylor*	
1852		*Pierce*		—	
1856		*Buchanan*		Republican	
1860	Constitutional Union	—		*Lincoln*	
1864		—		*Lincoln*	
1868		—		*Grant*	
1872		—		*Grant*	
1876	THIRD PARTY SYSTEM	—		*Hayes*	
1880		—		*Garfield*	
1884		*Cleveland*		—	
1888	Rough Balance	—		*Harrison*	
1892		*Cleveland*		—	
1896		—	Populist	*McKinley*	
1900		—		*McKinley*	
1904		—		*T. Roosevelt*	
1908		—		*Taft*	
1912		*Wilson*	Progressive	—	
1916	Republican Dominance	*Wilson*		—	
1920		—		*Harding*	
1924		—		*Coolidge*	
1928		—		*Hoover*	
1932		*F.D. Roosevelt*		—	
1936		*F.D. Roosevelt*		—	
1940		*F.D. Roosevelt*		—	
1944		*F.D. Roosevelt*		—	
1948	Democratic Dominance	*Truman*	States' Rights	—	
1952		—		*Eisenhower*	
1956		—		*Eisenhower*	
1960		*Kennedy*		—	
1964		*Johnson*		—	
1968		—	American Independent	*Nixon*	
1972		—		*Nixon*	
1976		*Carter*		—	
1980		—	Independent	*Reagan*	
1984		—		*Reagan*	
1988		—		*Bush*	

(janda.1992)